

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران السائنية



كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية
قسم الحضارة الإسلامية

الوقف القرآني و أثره في التفسير

رسالة لنيل شهادة الماجستير في اللغة و الدراسات القرآنية

إشراف:
الدكتور زعراط محمد

إعداد الطالب:
منصوري توفيق

السنة الجامعية
2007-2006

الإهداء

إلى والدتي العزيزة - رحمها الله برحمته الواسعة -

إلى والدي العزيز الغالي - أطل الله عمره -

إلى شيتي الأول وأستاذي مفتي وهران المغفور له العلامة

الشيخ أحمد الأطرش السنوسي - رحمه الله برحمته الواسعة -

إلى ذوي الحقوق عليّ رعاية وتربية وتعللما

إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا العمل رجاء من الله Y أن يكتبه لي ولسائر من
ذكرت

يوم أن ألقاه آمين.

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى على توفيقه لي في هذه المرحلة من الدراسة

وأتوجه بالشكر والتقدير و العرفان إلى المشرف على البحث أستاذ
التعليم العالي

الدكتور محمد زعراط على مجهوداته ونصائحه.

ولا يفوتني تسجيل شكري ودعائي لجميع أساتذتي، ومشايخي ، الذين
أفادوني كثيرا،

وإلى جميع إخواني وزملائي من أعارني منهم كتابا أو أبدى تشجيعا

فلهم مني كل شكر وتقدير

جزى الله الجميع خيرا.

قال الله تعالى:

[الرَّحْمَنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿٣﴾]

عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿٤﴾ [الرحمن: 1-4].

قال أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ): " فمن التبيين تفصيل الحروف،
والوقف

على ما تمّ معناه منها ".

القطع والانتناف أو الوقف والابتداء ص19.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد فإن القرآن العظيم هو كلام رب العالمين، أنزله هدى ورحمة للناس، فهو نور يضيء الظلمات وروح ينير الحياة. ومنذ نزوله، والدراسات حوله تنمو وتتسع، والعلم يزداد وتتوسع وإن تعددت وجهات نظر الباحثين إليه، وتباينت مشاربهم منه، واختلفت في ذلك مذاهبيهم.

والهدف من ذلك كله هو الحفاظ عليه من اللحن والخطأ، أو التصحيف والتحريف، والسعي إلى بيان أوجه إعجازه وشرح مراده. ومن هذه العلوم: علم الوقف والابتداء في كتاب الله، فقد أمر ربنا رسوله محمد p وأمه p بقوله تعالى [وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً] [المزمل : 04]، والوقف داخل فيه.

فهو يحتل جانبا مهما في تلاوة القرآن الكريم، ويوضح المواضع التي يجب أن يقف القارئ عليها بما يتفق مع وجوه التفسير واستقامة المعنى وصحة اللغة، وما تقتضيه علومها؛ فلا يخرج القارئ على وجه غير مناسب من التفسير والمعنى.

وعليه فمن لم يهتم بهذا العلم، فقد يقف قبل تمام المعنى ولا يصل ما وقف عليه بما بعده حتى ينتهي إلى ما يصح أن يقف عنده، وحينئذ لا يفهم ما يقرأه، بل ربما يفهم خلاف المراد من كلام الله تعالى إذا وقف على غير موطن وقف، وهذا كله فساد عظيم وخطر جسيم لا تصح به القراءة.

فبمعرفة هذا العلم تحصل للقارئ تمام المعرفة بالقرآن، فيتمكن من إدراك معانيه واستنباط أحكامه، ومعرفة إعرابه.

ولقد استوقفتني عند قراءة القرآن في المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم علامات مختلفة موجودة فوق كلمات قرآنية معينة، حسبت في بداية الأمر أنها من الرسم العثماني، ولا يفوتني بالذات ما كان يأمرني به معلم القرآن الذي حفظت عنده القرآن في الصغر عند كتابتي القدر المقرر للحفظ في الأوح أن أكتب علامة الوقف (ص) في المواضع التي رسمت فيها في المصحف وكأنها توقيفية لا يجوز مخالفتها، إذ كنت ملزما باتباعها أثناء العرض عليه.

فعلامة الوقف المرسومة في المصحف المغربي برواية ورش عن
ذافع وهي علامة (ص) ، وعلامات الوقف الأخرى المرسومة في
المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم كعلامة (م) ، وعلامة (لا) وغيرها.

- ما معناها ؟ من الذي وضعها ؟
- على أي أساس وضعت ؟ لماذا وضعت فوق هذه الكلمة ، ولم توضع فوق أخرى ؟
- لماذا اختلفت هذه العلامات على نفس الكلمة عند تغيير موقعها في الجملة ؟
- لماذا التزم في المصحف المغربي علامة وقف واحدة بخلاف المصاحف الأخرى التي رسمت فيها علامات متعددة ؟

فوجود هذه العلامات المرسومة في المصاحف مهم جدا، إذ إنها تكشف النقاب على وجوه المعاني القرآنية، لأنّ القارئ ينبغي له مراعاة المعاني، و يبدأ ويقف على حسب ما يقتضيه المعنى واللفظ، ولا يتأتى له ذلك إلا بتدبر واهتمام بالمعاني، فالنظر في الوقوف معين على التدبر. ولما كان علم الوقف والابتداء ممثلا بهذه العلامات المضبوطة بهذه المنزلة الجليلة، لما له من أثر في بيان المعنى المراد، ورغبة في الاستزادة في دراسة العلوم المتعلقة بالكتاب المجيد، والجدّ في تحصيلها، فقد وقع اختياري لموضوع : **الوقف القرآني وأثره في التفسير،** للأسباب التالية :

1. مكانة هذا العلم من علوم القرآن، وخطورة أثره، وهذا لتعلقه بالمصدر الإسلامي الأوّل وهو القرآن الكريم.
 2. الرغبة في خدمة القرآن العظيم، والعيش بين معانيه، و الزيادة من خلال ذلك فهما وعلما في كتاب الله.
 3. جمع بعض ما يتعلّق بهذا الموضوع في مكان واحد بحيث يسهل مأخذه ويقرب على طالبه.
 4. بيان الصلة الوثيقة بين الوقف والمعنى.
- ومن خلال العنوان السابق، يتضح أنّ البحث له جانبان يستمد منهما مادّته ومصادره.

أمّا الجانب الأوّل، فهو نظري يرجع إلى جهود علماء القراءات عموما، وعلماء الوقف خصوصا، وأراؤهم ومصطلحاتهم الموجودة في كتبهم، والاستفادة منها في المصاحف المطبوعة.

أمّا الجانب الآخر، فهو جانب تطبيقي تمثيلي، يعتمد فيه على التفسير، لأنّ معرفة علم الوقف والابتداء من تمام معرفة معاني القرآن. وعلى هذين الرافدين الكبيرين يقوم البحث، الذي خصصت له ثلاث فصول، فصل نظري، وفصلان تطبيقيان فجاءت خطته كالتالي :

الفصل الأول : علم الوقف والابتداء

فقد تضمّن أربع مباحث، تناولت في المبحث الأول تعريف الوقف والابتداء في اللغة والاصطلاح، ثمّ بيّنت الفرق بين الوقف والسكّت والقطع عند القرّاء الأوائل والمتأخرين. وبيّنت كذلك أهمية الوقف وعلاقته بالتجويد والترتيل والقراءات والتفسير.

وخصّصت المبحث الثاني لبيان نشأة علم الوقف والابتداء والمؤلفات فيه من عصر التدوين إلى عصرنا الحالي. وكذا بحثت في هذا المبحث مسألة حكم الوقف على رؤوس الآي، وعرضت مذاهب العلماء في ذلك مع بيان أدلة كل فريق منهم. وتطرقت في المبحث الثالث لبيان مصطلحات الوقف والابتداء في كتب الوقف والابتداء، واخترت لذلك أشهر الكتب وهي كتاب ابن الأنباري والداني والسجاوندي والأشموني. وقيمت بموازنة لهذه المصطلحات، وبيان علل تقديرات العلماء لها.

أمّا المبحث الأخير، فقد خصّصته للحديث عن مصطلحات الوقف في المصاحف المطبوعة المعتمدة من طرف لجان تصحيح المصاحف، مثل المصحف المصري، ومصحف المجمع ملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمصحف المغربي، وقد بيّنت مدى استفادة هذه المصاحف من المصطلحات الموضوعية من طرف علماء الوقف والابتداء في كتبهم.

الفصل الثاني : أثر الوقف على علامات المصحف في التفسير

تضمن أربعة مباحث كذلك، وهي ووقف المعانقة، والوقف الجائز مستوي الطرفين، والوقف الجائز مع أولوية الوصل، والوقف الجائز مع أولوية الوقف.

وأفردت لكل نوع من هذه الأنواع السابقة مبحثًا خاصًا به، معرّفًا له ومبيّنًا علامته في المصحف، وممثلاً له بنماذج من القرآن الكريم مع بيان موضع الوقف وأثره في التفسير، وذاكرًا أقوال علماء الوقف على الموضوع المدروس، ومناقشتها مبيّنًا كلّ رأي على ضوء ما جاء في التفسير.

وقد حاولت تجنب إعادة بحث موضع ظهرت فيه علة الوقف تفاديا للتكرار، فبحث كل مواطن الوقف مما لا يحيط به هذا البحث.
الفصل الثالث : أثر الوقف على كلاً وبلى وبعض أسماء الإشارة في التفسير

وقد تضمن ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول معنى كلاً في القرآن الكريم، واخذتلاف العلماء فيها، وذكرت تقديرات العلماء لها وسرت على تقسيم مكى بن أبى طالب مستقراً لكلّ مواضعها في القرآن عند التمثيل.

أمّا المبحث الثاني فخصصته للحديث عن معنى بلى في القرآن الكريم، وعرضت فيه كلّ مواضعها عند التمثيل حيث سرت على تقسيم الزركشي.

أمّا المبحث الأخير فتعرضت فيه للوقف على بعض أسماء الإشارة مثل : ذلك، وكذلك، وهذا.

أمّا الخاتمة فقد احتوت على أهم نتائج البحث والمقترحات التي انتهى إليها.

وقد شكلت كتب القراءات عموماً، ومقدّمات كتب الوقف والابتداء المطبوعة خصوصاً، وكتب علوم القرآن المصادر الرئيسية للفصل الأول. أمّا الفصل الثاني والثالث فقد كانت كتب التفسير، ومعاني القرآن، وإعرابه، وكتب الوقف والابتداء المصادر الأساسية لهما.

وقد راعيت عند الكتابة ما يلي :

1- التزمت عند إيراد الآيات القرآنية رواية حفص عن عاصم، فعزوت الآيات إلى مواضعها من المصحف مع الضبط والتشكيل، وذكر اسم السورة ورقم الآية حسب ما هو مثبت في المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

2- وضعت اسم السورة ورقم الآية في نص المتن بين معقوفتين هكذا []، لتجنب تكثير الهوامش.

3- تخريج الأحاديث والآثار تخريجاً مختصراً من مصادر السنة المعتمدة.

4- ترجمت للأعلام معتمداً على كتب التراجم والتاريخ.

5- التزمت بالتوثيق العلمي لما أورده في جميع البحث بذكر اسم المصدر أو المرجع بالجزء والصفحة، إلا في تخريج الأحاديث حيث أذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء الموجود فيه والصفحة.

6- زوّدت البحث بالفهارس العلمية التي تساعد القارئ للوصول إلى ما يريده من الموضوعات، وهي كالتالي :

- فهرس الآيات القرآنية.
 - فهرس الأحاديث والآثار والأقوال.
 - فهرس الأعلام.
 - فهرس الأبيات الشعرية.
 - فهرس المصادر والمراجع.
 - فهرس محتويات البحث.
- هذا : فإن وفقت فذلك من فضل الله عليّ وكرمه، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني بشر أصيب وأخطئ.
- وأسأل الله جلاً وعلاً أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقني فيه القبول وجميع أساتذتي والمسلمين جميعاً إله سميع مجيب.

الفصل الأول : علم الوقف والابتداء

إنَّ أشرف العلوم وأفضلها ما كان فيه خدمة لكتاب الله بالإيضاح والبيان، ومن هذه العلوم : علم الوقف والابتداء، فهو علم مهم، وفن جليل. وهو حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم.. وهو علم يحتاج إليه جميع المسلمين، لأنهم لا بدّ لهم من قراءة القرآن الذي أنزله الله تعالى. ولما كان هذا العلم بهذه المنزلة الرفيعة، وكان مما ينبغي للقارئ أن يهتم بمعرفته، ويصرف في إتقانه أكبر همّته، اهتّم به العلماء، فجمعوا مسائله في تصانيفهم منذ بزغ عصر التدوين إلى يومنا هذا.

المبحث الأول : تعريف الوقف والابتداء وأهميته وعلاقته بالتجويد والترتيل والقراءات والتفسير

أولاً : تعريف الوقف في اللغة والاصطلاح
1- تعريفه في اللغة :

الوقف مصدر : وَقَفَ يَقِفُ وَقْفًا وُقُوفًا، فهو واقف.
قال ابن فارس⁽¹⁾ : " الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقال عليه".⁽²⁾
قال في أساس البلاغة : " وقف : وَقَفْتُهُ وَقْفًا فوقف وُقُوفًا ووقف وَقْفَةً وله وَقَفَات، وهذا مواقف من مواقفك".⁽³⁾
وقف يقف وقوفاً وموقفاً بالمكان : دام قائماً، وهو خلاف الجلوس.
قال امرؤ القيس⁽¹⁾ :

(1) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي، إمام في علوم شتى، (ت 385هـ). ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان، ج1 ص118.
(2) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1420 هـ/1999م، بيروت لبنان، ج2 ص642.
(1) جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، ص740.

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَذْزَلٍ
فُحْوَمَلٍ

وكذا وقف الدابة : جعلها تقف .

ولا يقال في شيء : أوقفتُ، إلا أنهم يقولون للذي يكون في شيء
ثم ينزع عنه قد أوقف، أي : أقلع .
قال الطرماح⁽²⁾ :

قَلَّ فِي شَطِّ نَهْرَوَانَ اعْتِمَاضِي
المِرَاضِ

وَدَعَايِي هَوَى الْعِيُونِ
جَامِدًا فِي عَوَايِي، ثُمَّ أَوْقَفَ-
البرِّ رَاضِي⁽³⁾

وحكى أبو عمرو⁽⁴⁾ : ثم أوقفتُ أي سكتُ، وكلَّ شيء تمسك عنه

تقول

أَوْقَفْتُ⁽⁵⁾

وقد وردت مادة (وقف) في أربعة مواضع من القرآن الكريم :

• في قوله تعالى [وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرَدُّ] [الأنعام :

27]-

• وقوله تعالى [وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ] [الأنعام : 30]-

• وقوله تعالى [وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ] [س با :

31]-

• وقوله تعالى [وَقَفُوهُمْ^ط إِنَّهُمْ مَسْئُورُونَ] [الصافات : 24] .

(2) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني أكل المرار، أشهر شعراء العرب، وأحد أصحاب المعلقة (ت نحو 130-180 ق هـ). ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق مفيد قميحة ومحمد الأمين الضناوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1426 هـ/2005م، بيروت لبنان، ص41-47.

(3) الطرماح بن حكيم بن الحكم، من طيء، شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة (ت نحو120هـ). الشعر والشعراء لابن قتيبة ص358-361.

(4) ينظر : لسان العرب لابن منظور ج 6ص477، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج2ص643.

(5) أبو عمرو بن العلاء التميمي المازني البصري، زبدان بن عمار، من أئمة اللغة البصريين، وأحد القراء السبعة، توفي في الكوفة سنة154هـ/770م، وقيل غير ذلك. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج1ص288.

(6) لسان العرب لابن منظور ج 6ص477.

وهي تدل على : الحبس وسكون الحركة⁽¹⁾ ؛ وكثير ورودها في الحديث النبوي، ومن ذلك ما روي عنه p : " ولا يَمُرُّ بِأَيَّةِ عَدَابٍ إِلَّا وَقَفَ يَتَعَوَّذُ " ⁽²⁾ بمعنى قطع القراءة.

2- تعريفه في الاصطلاح :

تعددت تعاريف أصحاب هذا الفن للوقف، والناظر فيها يخلص إلى أنها تجتمع

في معنى واحد إما بالزيادة أو النقصان، وسأذكر بعض التعاريف بحسب التسلسل الزمني لوفيات أصحابها.⁽³⁾

تعريف شمس الدين ابن الجزري (ت 833 هـ) : ⁽⁴⁾

عرفه بقوله : " الوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض " ⁽⁵⁾.

تعريف شهاب الدين القسطلاني (ت 923 هـ) : ⁽⁶⁾

الوقف : " هو قطع النطق عند آخر اللفظ، وهو مجاز من قطع السير، وكأنَّ

لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها " ⁽⁷⁾.

(1) مقدمة تحقيق المكتفي في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني ص48، لـ : يوسف المرعشلي نقلا عن معجم ألفاظ القرآن ج2 ص874.

(2) رواه الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، ح رقم : 262. سنن الترمذي ج2 ص48، والنسائي، كتاب الافتتاح، باب تعوذ القارئ إذا مرّ بأية عذاب. سنن النسائي ج2 ص176، وكذا في كتاب التطبيق، باب نوع آخر. سنن النسائي ج2 ص223.

(3) بدأت التعاريف يقول ابن الجزري من القرن الثامن لأنني بعد البحث لم أجد تعريفا من عالم متقدم في علم الوقف والابتداء بالرغم من أنه وصل إلينا كتابات في هذا الفن، ولعلّ أولها على الإطلاق فيما أعلم : إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري (ت328هـ).

(4) أبو الخير شمس الدين العمري دمشقي ثم الشيرازي الشافعي الشهير بابن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه (751هـ/833هـ). ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة، بيروت لبنان، ج7 ص204.

(5) أبو الخير ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، قدّم له علي محمد الضباع، خرّج آياته زكريّا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1423هـ-2002م، بيروت لبنان، ج1 ص189.

(6) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، مقرئ، محدث، (851/923هـ). شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي ج8 ص121.

(7) شهاب الدين القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى

تعريف زكريا الأنصاري (ت 926 هـ) : (1)

عرّف الأنصاري الوقف بتعريفين فقال : " الوقف يطلق على معنيين : أحدهما القطع الذي يسكت القارئ عنده، وثانيهما المواضع التي نصّ عليها القراء، فكلّ موضع منها يسمّى وقفا وإن لم يقف القارئ عنده، ومعنى قولنا هذا وقف : أي موضع يوقف عنده، وليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده " (2)

تعريف أحمد الأشموني من علماء القرن الحادي عشر الهجري : (3)
عرّفه بقوله : " قطع الصوت آخر الكلمة زمنا ما، أو هو قطع الكلمة عمّا بعدها " (4)

شرح التعريفات :

وهكذا يلحظ القارئ من خلال التعريفات السابقة أنّها أجمعت على كلمة القطع، فهي واردة في كل تعريف، غير أنّ في بعضها مأخذ أجملها فيما يلي :

إنّ الناظر في تعريف القسطلاني يجد تعريفه تعريفا جامعاً غير مانع، فأما كونه جامعاً فلأنّه يشمل جميع أنواع الوقف التي ذكرها العلماء : الاختياري، والاختباري، والاضطراري (5)، أمّا كونه غير مانع فلأنّه أدخل كلاماً من السكت والقطع (1) في التعريف.

1392 هـ / 1972 م، القاهرة مصدر، ج 1 ص 248. وهو نفس التعريف الذي عرّفه به الصفاقسي (ت 1118 هـ) في كتابه : تنبيه الغافلين ص 120.

(2) أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، القاضي المفسر الحافظ، (ت 926 هـ). السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424 هـ / 2003 م، بيروت لبنان، ج 3 ص 208.

(3) زكريا الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، علق عليه شريف أبو العلا العدوي،

دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422 هـ / 2002 م، بيروت لبنان، ص 11.

(4) أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، لم أعتز على ترجمة له في كتب التراجم، وهو لا يعرف بغير هذا الكتاب، وهو غير الأشموني صاحب شرح الألفية واسمه علي بن محمد الأشموني (ت 918 هـ). الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة 1989 م، بيروت لبنان، ج 5 ص 10.

(5) أحمد الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422 هـ، بيروت لبنان، ص 24.

(1) الوقف الاختباري هو الذي يطلب من القارئ بقصد الامتحان، ومتعلقه الرسم العثماني لبيان المقطوع من الموصول والثابت من المدحوف، أمّا الاضطراري فهو الذي يعرض للقارئ بسبب ضرورة الجأته إلى الوقف كضيق النفس أو العطاس، والاختياري وهو الذي يقصده القارئ باختياره من غير عروض لسبب من الأسباب المتقدمة. عبد الفتاح المرصفي،

أمّا الأشموني فتردد في تعريفه حيث ذكر تعريفين، وعلى كلّ واحد منهما ملاحظات ؛ ففي التعريف الأوّل وهو قوله : " قطع الصوت آخر الكلمة زمنا ما " لم يبيّن هل هذا الوقف يكون بتنفس أم بدون تنفس ؟ إذ الوقف ينبغي أن يكون بتنفس لفترة وجيزة، أمّا التعريف الثاني وهو قوله : " هو قطع الكلمة عمّا بعدها " فهو غير مانع لأنّه يشمل كلا من الوقف والقطع، والفارق بينهما أنّ الوقف يكون مع نية استئناف القراءة والقطع يكون مع عدم نية استئنافها.

أمّا الأنصاري فيتضح من تعريفه أنّ الوقف يراد به مرة السكوت على آخر الكلمة، وهذا يكون بسبب التنفس، وهذا له أحكامه وكيفية الوقوف عليه ؛ ويراد به مرة أخرى صلاحية الكلمة للوقف عليها، ويكون ذلك بسبب انتهاء العبارة ويعتمد في ذلك على إتمام المعنى، وعلى هذا الإطلاق يحمل قول بعضهم في قوله تعالى [فَصَدَّهُمْ عَنِ

السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ] [النمل : 24-25]، ووقف⁽²⁾ على قراءة من قرأ : " [أَلَا] بفتح الهمزة وتخفيف اللام، وهي قراءة الكسائي^(*) من السبعة، ورؤيس^(**) وأبي جعفر^(***) من العشرة ؛ وليس بوقف على قراءة من قرأ : [أَلَا] بفتح الهمزة وتشديد اللام، وهي قراءة الباقيين⁽³⁾.

هداية القاري لكلام الباري، دار الفجر الإسلامية، الطبعة الأولى 1421هـ-2001م، المدينة المنورة السعودية، ج1 ص368-369.

(2) سيأتي تعريف السكت والقطع والفروق بينهما وبين الوقف بين المتقدمين والمتأخرين من العلماء لاحقاً.

(3) أبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، دراسة وتحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ-1987م، بيروت لبنان، ص429.

(*) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي، إمام انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بن حمزة، (ت 189هـ). غاية النهاية لابن الجزري ج1 ص535.

(**) أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، مقرئ، حافظ، ضابط مشهور يروي عن يعقوب الحضرمي، (ت 238 هـ). المصدر نفسه ج2 ص234.

(***) أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القارئ، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور كبير القدر، (ت 130 هـ)، وقيل غير ذلك. المصدر نفسه ج2 ص382.

(1) ينظر : ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة مصر، ص480، وأحمد الدمياطي الشهير بالبذاء، إتداف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه أنس مهرة، دار الكتب العلمية، 1422هـ-2001م، بيروت لبنان، ص427.

أمّا ابن الجزري فالوقف عنده يكون من تنفس القارئ، سواء كانت الكلمة صالحة للوقف عليها أم غير صالحة كما اشترطه في كتابه حيث قال في آخر باب الوقف : " فلو تنفس القارئ آخر سورة لصاحب السدكت، أو على [عَوْجًا] [الكهف: 01]، [مَرَقَدِنَا] [يس: 52] لحفص (*) لم يكن ساكتا ولا واقفا، إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة. والسكت لا يكون معه تنفس فاعلم ذلك " (1).

التعريف المختار:

لا يخرج التعريف المختار عن تعريف ابن الجزري وهو ما ذهب إليه بعض العلماء المحدثون (2) مع اختلاف يسير في العبارة، فأقول **الوقف هو :**

قطع الصوت على آخر الكلمة زمنا يسيرا بتنفس مع نية استئناف القراءة.

شرح التعريف:

خرج ب قيد آخر الكلمة : الوقف على وسط الكلمة، و فيما اتصل رسمه نحو: [إِنَّمَا] [البقرة: 12] الموصولة، فلا يصح الوقف على وسط الكلمة، ولا على (إن) لأن هذه الكلمة موصولة بـ (ما)، فلا يوقف إلا على نهاية الألف في [إِنَّمَا]، وخرج بقيد التنفس : السكت، فإنه قطع الصوت زمنا دون زمن الوقف من غير تنفس، وخرج بقيد استئناف القراءة : القطع والمراد به الانتهاء كالقطع على حزب أو ورد ونحوهما مما يشعر بالانتهاء عن القراءة. واستئناف القراءة يكون : بأن يبتدىء بقراءة الكلمة الموقوف عليها، أو بقراءة ما قبلها ليستقيم المعنى، أو يبتدىء بالكلمة التي بعدها.

(*) أبو عمر الدوري حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان البغدادي النحوي الضرير، إمام في القراءة، (ت246هـ). غاية النهاية لابن الجزري ج1ص255.
(2) أبو الخير ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، قدّم له علي محمد الضباع، خرّج آياته زكريّا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1423هـ-2002م، بيروت لبنان، ج1ص191-192.
(3) محمود خليل الحصري، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، مكتبة السنة، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، القاهرة مصر، ص182.

والناس مختلفون في تعيين مواضع الوقف، فمنهم من جعله على انتهاء النفس، ومنهم من جعله على رؤوس الآي، والصواب أنها تتعلق بالمعاني، لأنها أصل، والأنفاس تابعة لها، فقد يأتي وقف في وسط الآية، والأغلب مجيئها في أواخرها.(1)

وليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده، بل المراد أنه يصلح عنده ذلك.

3- تعريف الابتداء في اللغة والاصطلاح

الابتداء في اللغة من الفعل : ابتدأ، و ابتدأ، بدأ، يبدأ هم بمعنى واحد.(2)

قال ابن فارس : " الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء ".(3)
وبدأ الشيء فعله ابتداء أي : قدمه في الفعل كأبدأه رباعيا ؛ والبدء : فعل الشيء أول.(4)

وقد وردت مادة (بدأ) بصيغة الماضي في القرآن الكريم ست مرات :

- في قوله تعالى [كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ] [الأعراف : 29].
- في قوله تعالى [وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أُولَٰئِكَ مَرَّةً] [التوبة : 13].
- في قوله تعالى [فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ] [يوسف : 76].
- في قوله تعالى [كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ] [الأنبياء : 104].
- في قوله تعالى [قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ] [العنكبوت : 20].
- في قوله تعالى [وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ] [السجدة : 07].

(1) زكريا الأنصاري، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، علق عليه شريف أبو العلا العدوي،

دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان ص11-12.

(2) تاج العروس للزبيدي ج1ص43 وما بعدها.

(3) معجم مقاييس اللغة لابن فارس الرازي ج1ص112.

(4) لسان العرب لابن منظور الإفريقي ج1ص171.

أمّا في عرف القراء هو : " الشروع في القراءة ابتداء أو بعد قطع أو

وقف" (1) ؛ ولا يكون الابتداء إلا اختياريا، أي لا يجوز الابتداء إلا بكلمة مستقلة بالمعنى عمّا قبلها.

قد يكون الوقف أحيانا اضطراريا كانقطاع النفس، أو العطاس ؛ أمّا الابتداء فلا يكون إلا بمحض الإرادة، لذلك يتعيّن على القارئ أن يحسن الابتداء، فإن كان بعد قطع أتى بالاستعاذة والبسملة إذا ابتداء من أوائل السور، وإذا كان من أثنائها فللقارئ التخيير (2)، وإذا كان بعد وقف فلا يحتاج لذلك، لأنّ القارئ في هذه الحالة يعتبر مستمرا في قراءته، وإن وقف ليريح نفسه ثمّ يستأنف.

ولا يجوز الابتداء إلا بما يفي بالغرض المقصود من الكلام، ولا يوهم خلاف المعنى المراد، فإن أخلّ بالغرض المقصود أو أوهم خلاف المراد كان قبيحا يجب على القارئ أن يتجنبه، ويتحرز منه (3).

فإذا كان القارئ يقرأ قوله تعالى [هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ

جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ] [البقرة

:29]، ولم يسدعه الوقف على [سَمَوَاتٍ] لقلة نفسه فوقه على قوله [

فَسَوَّاهُنَّ] ؛ فإذا أراد أن يبتدأ بما يفي بالمقصود، فعليه أن يبتدأ بقوله

تعالى [ثُمَّ أَسْتَوَىٰ] ؛ فإذا ابتدأ بقوله تعالى [إِلَى السَّمَاءِ] كان هذا

الابتداء مخلا بالغرض لأنها متعلقة بما قبلها لفظا ومعنى، والابتداء بها يجعلها غير ذات معنى.

وكذلك الابتداء بقوله [وَإِيَّاكُمْ أَنْ تَتُومِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ] [الممتحنة : 01]،

فهو يوهم التحذير من الإيمان بالله.

(1) ينظر : هداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح المرصفي ج1ص392، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين لعبد اللطيف فايز دريان ص505، النبع الريان في تجويد كلام الرحمن لمحمد آل مطر ص272.

(2) ينظر : التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص26، النجوم الطوالع للمارغيني ص19-20.

(3) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء لمحمود خليل الحصري ص69.

فيجب على القارئ حال قراءته أن يكون يقظاً، متفهماً ما يقرأ، ملاحظاً معاني الآيات، ومواقع الجمل، حتى لا يقع في محذور، من وقف ناقص أو ابتداء شنيع.

4- الفرق بين الوقف والسكت والقطع

تتقارب هذه المصطلحات الثلاثة تقارباً شديداً في المعنى اللغوي العام، ومن ثمَّ

لم يفرّق بين مدلولاتها في الاستعمال، حيث يوجد اشتراك بين معاني الأفعال (وقف، سكت، قطع).⁽¹⁾

ويبدو أنّ القراء الأوائل كانوا لا يبالون بالفروق بين هذه الأفعال في مجال القراءة، لكن المتأخرين منهم لاحظوا الفروق الدقيقة الموجودة بين مدلولاتها، فأفردوا لكل لفظة منها معنى خاصاً.

ومن الأدلة على اتحاد مدلولاتها عند المتقدمين من القراء ما يلي :

1- ما ذكره السيوطي⁽²⁾ بقوله : " وصحّ عن الشعبي^(*) أنه قال :

إذا قرأت [كُلُّ مَنْ عَلَيَّهَا فَاِنَّ] [الرحمن:26]، فلا تسكت حتى تقرأ [وَيَبْقَى وَجْهٌ

رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ] [الرحمن:27] " ⁽³⁾، أراد بقوله فلا تسكت أي : لا تقف

لعدم الفرق بينهما عنده.

2- ما ذكره أبو عمرو الداني⁽⁴⁾ بقوله : " وقد كان جماعة من

الأئمة السدّافين والقراء الماضين يستحبون القطع عليهنّ - أي رؤوس

(1) ينظر في فعل سكت : تاج العروس للزبيدي ج1ص553، لسان العرب لابن منظور ج3ص307، وفي فعل قطع : تاج العروس ج5ص470، لسان العرب لابن منظور ج5ص283.

(2) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، محدث مؤرخ أديب مصنف متقن (849 / 911هـ). شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي ج8ص51.

(*) أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، ثقة مشهور، فقيه فاضل، مات بعد المائة وله ثمانون سنة. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق خليل مأمون شيجا، دار المعرفة، الطبعة الثانية 1417هـ/1997م، بيروت لبنان، ج1ص369.

(3) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية 1973م، بيروت لبنان، ج1ص83.

(1) أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني الأموي القرطبي، مقرئ محدث (444/371هـ-). معرفة القراء الكبار للذهبي ج2ص773، غاية النهاية لابن الجزري ج1ص503.

الآي - وإن تعلق كلام بعضهنّ ببعض" (1)، أراد بذلك الوقف وعبر عنه بالقطع.

3- ما رواه أبو عمرو الداني بسنده أنّ النبي ﷺ كان إذا قرأ يقطع قراءته آية آية، يقول [بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] ثمّ يقف، ثمّ يقول [اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ]

اَلْعَلَمِينَ] ثمّ يقف.. (2)، فاستعمل القطع والوقف بمعنى واحد.

4- تسمية الأئمة ما ثبت عن رسول الله ﷺ بين تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة في الصلاة بالسكّنة (3) مع أنّها سكتة طويلة أكثر من سكتة النفس التي تعتبر هي الوقف في اصطلاح المتأخرين.

كلّ هذه الأدلة والشواهد تدل على أنّ القطع والوقف والسكّت عند المتقدمين من القراء بمعنى واحد. أمّا عند المتأخرين فقد تباين ما بينها من المعاني، وأصبح لكل واحد منها معنى خاصا به.

قال ابن الجزري : " وأمّا عند المتأخرين وغيرهم من المحققين، فإنّ القطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأسا، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب أو وردٍ أو عشر ". (4)

(2) أبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، دراسة وتحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407 هـ - 1987م، بيروت لبنان، ص145.

(3) المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني ص147، وسيأتي تخريجه قريبا.
(4) عن أبي هريرة ر قال: " كان رسول الله ﷺ إذا كبر في الصلاة سكت هنيهة قبل القراءة، فقلت : يا رسول الله بأبي أنت وأمي أرأيت سكوتك بين التكبيرة والقراءة ما تقول؟ قال : أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد " رواه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقوله بعد التكبير، ح رقم : 85. صحيح البخاري ج1ص522، ورواه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، ح رقم : 147. صحيح مسلم ج1ص350-351، ورواه مسلم أيضا في كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، ح رقم : 85. صحيح مسلم ج1ص522.

(5) ينظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1ص188، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ج1ص87.

(1) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ج1ص88.

وأما الوقف : فهو قطع الصوت على آخر الكلمة زمنا يسيرا
بتنفس مع نية استئناف القراءة كما مرّ معنا في التعريف.
والسّكت عبارة عن قطع الصّوت زمنا هو دون زمن الوقف
عادة من غير تنفس .(1)

وقد تحقق السّكوت في الثلاثة، إلا أنّ المتأخرين خصّصوا كلاً
منها بحالة معينة من السّكوت.
فيتلخص ممّا سبق :

- أنّ القطع هو إعراض عن القراءة بالكلية، ولا يكون إلا على
أواخر السّور أو على رؤوس الآي.
- يقدرّ زمان الوقف بقدر التنفس.
- أنّ زمان الوقف أطول من زمان السّكت لعدم التنفس.(2)

ثانيا : أهمية الوقف والابتداء

لابد لقارئ القرآن الكريم أن يقف لانقطاع نَفْسِهِ، وحيث وقف
مختارا فعليه أن يختار الوقف الذي لا يُخل بالمعنى، ووقفه إمّا اضطرار،
أو وقف اختيار.

فوقف الاختيار يكون بحسب المعنى، وأما وقف الاضطرار
فلا حرج على القارئ فيه، لكنّ عليه أن يستأنف ويحسن الابتداء ويتخير
حسن الوقف، فبذلك تظهر المعاني
ويتبين إعجاز القرآن الكريم.

ولقد دلت الأدلة على أهمية مراعاة الوقف والابتداء ؛ وثبت اعتناء

السلف بذلك، قال Y [وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً] [المزمل : 04]؛ فهذا أمر من الله

تعالى وندب

بترتيل القرآن، ومراعاة الوقف داخله فيه.

قال ابن عباس ع في قوله [وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً] : " بيّنه تبيينا

" (1) ؛ وقال الحسن (2) : " اقرأه قراءة بيّنة، وقال مجاهد (*) : بعضه على
بعض على تودة، وقال أيضا : ترسل فيه ترسلا " (3)

(2) وقد اختلف أئمة القراءة في مدة السكت على أقوال نقلها ابن الجزري في كتابه : النشر في
القراءات العشر ص190 وما بعدها

وذكره بمعناه ابن كثير⁽⁴⁾ بقوله : " اقرأه قراءة على تمهل، فإدّه يكون عوناً على فهم القرآن وتدبره ".⁽⁵⁾

قال الله Y [أَلرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ]

[الرحمن : 01-04]، وقد علق عليها النحاس⁽⁶⁾ بقوله : " فمن التبيين تفصيل الحروف والوقف على ما تمّ معناه منها " ⁽⁷⁾.

وقد حكى النحاس وأبا عمرو الداني وغيرهما إجماع العلماء على أهمية مراعاة الوقف والابتداء⁽⁸⁾، واستدلوا على ذلك بقول عبد الله بن عمر r : " [لَقَدْ عَشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَإِنْ أَحَدْنَا لِيُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ م فَتَنْتَعَلُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهَا، كَمَا تَتَعَلَّمُونَ أَنْتُمْ الْيَوْمَ الْقُرْآنَ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ رَجَالًا يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِي مَا أَمْرُهُ وَلَا زَاجِرُهُ، وَلَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ] ".⁽⁹⁾

(1) السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1414هـ-2004م، بيروت لبنان، ج6ص442.

(2) الحسن بن أبي الحسن البصري الأنصاري مولا هم، اسم أبيه : يسار، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، (ت 110هـ-)، وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب لابن حجر ج1ص166.

(*) أبو الحجاج المكي مجاهد بن جبر، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، (ت 103هـ-)، وقيل : 104هـ. غاية النهاية لابن الجزري ج2ص41.

(3) ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، بيروت لبنان، ج29ص151.

(4) أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، مفسر محدث مؤرخ، فقيه، (701-774هـ-). شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي ج6ص231.

(5) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة 1406هـ/1986م، بيروت لبنان، ج7ص142.

(6) أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري، مفسر أديب، (ت338هـ). جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه الرواة، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ج1ص136.

(7) أبو جعفر النحاس، القطع والانتداف، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان، ص19.

(1) ينظر : القطع والانتداف لابن النحاس ص28، والمكتفى للداني ص135، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1ص177.

(2) رواه الحاكم في المستدرک، كتاب الإيمان، ح رقم: 101، وقال : صحيح على شرط الشيخين. المستدرک ج1ص91، والبيهقي في كتاب الصلاة، باب البيان أنه إنما قيل يؤمهم أقرؤهم. السنن الكبرى ج3ص120، وابن النحاس بسنده في القطع والانتداف ص27، والداني بسنده كذلك في المكتفى ص134.

والشاهد فيه قوله صلى الله عليه وسلم [وَمَا يَبْغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ] ،
وبه استدللّ النحاس، والداني، وغيرهم من علماء القراءات والوقف.
وعبارة الداني : " ففي قول ابن عمر دليل على أن تعليم ذلك
توقيف من رسول الله وأتته إجماع من الصحابة " (1).
وعارض في الاستدلال به ملا القاري (2) في شرحه للجزرية بقوله
بقوله : " ولا يخفى

أنّ قوله [وَمَا يَبْغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ] لا يبعد أن يراد بها الآيات
المتشابهة في معناها، فليس الحديث نصاً على الوقف المصطلح عليه. (3)

يحتمل الحديث المعنيان كليهما ما من جهة اللفظ، ولكن قوى
الاحتمال الأول ما سبق من كلام الأئمة في الاستدلال به على مراعاة
الوقف.

قال الصفاقسي (4) : " ولهاذا اعتدى بعلمه وتعليمه والعمل به
المتقدمون والمتأخرون

وألفوا فيه الأدواوين المطولة والمتوسطة والمختصرة ما لا يعد كثرة ؛
ومن لا يلتفت لهذا، ويقف أين شاء، فقد خرق الإجماع". (5)

ومما يدل على أهميته إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل الذي قال
عنده : [مَنْ يُطِعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدٌ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا] ثم وقف، حيث
قال له p : بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ فُؤْمٌ " (6) ؛ وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك

(3) المكتفى للداني ص134-135، وهو نفس ما ذكره ابن النحاس في القطع والانتداف
ص27-28.

(4) أبو الحسن علي بن سلطان بن محمد القاري الهروي ثم المكي، فقيه مقرئ مفسر،
(930-1014هـ).

الأعلام لخير الدين الزركلي ج5 ص12.

(5) ملا القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق أسامة عطايا، دار الغوثاني
للدراسات القرآنية،

الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، دمشق سوريا، ص259.

(6) أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، مقرئ فقيه، (1053-1118هـ). الأعلام
ج5 ص14.

(1) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين
للصفاقسي ص120.

(2) رواه مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ح رقم : 48. صحيح مسلم
ج2 ص497، ورواه النسائي، كتاب النكاح، باب ما يكراه من الخطبة. سنن النسائي

ج6 ص90، ورواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس، ح رقم : 1099.
سنن أبي داود ج2 ص286، وكذا في كتاب الأدب، باب بدون تسمية، ح رقم : 2981. سنن

أبي داود ج4 ص296-297.

لقبح لفظه في وقفه، إذ خلط الإيمان بالكفر في إيجاب الرشد لهما، وكان حقه أن يقول واصلاً : **وَمَنْ يَعَصِيهِمَا فَقَدْ عَوَى**، أو يقف على : **فَقَدْ رَشِدٌ**، ثم يستأنف بعد ذلك : **وَمَنْ يَعَصِيهِمَا فَقَدْ عَوَى** ؛ وهذا دليل واضح على وجوب مراعاة محل الوقف لأهميته وتعلقه بالمعنى.

قال النحاس : " فإذا كان هذا مكروها في الخطب وفي الكلام الذي يكلم به بعض الناس بعضاً، كان في كتاب الله أشد كراهة، وكان المنع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكلام بذلك أوكد". (1)

وروى أبو عمرو الداني بسنده : " عن ميمون بن مهران التابعي (*) قال : إني لأقتدر من قراءة أقوام يرى أحدهم حتماً عليه ألا يقصر عن العشر - أي عشر آيات - ؛ إنما كانت القراءة تقرأ القصص إن طالت أو قصرت، يقرأ أحدهم اليوم [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا

تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ] [البقرة : 11]، ويقوم في الركعة الثانية فيقرأ [أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ] [البقرة : 12] ". (2)

ثم علق عليه بقوله : " فهذا يبيّن أنّ الصحابة كانوا يجتنبون في قراءتهم القطع على الكلام الذي يتصل بعضه ببعض ويتعلق آخره بأوله، لأنّ ميمون بن مهران إنما حكى ذلك عنهم إذ هو من كبار التابعين، وقد لقي جماعة منهم". (3)

واشتهر اعتناء السلف الصالح بهذا العلم حتى عدّ ابن الجزري ذلك متواتراً عنهم، وكانوا يعتنون بذلك حال الإقراء فقال : " وصحّ بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين وصاحبه الإمام ذافع

(3) القطع والانتفاء لأبي جعفر النحاس ص28.

(*) أبو أيوب ميمون بن مهران الجزري، أصله كوفي، نزل الرقعة، ثقة فقيه، ولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز، (ت 117هـ). تقريب التهذيب لابن حجر ج2 ص296.

(4) المكتفى للداني ص135.

(1) المكتفى للداني ص135-136.

(*) بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب(**) الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود(***) وغيرهم من الأئمة". (1)

وقال في موضع آخر : " ومن ثمّ اشتدّ كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون فيه إلينا بالأصابع سنّة أخذوها كذلك عن شيوخهم". (2)

وهذا الكلام من عالم صرف حياته لخدمة القرآن كابن الجزري له وجاهته، وهو يؤكد التشدّد في عدم إجازة الحافظ إذا أخلّ بمعرفة الوقف والابتداء لأهميته.

وقد حظّ العلماء على تعلّم الوقف والابتداء والعمل به، وبيّنوا عظيم فضيلته، وذلك مذكور في مقدّمات كثير من كتب الوقف والابتداء، وفي كثير من كتب التجويد، ومُضمّن في كتب علوم القرآن.

ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري(3) بقوله : " من تمام معرفة إعراب القرآن

ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتمام والوقف القبيح الذي ليس بتمام ولا كاف". (4)

وقول الصفاقسي : " ومعرفة الوقف والابتداء متأكد غاية التأكيد إذ لا يتبيّن معنى كلام الله ولا يتم على أكمل وجه إلا بذلك". (5)

ومما تقدم يتّضح لنا أنّ الوقف كان محلّ عناية رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته ، ومن أتى بعدهم من الأئمة والعلماء.

(*) أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها، (ت 169هـ). غاية النهاية ج2ص330.

(**) أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي، أحد القراء العشرة، إمام البصرة، ومقرئها، (ت 205 هـ). المصدر نفسه ج2ص386.

(***) أبو النجود عاصم بن بهدلة أبو بكر الأسدي، شيخ الإقراء بالكوفة، أحد القراء السبعة، (ت 127هـ)، وقيل غير ذلك. المصدر نفسه ج1ص346.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1ص177.

(3) المصدر نفسه ج1ص178.

(4) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن الأنباري، لغوي أديب مؤرخ، (ت 577هـ). إنباه الرواة

للقطبي ج2ص169، الأعلام لخير الدين الزركلي ج3ص327.

(1) ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله Y، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية 1391هـ/1971م دمشق سوريا، ج1ص108.

(2) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين للصفاقسي ص120.

ثالثاً : علاقته بالتجويد والترتيل والقراءات والتفسير

1- علاقته بالتجويد والترتيل والقراءات

ذكر ابن الجزري وغيره عن علي بن أبي طالب τ أنه سئل عن قوله تعالى [وَرَتِّلْ آلْفُرْقَانَ تَرْتِيلاً] [المزمل : 04]، فقال : " الترتيل : تجويد الحروف ومعرفة الوقوف"⁽¹⁾، وقال الصفاقسي : " قال ابن مسعود τ : الوقف منازل القرآن ".⁽²⁾

وسواء صدحت الروايتان، أم لم تصح ؛ فإن معرفة الوقف والابتداء من لوازم التجويد والترتيل، وذلك لأن القارئ يحتاج لضيق نفسه أو غيره إلى أماكن الاستراحة أثناء التلاوة، وأماكن الاستراحة هي أماكن الوقف، وإذا كان الأمر كذلك فمراعاة قواعد الترتيل تفرض على القارئ أن يختار هذه الأماكن قصداً ويحرص على حسن الانتهاء و الابتداء معاً، ثم إذا كانت قواعد الترتيل تفرض عليه اختيار أماكن الوقف، فإن قواعد التجويد تفرض عليه كذلك الوقوف على هذه الأماكن بكيفية صحيحة.

ومن ثم نجد كتب التجويد تعتقد للوقف بابين : باب الوقف والابتداء، وباب الوقف على أواخر الكلم⁽³⁾، ففي الباب الأول يتحدث عن أحكام الوقف من حيث مكانه، وفي الباب الثاني تعالج أحكام الوقف من حيث كفيته⁽⁴⁾ ؛ فعلاقة الوقف بالترتيل من حيث مكانه، لأن حسن الترتيل يقتضي حسن اختيار الأماكن الجيدة للوقف كما سبق، وعلاقته بالقراءات من جهة أن اختلاف القراءات يؤثر في اختيار الأماكن الصالحة للوقف، فالوقف بهذين الاعتبارين من لوازم الترتيل والتجويد والقراءات.

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1ص177، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ج1ص83، التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص60.

(4) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين للصفاقسي ص121.
(1) ينظر : التيسير للداني ص54، الوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي ص173، النجوم الطوالع للمبارغيني ص121، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين للدرين ص359 و457، النبع الريان في تجويد كلام الرحمن لآل مطر ص229 وغيرها من كتب التجويد.

(2) إن الأوجه التي يقف بها القراء غالباً خمسة : الإسكان، والروم، والإشمام، والحدف، والإبدال. ينظر في تعريفها : الإضاءة في بيان أصول القراءة لعلي محمد الضباع ص45 وما بعدها.

وقد وضّح ابن الجزري هذه العلاقة بقوله : " للوقف حالتان : الأولى معرفة ما يوقف عليه وما يبدأ به، والثانية كيف يوقف وكيف يبدأ، وهذه تتعلق بالقراءات". (1)

ومعناه أن القارئ أمام ضرورتين، ضرورة اختيار المكان المناسب للوقف، وضرورة وقوفه على نفس المكان بكيفية صحيحة، فالضرورة الأولى تتعلق بقواعد الترتيل، والضرورة الثانية تتعلق بقواعد التجويد، ومن هنا كان الوقف متعلقاً بالتجويد والترتيل والقراءات التي هي المجال التطبيقي.

ولبيان وجه الضرورة الأولى قال ابن الجزري : " لما لم يكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصّة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار مكان التنفس والاستراحة، وتعيّن ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخلّ بالمعنى ولا يخلّ بالفهم " (2) ؛ وعن الضرورة الثانية قال كذلك : "ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتشديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن...". (3)

ويمثّل لتأثير اختلاف القراءة على الوقف قوله [وَإِذْ جَعَلْنَا

الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ] [البقرة : 125]، حيث قرأ :

نافع وابن عامر (*) بفتح الخاء، والباقون بكسرها " (4)

فقراءة الفتح فعلاً ماضياً فهي كلام مسوق للإخبار، معطوف على

قوله Y [وَإِذْ جَعَلْنَا]، وفيه وجهان : أحدها أنه معطوف على [جَعَلْنَا]

المخفوض بـ [إِذ] ؛ فيكون الكلام جملة واحدة، والثاني أنه معطوف

على مجموع قوله [وَإِذْ جَعَلْنَا] فيحتاج إلى تقدير [إِذ] أي : وإذ اتخذوا،

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1ص177.

(4) المصدر نفسه ج1ص177.

(5) المصدر نفسه ج1ص169.

(*) أبو عمران عبد الله بن عامر بن زيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، (ت118هـ). غاية النهاية لابن الجزري ج1ص386.

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة مصر، ص170، وإتحاف فضلاء البشر للبناء ص192.

فيكون الكلام جملتين⁽¹⁾ ؛ وأياً كان الأمر فالوقف على [وَأَمَّا] على قراءة الفتح غير تام لتعلق ما بعده بما قبله من جهة اللفظ والمعنى .
 قال القرطبي⁽²⁾ : " أي جعلنا البيت مثابة واتخذوه مصلى أو وإذا جعلنا البيت مثابة وإذا اتخذوا " .⁽³⁾
 وأمّا بالنسبة لقراءة الكسر بالأمر، فأدّه كلام مستأنف جديد لا علاقة له بما قبله
 كما قال أبو البقاء⁽⁴⁾ ؛ ولذلك فإنّ الوقف على [وَأَمَّا] وقف تام، لعدم ارتباطه بما بعده لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى.
 وحجة قراءة الكسر ما روي في التفسير أنّ : " عمر بن الخطاب قال : يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت " ⁽⁵⁾، يعني [وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى] .

2- علاقته بالتفسير

يعد علم الوقف والابتداء من العلوم المهمّة، به تعرف معاني القرآن الكريم من خلال معرفة مواطن الوقف والابتداء، وينفتح بتعلمه وإعمال الفكر فيه من مقاصد القرآن ومعانيه شيء عظيم.
 قال السخاوي⁽⁶⁾ : " ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده " .⁽⁷⁾

- (2) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ج1ص364.
 (3) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، من كبار المفسرين (ت 671هـ). شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي ج5ص335.
 (4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، راجعه وعّدق عليه محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، الطبعة الثانية 1416هـ/1996م، القاهرة مصر، ج2ص118.
 (5) نقله السمين الحلبي في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ج1ص364.
 (1) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1422هـ/2001م، بيروت لبنان ج1ص109.
 (2) أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، عالم بالقراءات والتفسير واللغة، (558-643هـ). إنباه الرواة للقفطي ج2ص311، الأعلام للزركلي ج4ص332.
 (3) علم الدين السخاوي، جمال القراءة وكمال الإقراء، تحقيق عبد الكريم الزبيدي، دار البلاغة، الطبعة الأولى، 1413هـ/1993م، بيروت لبنان ج2ص387.

إنّ الوقف والابتداء يثري المعاني مع قلّة الكلام، بل الوقف يعيّن معنى، والوصل يفيد معنى آخر، فتتعدّد المعاني واللفظ واحد. وأكّد القسطلاني ذلك بقوله : " ولا مريّة أنّ بمعرفتهما، أي : الوقف والابتداء،

تظهر معاني التنزيل، وتعرف مقاصده،..... ، وبه يعرف الفرق بين المعنيين

المختلفين، والتقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين". (1)

مثال ذلك قوله Y [الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا و

عَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ

يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يُقِيمُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ] [البقرة : 274-275]، فالآيتان بينهما من الترابط ما لا يخفى، فالآية الأولى بيان للذين ينفقون

أموالهم في طاعة الله وجزائهم، والآية الثانية بيان للذين يأكلون الربا وجزائهم.

ولمّا كانت الآيتان مفصولتان في الحكم والمعنى، وجب لذلك

الفصل بينهما في التلاوة، وحينئذ يجب الوقف على قوله [وَلَا هُمْ

يَحْزَنُونَ]، وهو رأس آية، ويكون قوله تعالى بعدها [الَّذِينَ يَأْكُلُونَ

الرِّبَا] مستأنفا، وليس صفة لمن تقدّم ذكرهم، وإلّا هو معنى مستأنف

لحالة أخرى، مناقضة لحال أولئك الذين مدحهم الله وأثنى عليهم.

والوصل يوهم معنى غير مراد شرعا، فيكون محظورا لأثمه لا

يتعلق بما قبله لا في اللفظ ولا في المعنى، فبالوقف حصل الفرق بين المعنيين المتضادين المتنافيين، وبه يستطيع المجوّد لكتاب الله أن يفسّر القرآن ويجلي محاسن معانيه.

ومما يؤثّر فيه الوقف بين المعنيين، كما يظهر ذلك جليا في قوله

[يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ] [البقرة : 102] ؛ فمن وقف على

قوله تعالى [يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ]، واستأنف بقوله تعالى [وَمَا أُنزِلَ

عَلَى الْمَلَكَائِنَ [؛ تَكُون [مَا] عِنْدَهُ بِمَعْنَى النِّفْيِ ، أَي نَفِي إِذْ زَالَ
السَّحَرُ ، وَمَنْ جَعَلَهَا بِمَعْنَى : (الَّذِي) وَصَلَهَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ
الشَّيَاطِينَ يَعْلَمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ ، وَيَعْلَمُونَهُمُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ .
وهذا المعنيان مذكوران في التفسير⁽¹⁾ ، واختار ابن الجزري النفي
بقوله : " وبالنفي
أقول " .⁽²⁾

وكذلك قوله تعالى [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً
كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا] [الفرقان : 32] .

قال القرطبي : " وقد قيل : إن قوله [كَذَلِكَ] من كلام
المشركين ، أي لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك ، أي كالتوراة
والإنجيل ، فيتم الوقف على
[كَذَلِكَ] ثم يبتدأ [لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ] .

ويجوز أن يكون الوقف على قوله [جُمْلَةً وَاحِدَةً] ثم يبتدأ []
كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ

بِهِ فُؤَادَكَ [على معنى أنزلناه عليك كذلك متفرقا لنثبت به فؤادك " .⁽³⁾
قال ابن الأنباري : " والوجه الأول أجود وأحسن ، والقول الثاني
قد جاء به
التفسير " .⁽⁴⁾

وبهذا يتبين أن في معرفة الوقف والابتداء تفريقا بين المعاني ،
فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأه أن يتفهم ما يقرأه ، حيث يكون وقفه عند
كلام مستغن عما بعده ، وأن يكون ابتدأه حسنا .
ولصلة علم الوقف بالتفسير ، تكلم علماء الوقف والابتداء على
جميع الآيات والجمل القرآنية ، وبيّنوا ما يصلح الوقف عليه ، ومنعوا

(1) ينظر : جامع البيان للطبري ج2 ص519 ، زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي
ج1 ص94 .

(2) ابن الجزري ، التمهيد في علم التجويد ، تحقيق غانم قدوري حمد ، مؤسسة الرسالة ،
الطبعة الأولى 1421 هـ / 2001 م ، بيروت لبنان ، ص185 .

(1) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج13 ص33 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ج2 ص805 .

الوقف في أماكن بعينها، ووضعوا لذلك ضوابط ، وذكروا أنواع الوقف وبيّنوها، وحرّروا الكلام على المعاني مستمدّين من التفسير ومعتدّين على العربية، وكما بنى المفسّرون كلامهم على ذلك، بنى علماء الوقف والابتداء وأفادوا من التفاسير وأضافوا فوائد كثيرة، ونقل عنهم كبار المفسّرين، كما يوجد من نقل القرطبي وغيره من كتاب ابن الأنباري في الوقف والابتداء.⁽¹⁾

المبحث الثاني : نشأة علم الوقف والابتداء والمؤلفات فيه وحكم الوقف على رؤوس الآي

أولاً: نشأة علم الوقف والابتداء

بدأ اهتمام قراء القرآن الكريم بالوقف والابتداء منذ فجر الإسلام، بل في المدرسة الأولى التي تتلمذ فيها الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتعمّد الوقف على مواضع مخصوصة من القرآن الكريم ؛ وهذا ما سدهم العلماء فيما بعد بوقف السدّة⁽²⁾، وذلك في عشرة مواضع من القرآن الكريم⁽³⁾ :

الموضع الأول والثاني : [فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ] [البقرة : 148، المائدة :

. [48

الثالث : [قُلْ صَدَقَ اللَّهُ] [آل عمران : 95].

الرابع : [سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ] [المائدة : 116].

الخامس : [قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ] [يوسف : 108].

السادس : [كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ] [الرعد : 17].

السابع : [وَاللَّاتَّعَمَّ حَلَقَهَا] [النحل : 05].

(3) ينظر على سبيل المثال : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج13ص33 عند تفسير الآية:23 من سورة الفرقان، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج2ص8-9 عند تفسير الآية : 07 من سورة آل عمران.

(1) ويسمى كذلك وقف جبريل، ووقف الإتياع لأن الرسول p كان يتحرى الوقف في هذه المواضع دائماً.

(2) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني ص23-24.

الثامن : [أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا] [السجدة : 18].

التاسع : [فَحَشَّرَ] [النازعات : 23].

العاشر : [لَيْلَةُ الْقَدَرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ] [القدر : 03]. (1)

واهتم الصحابة عند قراءة القرآن بمراعاة الوقف والابتداء، وتناقلوا مسائل

هذا العلم مشافهة، وكانوا يتعلمونه كما يتعلمون القراءة.

ولقد مرّ معنا ما ذكره الصحابة أنّهم كانوا يتعلمون السّورة، وحلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، ومما يدل على ذلك أنّ بعض كتب التفسير نقلت لنا بعض أقوالهم في هذا العلم، إمّا نصاً أو إشارة، ومما ورد عنهم ما يلي:

1- قوله [أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ] [آل عمران : 83].

قال السيوطي : " وأخرج ابن المذزر (*) وابن أبي حاتم (**) من

طريق عكرمة (***) عن ابن عباس [وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ] قال : هذه

مفصلة [وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا] ". (2)

(3) قال محمود خليل الحصري : ولكن مع التنقيب البالغ، والبحث الفاحص في شتى الأسفار ومختلف المراجع لم أعثر على أثر صحيح، أو ضعيف يدل على أنّ الوقف على جميع هذه المواضع أو بعضها من السنة العملية، أو القولية. ينظر : معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء ص12-13.

(*) أبو بكر محمد إبراهيم بن المذزر النيسابوري، إمام مجتهد، فقيه، مفسّر، محدّث، (ت 318هـ). جلال الدين السيوطي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص77-78، و أحمد بن محمد الأذنروي، طبقات المفسرين، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م، المدينة النبوية السعودية، ص54-55.

(**) أبو محمد التميمي عبد الرحمن بن أبي حاتم، فقيه، مفسّر، محدّث، وكان من الصالحين، (ت 327هـ). طبقات المفسرين للسيوطي ص52، وطبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأذنروي ص65.

(***) عكرمة بن عبد الله، مولى ابن عباس، ثقة ثبت، عالم بالتفسير، أصله بربري، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، (ت 107هـ). تقريب التهذيب لابن حجر ج2ص35.

(1) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ج2ص85.

2- قوله [وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ ^ط وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ^ط وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا] [النساء : 83].

فقد روى الطبري⁽¹⁾ عن ابن عباس في قوله [وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ] : " فانقطع الكلام ، وقوله [إِلَّا قَلِيلًا] فهو في أول الآية يخبر عن المنافقين، قال [وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ] إلا

قليلا، يعني بالقليل : المؤمنين".⁽²⁾

3- قوله [وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ^ط وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ] [الحديد : 19].

قال الطبري : " عن ابن عباس في قوله [وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ] هذه مفصلة [وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ] ؛ وعن أبي الضحى^(*) [أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ]، ثم استأنف الكلام، فقال [وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ] ؛ وعن الضحاك^(**) [وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ] هذه مفصلة، سد ما هم الله صدّيقين بأنهم آمنوا بالله

(2) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، إمام في التفسير والقراءات والحديث والفقاه والتاريخ، (224-310هـ). إنباه الرواة للفظي ج3ص89، طبقات المفسرين للسديوطي ص82، طبقات المفسرين للأدنروي ص48.

(3) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ج5ص218.

(*) أبو الضحى الكوفي، مسلم بن صبيح الهمداني، العطار، مشهور بكنيته، ثقة فاضل، (ت 100هـ). تقريب التهذيب لابن حجر ج2ص252.

(**) أبو القاسم أو أبو محمد الخرساني الضحاك بن مزاحم الهلالي، كثير الإرسال، (ت بعد 100هـ). المصدر نفسه ج1ص355.

وصدّقوا رسد له، ثمّ قال [وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ] : هـ ذه
مفصولة " (1)

واستمر السلف الصالح من التابعين كذلك يتناقلون مسائل هذا العلم
مشافهة ومما ورد من أقوالهم :

1- ف في قوله هـ [هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا
لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيْفًا فَمَرَّتْ بِهِ ۖ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ
رَبَّهُمَا لِيْنِ ۖ آتَيْنَا صَٰلِحًا لَنَكُوْنَنَّ مِنَ الشَّاكِرِيْنَ ۚ فَلَمَّا آتَيْنَاهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُ
شُرَكَآءَ فِيمَا آتَيْنَاهُمَا ۚ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ] [الأعراف : 189-190].

روى الطبري بسنده : " عن ابن عيينة (***) قال : سمعت صدقة
(****) يحدث

عن السدي (*)، قال : هذا من الموصول والمفصول ؛ قوله [جَعَلَا لَهُ
شُرَكَآءَ فِيمَا آتَيْنَاهُمَا] في شأن آدم وحواء، ثمّ قال الله [فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ
[قال : عما يشرك المشركون، ولم يعنهما " (2)

وزاد السيوطي : " وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن السدي
في قوله [فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ] هذه فصل بين آدم خاصة في آلهة
العرب ؛ وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي حاتم (***) عن أبي مالك (***) في

(1) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ج27ص268.
(**) أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، الكوفي ثمّ المكي، ثقة حافظ،
إمام حجة، (ت 198هـ). تقريب التهذيب ج1ص303.
(***) صدقة بن يسار الجزري، ثقة، مكي، (ت 132هـ). المصدر نفسه ج1ص350.
(*) أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، الكوفي، كان عالما بالتفسير،
ورمي بالتشيع، (ت 127هـ -). طبقات المفسرين للأذري ج1ص15، تقريب
التهذيب ج1ص83.

(1) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ج9ص177.
(**) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة
واللغة والعروض، (ت 255هـ). غاية النهاية لابن الجزري ج1ص320.
(***) أبو مالك غزوان الغفاري، الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة. تقريب التهذيب لابن حجر
ج2ص111.

الآية قال : هذه مفصولة، أطاعه في الولد [فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ] هذه لقوم محمد". (1)

2- في قوله [كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ] [الذاريات : 17].

قال الطبري : " حُدِّثْتُ عَنْ الْحُسَيْنِ (****) قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مَعَاذٍ (*****) يَقُولُ : أَخْبَرَنَا عبيد، قَالَ : سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ [كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ] : قَالَ اللَّهُ [إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ] إِلَى [مُحْسِنِينَ] كَانُوا قَلِيلًا، يَقُولُ : الْمُحْسِنُونَ كَانُوا قَلِيلًا، هَذِهِ مَفْصُولَةٌ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَقَالَ [مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ] ". (2)

يظهر من خلال هذه الروايات الواردة أنهم استعملوا عبارات القطع، والاستئناف، والمقطوع، والموصول، والمفصول، وهي تشدير كلها إلى الوقف والابتداء.

ثم انتقل هذا العلم من طور الرواية بالمشافهة إلى طور التدوين، فبدأ العلماء بالتأليف فيه، وأول من ألف فيه : شذبية بن نصاح المدني الكوفي (ت 130هـ-) حيث قال ابن الجزري : " وهو أول من ألف في الوقوف ". (3)

ثانياً: المؤلفات فيه

سأذكر المؤلفات في هذا العلم من بداية التأليف حتى زماننا هذا مرتباً لها حسب تاريخ وفيات أصحابها، ومستفيداً مما ذكره : يوسف عبد

(2) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ج3ص279.

(****) الحسين بن الفرج الخياط البغدادي، شيخ لا يعبأ بروايته، قال فيه ابن معين : كذاب، صاحب سكر. محمد صبحي حلاق، رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً من تحقيق : جامع البيان لأحمد شاكر ومحمود شاكر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان ص144.

(*****) أبو معاذ الفضل بن خالد النحوي المروزي، ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات. المصدر نفسه ص531.

(3) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ج26ص233.

(1) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج1ص330.

الرحمن المرعشلي في تحقيقه لكتاب **المكتفى** ⁽¹⁾، ومحمد بن عبد الله بن محمد العيدي في تحقيقه لكتاب **علل الوقوف** ⁽²⁾، وهي:

في القرن الثاني الهجري :

1- كتاب **الوقف والابتداء** ⁽³⁾ : لضرار بن صدر، المقرئ الكوفي، (ت : 129 هـ).

2- كتاب **الوقف** ⁽⁴⁾ : لشيبه بن نصاح المدني الكوفي، (ت : 130 هـ).

3- **الوقف والابتداء** ⁽⁵⁾ : لأبي عمرو المازني البصري، وهو أحد القراء السبعة، (ت : 154 هـ).

3- **الوقف والابتداء** ⁽⁶⁾ : لحمزة بن حبيب الزيّات الكوفي، أحد القراء السبعة، (ت : 156 هـ).

4- **وقف التمام** ⁽⁷⁾ : لذافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، القارئ المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، (ت 169 هـ).

5- **الوقف والابتداء** ⁽⁸⁾ : لمحمد بن أبي سارة الكوفي، الرؤاسي، أستاذ الكسائي والفراء، (ت 170 هـ).

6- **الوقف والابتداء** ⁽⁹⁾ : للرؤاسي أيضا.

7- **مقطع القرآن وموصوله** ⁽¹⁰⁾ : لأبي الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، الكسائي، إمام في اللغة والنحو، وأحد القراء السبعة (ت 179 هـ).

في القرن الثالث الهجري :

(2) مقدمة تحقيق : **المكتفى** للداني ص 60-71.

(3) مقدمة تحقيق : **علل الوقوف** للسجاوندي ج 1 ص 24-42.

(4) ابن النديم، **الفهرست**، اعتدى بها وعلق عليها إبراهيم رمضان، دار المعرفة، الطبعة الثانية 1417 هـ/1997 م، بيروت لبنان، ص 55.

(5) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج 1 ص 330.

(6) **المكتفى** للداني ص 60، **علل الوقوف** للسجاوندي ج 1 ص 25.

(1) ينظر : **الفهرست** لابن النديم ص 55، **المكتفى** للداني ص 60، **علل الوقوف** للسجاوندي ج 1 ص 25.

(2) **الفهرست** لابن النديم ص 55.

(3) **المصدر نفسه** ص 89.

(4) **المصدر نفسه** ص 89، حيث قال ابن النديم : وله من الكتب : كتاب الوقف والابتداء الكبير، وكتاب الوقف والابتداء الصغير.

(5) **المصدر نفسه** ص 90.

- 8- **الوقف والابتداء**⁽¹⁾ : ليحي بن المبارك بن المغيرة العدوي، المعروف باليزيدي، أبي محمد المقرئ الندوي اللغوي البصري، (ت202هـ).
- 9- **وقف التمام**⁽²⁾ : ليعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري، الندوي اللغوي البصري، أحد القراء العشرة، (ت205هـ).
- 10- **الوقف والابتداء**⁽³⁾ : لأبي زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن المنظور، المعروف بالفراء، الأديب النحوي اللغوي صاحب الكسائي، (ت207هـ).
- 11- **الوقف والابتداء**⁽⁴⁾ : لأبي عبيدة معمر بن المثنى، البصري الأديب اللغوي النحوي، (ت210هـ).
- 12- **وقف التمام**⁽⁵⁾ : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة البصري النحوي، الأخفش الأوسط، (ت215هـ).
- 13- **وقف التمام**⁽⁶⁾ : لأبي موسى عيسى بن ميناء بن وردان المدني المقرئ الملقب بقالون، (ت215هـ).
- 14- **الوقف والابتداء**⁽⁷⁾ : لأبي محمد خلف بن هشام البزار الأسدي، أحد القراء العشرة، (ت231هـ).
- 15- **الوقف والابتداء**⁽⁸⁾ : لأبي جعفر محمد بن سعدان الضريير، المقرئ الكوفي، (ت231هـ).
- 16- **وقف التمام**⁽⁹⁾ : لأبي الحسن روح بن عبد المؤمن الهذلي، مقرئ نحوي مشهور، (ت234هـ).
- 17- **الوقف والابتداء**⁽¹⁾ : لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن بن المبارك العدوي البغدادي، المعروف باليزيدي، الندوي اللغوي المقرئ، (ت237هـ).

(6) **المكتفى** ص61، ذكره محقق الكتاب عن : **معجم الأدباء** لياقوت الحموي ج20 ص30-31، وزاد محقق كتاب **علل الوقوف** للسجاوندي : **معجم المؤلفين** لعمر كحالة ج13 ص220-221.

(7) **الفهرست لابن النديم** ص56.

(8) **المصدر نفسه** ص55،92.

(1) **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء** ص15.

(2) **الفهرست لابن النديم** ص56، 75.

(3) **المصدر نفسه** ص56.

(4) **المصدر نفسه** ص56.

(5) **المصدر نفسه** ص56.

(6) **المصدر نفسه** ص55.

- 18- **الوقف والابتداء**⁽²⁾ : لأبي عمرو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، الأزدي الـ دوري، المقرئ اللـدوي البغدادي، (ت240هـ).
- 19- **وقف التمام**⁽³⁾ : لأبي المنذر نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي ثم البغدادي، النحوي، (ت240هـ).
- 20- **الوقف والابتداء**⁽⁴⁾ : لأبي الوليد هشام بن عمار بن نصير بن أبان بن ميسرة السدلمي الدمشقي، المدت الخطيب القاضي، (ت245هـ).
- 21- **المقاطع و المبادئ**⁽⁵⁾ : لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، البصري اللغوي، (ت248هـ).
- 22- **الوقف**⁽⁶⁾ : لأبي العباس الفضل بن محمد الأنصاري، المتوفى في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ؛ وهذا الكتاب رد على المقاطع والمبادئ لأبي حاتم السجستاني.
- 23- **الوقف والابتداء**⁽⁷⁾ : لأبي عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم الأصبهاني، المقرئ اللغوي، (ت253هـ).
- 24- **الوقف والابتداء**⁽⁸⁾ : لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري، المفسر المؤرخ، (ت282هـ).
- 25- **الوقف والابتداء**⁽⁹⁾ : لأبي بكر محمد بن عثمان بن مسبح الشيباني، البغدادي، الجعدي، العلم بالعربية والقراءات، (ت288هـ).
- 26- **الوقف والابتداء**⁽¹⁰⁾ : لأبي العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني، الملقب بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، (ت291هـ).
- 27- **الوقف والابتداء**⁽¹¹⁾ : لأبي أيوب سليمان بن يحيى الضبي، المقرئ، (ت291هـ).

(7) المصدر نفسه ص56.

(8) المصدر نفسه ص55.

(9) المصدر نفسه ص56.

(1) الفهرست لابن النديم ص55، والمكتفى للداني ص62.

(2) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص14، معرفة القراء الكبار للذهبي ج1 ص436.

(3) المكتفى للداني ص63، علل الوقوف للسجاوندي ج1 ص29، قال محقق المكتفى : "

يوجد منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني 1 : 1579 ."

(4) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص14.

(5) المصدر نفسه ص16.

(6) الفهرست لابن النديم ص55.

(7) المصدر نفسه ص100.

(8) المصدر نفسه ص55.

- 28- الوقف والابتداء⁽¹⁾: لأبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن بن كيسان، النحوي اللغوي، (ت299هـ).
- في القرن الرابع الهجري :
- 29- الوقف والابتداء⁽²⁾ : لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل سهل الزجاج، المفسر النحوي اللغوي، (ت311هـ).
- 30- الوقف والابتداء⁽³⁾ : لأبي بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن بن العباس، كبير العلماء بالقراءات وأول من سبّعها، (ت334هـ).
- 31- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل⁽⁴⁾ : لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري، النحوي، الأديب، المقرئ، (ت328هـ).
- 32- الوقف والابتداء⁽⁵⁾ : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عباد المكي، المقرئ النحوي، (ت334هـ).
- 33- القطع والانتاف أو الوقف والابتداء⁽⁶⁾ : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بابن النداس، الندوي المصري، (ت338هـ).
- 34- الوقف والابتداء : لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن أوس، المقرئ.
- قال ابن الجزري : " وألف كتابا في الوقف والابتداء قدّم فيه الوقف إلى حسن وكاف وتام، رأيته وقد أحسن فيه، أظنّه بقي إلى حدود الأربعين وثلاثمائة " (7).
- 35- كتاب الوقوف⁽¹⁾: لأبي بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، البغدادي المعروف بوكيع، (ت350هـ).

(1) الفهرست لابن النديم 55، 109.

(2) المكتفى ص64، ذكره محقق الكتاب من : كشف الظنون لحاجي خليفة ج2ص1470، ولكني لم أجده.

(3) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص14.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج2ص330، وطبع الكتاب بتحقيق : محي الدين عبد الرحمن رمضان، ضمن منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة1391هـ.

(5) إنباه الرواة للقفطي ج3ص313.

(6) طبع بتحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى1423هـ/2002م، بيروت لبنان. وذكر محقق المكتفى ص64 أنّه طبع بتحقيق : أحمد خطاب العمر، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية، سلسلة إحياء التراث الاسلامي، الطبعة الأولى1398هـ/1978م، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

(7) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج1ص107. وذكر محقق كتاب المكتفى يوسف المرعشلي أنّه يوجد منه نسخة مخطوطة بتركيّا، مكتبة شهيد علي رقم (31) نقلا عن بروكلمان، ترجمة تاريخ الأدب ج4ص5.

- 36- الوقف والابتداء⁽²⁾ : لأبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار، النحوي اللغوي المقرئ، (ت354هـ).
37- الوقف والابتداء⁽³⁾ : لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، النحوي، المشهور بالقاضي البغدادي، (ت368هـ).
38- الوقف والابتداء⁽⁴⁾ : لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت392هـ).

في القرن الخامس الهجري :

- 39- وقوف النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن⁽⁵⁾ : لأبي عبد الله محمد بن عيسى البريلي الأندلسي المعروف بالمغربي، (ت400هـ).
40- الإبانة في الوقف والابتداء⁽⁶⁾ : لأبي الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي الجرجاني، (ت408هـ).
41- الهداية في الوقف⁽⁷⁾ : لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، إمام الأندلس وعالمها وشيخ القراء فيها، (ت437هـ).
42- الوقف⁽⁸⁾ : لمكي بن أبي طالب، وهي قصيدة رائدة تقع في (131) بيتاً.
43- الوقف على كلا وبلى⁽⁹⁾ : لمكي أيضاً.
44- الوقف التام⁽¹⁰⁾ : لمكي أيضاً.

-
- (1) الفهرست لابن النديم ص51.
(2) المصدر نفسه ص52.
(3) المصدر نفسه ص87.
(4) المصدر نفسه ص115.
(5) كشف الظنون لحاجي خليفة ج2 ص810.
(6) يوجد منه نسخة مخطوطة في خزانة القرويين بفاس رقم : (1054) بقلم أندلسي جيد. مقدمة تحقيق المكتفي للداني ص65.
(7) ذكره محقق كتاب المكتفي يوسف المرعشلي ص65 نقلاً عن : مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ج2 ص84.
(8) ذكره محقق المكتفي يوسف المرعشلي عن فهرس المخطوطات بالرباط، ص35 وفيه : أنه يوجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط رقم 672 . مقدمة تحقيق المكتفي للداني ص66.
(1) طبع بتحقيق : حسنين نصّار، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 1423هـ-2003م، القاهرة مصر، وذكر محقق المكتفي أنه طبع أولاً بتحقيق : أحمد حسن فرحات، دار المأمون، الطبعة الأولى 1399هـ-1978م، دمشق سوريا. مقدمة تحقيق المكتفي للداني ص66.
(2) كشف الظنون لحاجي خليفة ج2 ص810.

- 45- **المكتفى في الوقف والابتداء**⁽¹⁾ : لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، (ت444هـ).
- 46- **الاهتداء في الوقف والابتداء**⁽²⁾ : لأبي عمرو الداني أيضا.
- 47- **الوقف على كلا وبلى**⁽³⁾ : للداني أيضا.
- في القرن السادس الهجري :**
- 48- **المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم**
- وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها⁽⁴⁾ : لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، توفي بعد الخمسمائة.
- 49- **المغني في معرفة وقوف القرآن** : للعماني أيضا، قال ابن الجزري: " له في الوقوف كتابان، أحدهما المغني، والآخر المرشد وهو أتمّ منه وأبسط.."⁽⁵⁾
- 50- **الوقف والابتداء**⁽⁶⁾ : لأبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن الغزال النيسابوري، المقرئ، (ت516).
- 51- **الوقف والابتداء**⁽⁷⁾ : لأبي محمد عمر بن عبد العزيز بن مازة الحنفي، المعروف بالصدر الشهيد، (ت536هـ).
- 52- **نظام الأداء في الوقف والابتداء**⁽¹⁾ : لأبي الفتح عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة المعروف بابن الطحان البسماتي الأندلسي، (ت560هـ).

(3) طبع بتحقيق : يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1404هـ/1984م، بيروت لبنان.

(4) يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقم : [276] 22283 ضمن مجموع بقلم معتاد.

مقدمة تحقيق المكتفى للداني ص66.

(5) أشار إليه الداني في كتابه **المكتفى**، في التعليق على الآية : 112 من سورة البقرة ص171.

(6) يوجد منه نسخة مخطوطة في جامعة استانبول، القسم العربي رقم (6827). مقدمة تحقيق المكتفى للداني ص67، نقلا عن : نوارد المخطوطات ج2ص162.

(7) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج1ص223.

(8) يوجد منه نسخة مخطوطة بالخرزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، رقم : (162). المكتفى للداني ص67.

(1) **المكتفى** ص66، وذكره محقق الكتاب عن : كشف الظنون ج2ص1471، لكني لم أجده فيه.

- 53- عدل الوقوف⁽²⁾ : لأبي عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي السجّاوندي، المقرئ المفسر النحوي، (ت560هـ).
- 54- الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي⁽³⁾ : لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار، إمام العراقيين، (ت569هـ).
- في القرن السابع الهجري :
- 55- الاهتداء في الوقف والابتداء⁽⁴⁾ : لموفق الدين عيسى بن عبد العزيز التميمي الاسكندري المالكي، المقرئ، (ت629هـ).
- 56- علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء⁽⁵⁾ : لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، (ت643هـ).
- 57- التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات⁽⁶⁾ : لعبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي، المالكي المقرئ الفقيه، (ت681هـ).
- 58- الاقتضاء أو الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء⁽⁷⁾ : لأبي

محمد معين

الدين عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي زيد النكزاوي، (ت683هـ).

في القرن الثامن الهجري :

- 59- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء⁽⁸⁾ : لأبي محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الربعي الجعبري، المحقق المصنّف، (ت732هـ).

(2) طبع الكتاب بتحقيق : علي حسين البواب، نشر مكتبة المعارف بالرياض سنة 1406هـ/1985م.

(3) طبع بتحقيق : محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، نشر مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى 1415هـ/1994م.

(4) يوجد منه نسخة مخطوطة في توكابي بتركيا رقم : (1642). مقدمة تحقيق المكتفي ص68.

(5) المكتفي للداني ص69، فقد ذكره محقق الكتاب عن : إيضاح المكذون للبغدادي ج1 ص151.

(6) طبع ضمن جمال القراء وكمال الإقراء بتحقيق : عبد الكريم الزبيدي، دار البلاغة، الطبعة الأولى 1413هـ/1993م، بيروت لبنان.

(7) المصدر نفسه ص69، فقد ذكره محقق الكتاب عن : كشف الظنون ج2 ص1471، غير أنني لم أجده فيه.

(8) يوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم : (8390)، ونسخة ثانية رقم : (8380)، وثالثة في المكتبة الأزهرية في القاهرة رقم : (10979/122). مقدمة تحقيق المكتفي ص69.

(1) يوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة طرابزون بتركيا رقم : (418). مقدمة تحقيق المكتفي ص69، نقلا عن نواذر المخطوطات ج1 ص408.

- 60- علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء⁽¹⁾ : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن همام، المعروف بابن الإمام، (ت745هـ).
في القرن التاسع الهجري :
- 61- الاهتداء في الوقف والابتداء⁽²⁾ : لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشهير بابن الجزري، المقرئ الدمشقي، (ت833هـ).
- 62- تعليق على وصف الاهتداء في الوقف والابتداء للجعبري⁽³⁾ للجعبري⁽³⁾ : لابن الجزري أيضا.
- 63- لحظة الطرف في معرفة الوقف⁽⁴⁾ : لبرهان الدين إبراهيم بن موسى الكركي الشافعي، المقرئ، (ت853هـ).
في القرن العاشر الهجري :
- 64- المقصد لتلخيص ما في المرشد⁽⁵⁾ : لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري الشافعي، القاضي المفسر المحدث، (ت926هـ).
- 65- تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن⁽⁶⁾ : لأبي الخير أحمد بن مصطفى عصام الدين طاش كبرى زاده، (ت968هـ).
في القرن الحادي عشر الهجري :
- 66- منار الهدى في الوقف والابتداء⁽⁷⁾ : لأحمد بن عبد الكريم الأشدموني الشافعي، المقرئ الفقيه، من أعيان القرن الحادي عشر الهجري.

(2) ذكره محقق كتاب المكتفى ص 69 نقلا عن : كشف الظنون ج2ص/1160، ولكني لم أجده فيه.

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1ص177.

(4) يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس رقم : (3983م). مقدمة تحقيق المكتفى ص70.

(5) كشف الظنون لحاجي خليفة ج2ص459.

(6) طبع عدة مرات الأولى : 1281هـ/1864م في مطبعة بولاق بمصر، ثم : 1291هـ/1874م، ثم : 1301هـ/1883م. مقدمة تحقيق المكتفى ص70. كما طبع مؤخرا مع منار الهدى للأشدموني، علق عليه شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان.

(7) يوجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية رقم : (502). المرجع نفسه ص70.

(1) طبع عدة مرات، الأولى : 1286هـ/1869م على الحجر في مطابع بولاق بالقاهرة، الثانية : 1307هـ/1889م، الثالثة : 1322هـ/1904م بالمطبعة الميمنية بمصر. المرجع

في القرن الثاني عشر الهجري :

67- أوائل الندي المختصر من مزار الهدى في بيان الوقف والابتداء⁽¹⁾ : لعبد الله بن مسعود المصري مولدا، الفاسي المغربي أصلا، المالكي مذهباً، من رجال القرن الثاني عشر.

في القرن الثالث عشر الهجري :

68- كنوز أطفاف البرهان في رموز أوقاف القرآن⁽²⁾ : لمحمد صادق الهندي، كان حيا سنة 1290هـ.

في القرن الرابع عشر الهجري :

69- تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء⁽³⁾ : لحسين الجوهري.

70- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء⁽⁴⁾ : لمحمود خليل الحصري.

في القرن الخامس عشر الهجري :

71- أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء⁽⁵⁾ : لأبي عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرشي.

ومن العلماء من أدرج هذا العلم ضمن مباحث علوم القرآن، كأبي عمرو الداني في : التيسير في القراءات السبع : ص54، والسخاوي : في جمال القراء وكمال الإقراء : ج1 ص377، والزرکشي في : البرهان في علوم القرآن : ج1 ص415، وابن الجزري في : التمهيد في علم التجويد : ص177، والنشر في القراءات العشر : ج1 ص177،

نفسه ص70، كما طبع مؤخرًا بتعليق : شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان.

(2) يوجد منه نسختان مخطوطتان في المكتبة الأزهرية بمصر : الأولى تحت رقم : [8]704، والثانية تحت رقم : [1283]بخيت43671. المرجع نفسه ص71.

(3) طبع بمطبعة كاستلي : 1290هـ. مقدمة تحقيق المكتفي ص71، ويوجد للكتاب نسخة مخطوطة في جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية بمكة رقم : (1139). مقدمة تحقيق علل الوقوف ج1 ص41.

(4) يوجد منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم : (1342) إمباني 48132. مقدمة تحقيق كتاب المكتفي ص71.

(5) طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة : 1387. مقدمة تحقيق علل الوقوف ج1 ص42، كما طبع مؤخرًا في مكتبة السنة، الطبعة الأولى 1423هـ-2002م، القاهرة مصر.

(1) طبع : دار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1426هـ-2005م، الإسكندرية، مصر.

والسيوطي في : **الإتقان في علوم القرآن** : ج1ص83، وشهاب الدين القسطلاني في : **لطائف الإشارات لفنون القراءات** : ج1ص247، وأحمد بن عبد الغني الديمياطي الشهير بالبناء في : **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** : ص100، والصفارسي في : **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين** : ص120، وعبد الفتاح المرصفي في : **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري** : ج1ص365.

ثالثاً : حكم الوقف على رؤوس الآي

رأس الآية : هو آخر كلمة فيها⁽¹⁾، نحو [**الْعَلَمِينَ**] [الفتحة : 2]،

[**الْمُفْلِحُونَ**] [البقرة : 5].

وقد اختلف العلماء في الوقف على رؤوس الآي على مذاهب :

المذهب الأول :

جواز الوقف عليها، والابتداء بما بعدها مطلقاً مهما اشتدّ تعلّقها بما

بعدها،

وتعلّق ما بعدها بها، كالوقف على قوله تعالى [**فَوَرَبِّكَ لَنَسَعَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**

[الحج ر : 92]، والابتداء بقوله تعالى [**عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**] [الحج ر : 93] ؛

والوقف على قوله تعالى [**أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى**] [العلق : 09]، والابتداء بقوله

تعالى [**عَبْدًا إِذَا صَلَّى**] [العلق : 10] ؛ حتى ولو كان الوقف عليها يؤدي إلى

معنى فاسد، كالوقف على قوله تعالى [**فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ**] [الماعون :

04]، فإنّ الوقف على [**لِلْمُصَلِّينَ**]، وهو رأس آية يفهم منه أنّ الله توعدّ

المصلين بالويل والهلاك، وهذا المعنى غير المراد من الآية ؛ أو كان

الوقف على رأس الآية سائغاً، ولكن الابتداء بما بعدها يفضي إلى معنى

باطل كالوقف على قوله تعالى [**أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ**] [الصافات :

(2) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، علق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، الطبعة الأولى 1408هـ/1988م، بيروت لبنان، ج1ص83.

[151]، والابتداء بقوله تعالى [وَوَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ] [الصدقات : 152]، فإنّ هذا الابتداء يؤدي إلى ثبوت الولد لله Y تنزّه عن ذلك وتقدّس.

فالوقف على رؤوس الآي على هذا المذهب سائغ مطلقاً مهما تعلق ومهما ترتب عليه فساد المعنى.

واختار هذا المذهب البيهقي⁽¹⁾، ونقله عنه ابن القيم⁽²⁾، والداني⁽³⁾، وابن الجزري⁽⁴⁾، وجعلوا ذلك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم، واستدلوا لذلك بحديث أم سلمة عندما سئلت عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، " فإِذَا هِيَ تَنَعَتْ قِرَاءَتَهُ مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا " ⁽⁵⁾، وفي لفظ : أنها قالت : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا قَرَأَ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً، يَقُولُ [بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] ثُمَّ يَقِفُ،

ثُمَّ يَقُولُ [الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ]، ثُمَّ يَقُولُ [الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]، ثُمَّ يَقِفُ " ⁽⁶⁾.

فهذا الحديث هو عمدة العلماء الذين قالوا إنّ الوقف على رؤوس الآي سنة، فقد استدلوا بذلك، ووجه دلالاته أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وقف على [الْعَالَمِينَ]، وعلى [الرَّحِيمِ]، ففصل بين الموصوف وصفاته مع ما بينها من وثيق الصلة.

قال ابن القيم : " وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته، ويقف عند كل آية.. وذكر الزهري أنّ قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت آية آية، وهذا هو

(1) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي النيسابوري، من أئمة الحديث، (ت457هـ). تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ج4ص8.

(2) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي المشهور بـ : ابن القيم، فقيه، أصولي، مفسر، (ت751هـ). الأعلام ج6ص56. ونقله في كتابه : زاد المعاد في هدي خير العباد ج1ص326.

(3) المكتفى ص145.

(4) النشر في القراءات العشر ج1ص178.

(5) رواه الترمذي، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي p، ح رقم : 2923. سنن الترمذي ج5ص167.

(1) رواه الترمذي، كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، ح رقم : 2927. سنن الترمذي ج5ص170، والنسائي، كتاب الافتتاح، باب تزبين القرآن بالصدوت. سنن النسائي ج2ص178، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، ح رقم : 1466. سنن أبي داود ج2ص74، وأحمد في أبواب صفة الصلاة، باب (26) جامع صفة القراءة من سر وجه ومد وترتيل وغير ذلك، ح رقم : 598. الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للبنا ج3ص237، والحاكم، كتاب الصلاة، باب التأمين، ح رقم : 847، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. المستدرک على الصحيحين ج1ص356.

الأفضل، الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها، واتباع هدي النبي ﷺ وسنته أولى.

وممن ذكر ذلك البيهقي في شعب الإيمان وغيره، ورجح الوقوف على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها⁽¹⁾.

قال السخاوي : " وهو مذهب يؤيده الحديث والمعنى، أمّا الحديث فقد ذكر، وأمّا المعنى فإنّ هذه الفواصل إنّما أنزل القرآن بها ليوقف عليها، وتقابل أختها، وإلا فما المراد بها ؟ ألا ترى أنّ [بِمُصَيِّرٍ]

يقابل [إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ] [الغاشية : 21] ؛

وكذلك [الْأَكْبَرِ] يماثل [مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ] [الغاشية : 23].⁽²⁾

وعليه فرؤوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر، وبمنزلة القوافي في الشعر من حيث إنّها محال الوقف.

المذهب الثاني :

جواز الوقف على رؤوس الآي، والابتداء بما بعدها إن لم يكن ارتباط لفظي⁽³⁾ بينها وبين ما بعدها، أو لم يكن في الوقف عليها أو الابتداء بما بعدها إيهام خلاف المراد.

فإن كان هناك ارتباط لفظي بين رأس الآية، وبين ما بعدها نحو قوله تعالى

[أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ] [المطففين : 04]، فإنّه يجوز للقارئ الوقف عليه عملاً بحديث

أمّ سلمة السابق ؛ ولكن ينبغي له أن يرجع، فيصِلُهُ بما بعده وهو قوله [

لِيَوْمٍ عَظِيمٍ] مراعيًا التعلّق اللفظي، وحينئذ يكون قد جمع بين العمل

بالحديث، وملاحظة التعلّق اللفظي ؛ قال الأشموني : " فلا يوقف على [

مَبْعُوثُونَ] لتعلّق اللام ".⁽⁴⁾

(2) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، حققه شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1418هـ/1997م، بيروت لبنان، ج1ص326.

(3) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ج2ص387.

(1) الارتباط والتعلّق اللفظي هو أن يكون ما بعد الوقف متعلقًا بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة أو معطوفًا بشرط أن يكون ما قبله كلامًا تامًا. المنح الفكرية للقاري ص251.

(2) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني ص838.

وإذا كان الوقف على رأس الآية صحيحا لا يوهم شديئا، ولكن الابتداء بما بعده يوهم معنى فاسدا، كالوقف على قوله [أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ] [الصدافات : 151]، والبديء بقوله تعالى [وَوَدَّ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ] [الصدافات : 152]، فإنه يجوز للقارئ الوقف على رأس الآية عملا بالحديث السابق، ولكنه بعد الوقف على رأس الآية يتعين عليه أن يرجع فيصليه بما بعده دفعا لتوهم المعنى الباطل، وتنبئها على المعنى المراد. وأما إذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسدا، كالوقف على [فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ] [الماعون : 04] ؛ فلا يجوز الوقف عليه حينئذ، بل يتعين وصله بما بعده، وذلك دفعا لتوهم المعنى الفاسد، ومسارعة إلى بيان المعنى المقصود.

وممن اختار هذا المذهب السخاوي حيث قال : " إلا أن من الفواصل ما لا يحسن الوقف عليه، كقوله [فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ]، لأن المراد : فويل للساھين عن صلاتهم، المرئين فيها، فلا يتم هذا المعنى إلا بالوصل" (1)

المذهب الثالث :

جواز السكت بلا تنفس على رأس كل آية بناء على أن السكت يجوز في رؤوس الآي مطلقا سواء صحت الرواية به أم لم تصح حال الوصل لقصد البيان أي بيان أنها رؤوس أي.

ومستند هذا الرأي ما ذكره أبو عمرو الداني بسنده حيث قال : " حدثنا اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يسكت على رأس كل آية، وكان يقول : إنه أحب إلي إذا كان رأس آية أن يسكت عندها" (2) وقد حمل أصحاب هذا المذهب الوقف في حديث أم سلمة على السكت (3).

(3) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ج2 ص387.

(1) المكتفى للداني ص146.

(2) الإضاءة في بيان أصول القراءة للضباع ص34. وقال : " وحكى الداني والخزاعي عن ابن مجاهد أنه جازز - يعني : السكت - في رؤوس الآي مطلقا حال الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم قول أم سلمة على ذلك".

إنّ هذا الأثر المروي لا يصلح سنداً لهذا المذهب ؛ لأنّ المتقدمين من القراء كثير ما يذكرون لفظ السّكت والقطع، ويقصدون بها الوقف⁽¹⁾، ولم يفرّق بين معانيها إلا المتأخرون.

فبناءً عليه يكون المراد بالسّكت في هذا الأثر الوقف، وبالتالي فلا يصلح دليلاً لهذا المذهب ؛ وحمل الوقف في حديث أمّ سلمة على السّكت خلاف الظاهر.

المذهب الرابع :

حكم الوقف على رؤوس الآي كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية، فحينئذ ينظر إلى ما بعد رأس الآية من حيث التعلّق وعدمه ؛ فإن كان له تعلّق لفظي برأس الآية فلا يجوز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن له به تعلّق لفظي جاز الوقف.

فليس ثمّ فرق بين رأس الآية وغيره من حيث الوقف وعدمه على هذا المذهب، ولهذا وضع أصحاب هذا المذهب علامات الوقف المختلفة فوق رؤوس الآي، كما وضعوها فوق غيرها مما ليس برأس آية ؛ وأيضاً منعوا الوقف على رأس بعض الآيات بالنسبة لقراءة، وأجازوه بالنسبة لأخرى.

ومن أمثلة ذلك لفظ [وَالْأَصَالِ] في قوله تعالى [يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا

بِالْعُدُوِّ

وَالْأَصَالِ] [النور : 36] فهو رأس آية، ولكن لا يجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة [يُسَبِّحُ]، وهي قراءة الجمهور⁽²⁾ نظراً للتعلّق اللفظي،

وهو أنّ لفظ [رِجَالٌ] في قوله تعالى [رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ] فاعل لقوله [يُسَبِّحُ] .

ويجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة الفتح لعدم التعلّق اللفظي ؛ لأنّ [رِجَالٌ] على هذه القراءة يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هم رجال.⁽³⁾

(3) قد مرّ معنا بيان استعمال المتقدمين والمتأخريين من القراء لهذه الألفاظ الثلاثة في ص 9 وما بعدها.

(1) قرأ : ابن عامر، وشعبة بفتح الباء، وقرأ الجمهور بكسرها. السبعة لابن مجاهد ص 456.
(2) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص 311.

وهذا ما ذهب علماء الوقف كالسيد جاوندي⁽¹⁾، والأنصاري، والأشموني⁽²⁾.

وقد أجاب أصحاب هذا المذهب عن حديث أم سلمة بجوابين :

1- أن سنده غير متصل.

قال الشوكاني⁽³⁾: " أخرجه أيضا الترمذي^(*) في القراءة، ولم

يذكر التسمية

وقال : غريب وليس إسناده بمتصل ؛ وقد أعل الطحاوي^(**) الخبر بالانقطاع فقال : لم يسمعه ابن مليكة^(***) من أم سلمة، واستدل على ذلك

برواية الليث^(****) عن ابن

مليكة عن يعلى بن مملك^(*) عن أم سلمة.

قال الحافظ - يعني ابن حجر -^(**) : وهذا الذي أعل به ليس بعلة

فقد رواه الترمذي من طريق ابن مليكة عن أم سلمة بدون واسطة وصححه ورجحه الذي فيه يعلى بن مملك⁽⁴⁾.

2- أن مقصود النبي^{صلى الله عليه وسلم} من الوقف على رؤوس الآي هو بيان جواز الوقف عليها وتعليم الصحابة الفواصل.

قال القسطلاني : " لكن تعقب الجعبري في كتاب الاهتداء

الاستدلال بهذا الحديث على سنية وقف الفواصل، بأنه لا دلالة فيه على

ذلك، لأنه إنما قصد به إعلام الفواصل، قال : وجهل قوم هذا المعنى

فسموه وقف السنة، إذ لا يسن إلا ما فعله تعبدا ؛

(3) أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي، مفسر لغوي قارئ، (ت560هـ). غاية النهاية لابن الجزري ج2ص157، معرفة القراء الكبار للذهبي ج3ص1056.

(4) المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية لملا علي القاري ص250.

(5) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه، مفسر، أصولي، (ت1250/1172هـ). الأعلام للزركلي ج6ص298.

(*) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، (ت279هـ). تقريب التهذيب لابن حجر ج2ص206.

(**) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، فقيه حنفي، (ت933هـ). وفيات الأعيان لابن خلكان ج1ص71.

(***) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان المدني، أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، ثقة فقيه، (ت117هـ). تقريب التهذيب لابن حجر ج1ص407.

(****) أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري، ثقة فقيه، إمام مشهور، (ت175هـ). المصدر نفسه ج2ص147.

(*) يعلى بن مملك المكي، مقبول. تقريب التهذيب لابن حجر ج2ص388.

(**) أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكداني العسقلاني، ابن حجر، من أئمة الحديث والتاريخ، (ت852هـ). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ج2ص38.

(1) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني ج1ص656.

ولكن هو وقف البيان " (1)، أي بيان الفواصل.
قال التريشدي (2): " هذه الرواية - يعني : " كَان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِذَا قَرَأَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً " - ليست بسديدة في الألسنة، ولا بمرضية
في اللهجة العربية، بل هي ضعيفة لا يكاد يرتضيها أهل البلاغة، ولا
ريب أنه صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس لهجة، فالأظهر أنه صلى الله عليه وسلم إنما كان
يقف ليبيّن للمستمعين رؤوس الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقف على [
الْعَلَمِينَ] [الفاحة: 02]، ولا [الرَّحِيمِ] [الفاحة: 03] لما في الوقف عليهما من

قطع الصفة عن الموصوف، ولا يخفى ما في ذلك". (3)
فالحديث ليس فيه دلالة على أن وقف الرسول صلى الله عليه وسلم على
رؤوس الآيات كان لبيان أن الوقف كان جائزا وإن كان هناك تعلق لفظي،
وإنما كان لتعظيم الصحابة الفواصل ورؤوس الآي؛ وعلى التسليم أن
الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقف على رؤوس الآي لبيان سنية الوقف عليها،
فليس في الحديث ما يدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في
القرآن كله، وإنما كان ذلك خاص بسورة الفاتحة لما لها من مزيد الفضل
وعظيم الرفعة.

وهذا المذهب هو المختار لسببين :
أ- أن معاني الآيات وسمو بلاغتها، وسرّ إعجازها، وقوة عبارتها
لا تظهر ولا تتضح إلا بربط الجمل ببعضها البعض وتعانق كلماتها.
ب- تعمّد الوقف على رؤوس الآي مطلقا كثيرا ما يترتب عليه
الفصل بين المسند والمسند إليه، والمعمول مع عامله، والمقسم عليه إلى
المقسم به، والمستثنى إلى المستثنى منه..، ولا شك أنه ينجم عن هذا
الفصل عدم فهم المراد، وتفكك النظم القرآني، وذهاب ما في الآي من
روعة وجمال، وما في الأساليب من رصانة وجودة.
ولهذا كله اختار كثير من العلماء وأئمة القراء تبيين معاني كلام
الله ﷻ وتكميل معانيه، وجعلوا الوقف منبها على المعنى، ومفصلا بعضه
على بعض؛ وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية.

(2) لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ج1ص253.

(3) أبو عبد الله شهاب الدين فضل الله بن حسن التريشدي، فقيه حنفي له كتب بالفارسية،
(ت616هـ). الأعلام للزركلي ج5ص152.

(4) لطائف الإشارات لفنون القراءات ج1ص254.

المبحث الثالث : مصطلحات الوقف وأقسامه في كتب الوقف والابتداء

أولاً : مصطلحات ابن الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء

يعدّ كتاب إيضاح الوقف والابتداء من أشهر الكتب المؤلفة في علم الوقف والابتداء، ومؤلفه ابن الأنباري أحد أئمة الكوفة في النحو واللغة والأدب وعلوم القرآن.

قال الداني: " سمعت بعض أصحابنا يقول عن شيخ له، إن ابن الأنباري لما صنّف كتابه في الوقف والابتداء جيء به إلى ابن مجاهد (*) فنظر فيه وقال : لقد كان في نفسي أن أعمل في هذا المعنى كتاباً، وما ترك هذا الشاب (يعني ابن الأنباري) لمصنّف ما يصنّف " (1)

لقد نهج ابن الأنباري في كتابه منهجاً متميزاً، أصل فيه هذا العلم، ووضع قواعده وضوابطه ومستلزماته، وما يتعلّق به من قريب أو بعيد، وجمع فيه أقوال السابقين وناقش وردّ واحتج بالأدلة والبراهين.

وقد ذكر أقسام الوقف في موضعين من كتابه، فقال في الموضع الأوّل عند حديثه عن أهمية معرفة الوقف مانصه : " ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه، معرفة الوقف والابتداء فيه ؛ فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف " (2)

فأقسام الوقف عنده ثلاثة : الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف.

وقال في الموضع الثاني : " واعلم أنّ الوقف على ثلاثة أوجه : وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام " (3) وهذا التقسيم المشار إليه هو التقسيم الذي سار عليه عند التطبيق

على سور

القرآن ؛ وهكذا نجد أنّ ابن الأنباري ذكر الوقف الكافي في القول الأوّل ولكن عند التطبيق لم يذكره، وإمّا استعمل مكانه مصطلح الحسن.

(*) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ، شيخ الصنعة وأوّل من سبّع السبعة، (ت324هـ). غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج1ص139.

(1) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج2ص231.

(2) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ج1ص108.

(3) المصدر نفسه ج1ص149.

وبعد ذكره للتقسيم المستقر عليه عنده، شرع في تعريف كل مصطلح على حدة مع التمثيل فقال : " فالوقف الدائم هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به كقوله تعالى [أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] [البقرة : 05] ". (1)

فالوقف على [الْمُفْلِحُونَ] تام عنده لأنه انتهاء ذكر أوصاف المؤمنين،

وما بعده هو بداية ذكر أوصاف الكافرين بقوله تعالى [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ] [البقرة : 06].

أما الوقف الحسن فعرفه بقوله : " هو الذي يحسن الوقف عليه و لا يحسن الابتداء بما بعده " (2)، كقوله تعالى [اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ] [الفاتحة : 01] لأن الوقف عليه حسن لأنك إذا قلت [اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ] عقل عنك ما أردت وليس بتام لأنك إذا ابتدأت [رِءُوسِ الْعُلَمِيَّةِ] فبح الابتداء بالمخفوض، وكذلك الوقف على [بِرِءُوسِ اَللّٰهِ] حسن وليس بتام لأنك تبتدئ [اَلرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ] بالخفض. (3)

وأخيراً ذكر القسم الأخير وهو الوقف القبيح بقوله : " والوقف القبيح الذي ليس بتام و لا حسن كقوله تعالى [بِرِءُوسِ اَللّٰهِ] فالوقف على [بِرِءُوسِ] قبيح لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضفته، وكذلك الوقف على [مَلِكِ] والابتداء بـ [يَوْمَ الدِّينِ] قبيح ". (4)

ثانياً : مصطلحات الداني في كتابه المكتفى في الوقف والابتداء

أشار محقق كتاب المكتفى أن الداني اعتمد اعتماداً كبيراً على كتاب الإيضاح لابن الأنباري حتى يكاد أن يكون نسخه كاملاً، فقال : "

(4) المصدر نفسه ج1ص149.

(1) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ج1ص150.

(2) المصدر نفسه ج1ص150.

(3) المصدر نفسه ج1ص150.

وقد قمت بتتبع الكتابين آية آية من أولهما لآخرهما، فوجدت بينهما تشابها كبيرا لدرجة أنّ الداني لا يذكر إلاّ المواقف التي يذكرها ابن الأنباري مع أنّ هناك مواقف كثيرة أغفلها ابن الأنباري، وتبعه على ذلك الداني، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو ينتصر لرأيه ويرجّح أقواله في المسائل الخلافية " (1)

وهذا يدلّ أنّ الداني اعتمد كتاب الإيضاح لابن الأنباري كأساس في عمله، وقد ذكر أنّ الوقف على أربعة أقسام : تام، وكاف، وحسن، وقبيح. (2)

فجعل الداني القسمة رباعية، حيث زاد قسما رابعا على تقسيم ابن الأنباري جعله في مرتبة بين التام والحسن سمّاه الوقف الكافي ؛ وقال في علّة اختياره لهذا التقسيم ما يلي : " لأنّ القارئ قد ينقطع نفسه دون التام والكافي فلا يتهيأّن له، وذلك عند طول القصّة وتعلّق الكلام بعضه ببعض، فيقطع حينئذ على الحسن المفهوم تيسيرا وسعة إذ لا حرج في ذلك ولا ضيق فيه في سنّة ولا عربية " (3)

ثمّ بعد ذكره للتقسيم الذي ارتضاه، بوّب لكل قسم، فقال في بيان الوقف التام ما يلي : " اعلم أنّ الوقف التام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده لأدّه لا يتعلّق بشيء ممّا بعده " (4) ؛ أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى.

ثمّ ذكر العلامات الدالة عليه، وذلك :

- عند تمام القصص وانقضائهنّ موجودا في الفواصل ورؤوس

الآي، كقوله تعالى [وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ] [البقرة : 29]، والابتداء بقوله [

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ [البقرة : 30]، وقد يوجد كذلك قبل انقضاء الفاصلة

كقوله تعالى [لَقَدْ أَصَلٰٓنِي عَنِ الذِّكْرِ إِذْ بَعَدَ جَآءَنِي] [الفرقان : 29] هذا التمام

لأنّه انقضاء كلام الظالم، ثمّ قال الله [وَكَانَ الشَّيْطٰٓنُ لِلْإِنْسٰٓنِ خَدُوْلًا]

[الفرقان : 30].

(4) مقدّمة تحقيق كتاب المكتفى للداني ليوسف المرعشلي ص87.

(1) المكتفى للداني ص138.

(2) المصدر نفسه ص139.

(3) المصدر نفسه ص140.

- وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة، كقوله [وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ] [الصافات: 137-138]، ف رأس الآية [مُصْبِحِينَ]، والتمام [وَبِاللَّيْلِ] لأنه معطوف على المعنى، أي في الصبح وبالليل. (1)

ثم نبه على أن التام قد يكون أحيانا في درجة الكافي، وهذا من جهة تعلق الكلام من طريق المعنى لا من طريق اللفظ.

ومثل له بقوله تعالى [وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا] [الكهف: 4]، فالوقف على [وَلَدًا] تام، وهو كاف في نفس الأمر لأن ما بعده مستغن عنه وهو وقوله [مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ] [الكهف: 5]. (2)

وبعد ذلك شرع في بيان الوقف الكافي فقال : " واعلم أن الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه أيضا والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ " (3) ؛ وهذا يعنى أن الجملة الموقوف عليها جملة مفيدة بنفسها، وإن كان هناك تعلق في المعنى العام وسياق الموضوع.

ومن أمثله كما ذكر الوقف على قوله تعالى [وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ] [النور: 61]، والابتداء بما بعد ذلك وهو قوله تعالى [أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ] ؛ وكذلك قوله تعالى [الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ] [المائدة: 04]، والابتداء بما بعد ذلك وهو قوله تعالى [وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ] لأنه معطوف بعضه على بعض، فما بعده متعلق بما قبله. (4)

ثم انتقل إلى تعريف الوقف الحسن بقوله : " واعلم أن الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه من جهة اللفظ

(4) المصدر نفسه ص140-141.

(1) المكتفى للداني ص141-142.

(2) المصدر نفسه ص143.

(3) المصدر نفسه ص144.

والمعنى جميعاً" (1)؛ وهذا لكونه إمّا موصوفاً والآخر صفة، أو مبدلاً منه والثاني بدل، أو مستثنى منه والآخر مستثنى، ونحو ذلك من كلّ كلام تعلق بما بعده لفظاً ومعنى، كالوقف على [بِ اللَّهِ] من قوله تعالى [الْحَمْدُ لِلَّهِ

[الفاتحة : 02]، ثمّ يبتدئ بـ [رَبِّ الْعَالَمِينَ]؛ فهذا وإن كان كلاماً أفهم معنى لكنّه تعلق بما بعده لفظاً ومعنى، فإنّ ما بعده لفظ الجلالة متعلق به على أنّه صفة.

وأما القسم الرابع وهو الوقف القبيح، فذكره بقوله : " واعلم أنّ الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه وذلك نحو الوقف على قوله [بِ اللَّهِ] [الفاتحة : 01]، و [رَبِّ] [الفاتحة : 02]، و [مَلِكٍ] [الفاتحة : 04]،

وما أشدّ بهه، والابتداء بقوله تعالى [الله]، و [الْعَالَمِينَ]، و [يَوْمِ الدِّينِ]، لأنّه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أيّ شيء أضيف" (2).

وسمّاه كذلك وقف الضرورة لتمكّن انقطاع النفس عنده (3)؛ ثمّ بيّن ما كان عليه القرّاء وأهل الأداء إذا اضطرّ القارئ للوقف عليه فقال : " والجلّة من القرّاء وأهل الأداء ينهاون عن الوقف على هذا الضرب وينكرونه ويستحبون لمن انقطع نفسه عليه أن يرجع إلى ما قبله حتّى يصله بما بعده" (4).

فمما سبق يتّضح أنّ مصطلحات الوقف عند الداني أربعة : الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف القبيح.

ثالثاً : مصطلحات السجّاوندي في كتابه علل الوقوف

ذكر السجّاوندي أنّ الوقف على خمس مراتب : لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة (5). فالوقف اللازم هو ما لو وُصِلَ طرفاه غيّرَ المراد (6)؛ يعني أنّه الذي يلزم الوقف عليه والابتداء بما بعده، لأنّه لو وُصِلَ بما بعده لأوهم

(4) المصدر نفسه ص145.

(1) المكتفى للداني ص148.

(2) المصدر نفسه ص148.

(3) المصدر نفسه ص148.

(4) علل الوقوف ج1 ص108، و الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ج1 ص84.

(5) المصدر نفسه ج1 ص108.

وصله معنى غير المعنى المراد، نحو قوله تعالى [وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ] [البقرة: 08]، إذ لو وصل بقوله تعالى [تُخَنِدِعُونََ اللَّهَ] [البقرة: 09] : " صارت الجملة صفة للمؤمنين ؛ فانتنفى الخداع عنهم وتقرر الإيمان خالصا عن الخداع كما تقول : ما هو بمؤمن مخادع، ومراد الله تعالى نفي الإيمان وإثبات الخداع " (1).

وكذلك قوله [فَمَا تُغْنِ الْغَنَاءُ] [القمه ر : 05-06]، فل و وصل [عَنْهُمْ] بـ [يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ] صدار الظرف ظرفا لقوله [فَتَوَلَّ عَنْهُمْ]، وكان المعنى : فتول عنهم عندما ينفخ في الصور وهو محال (2).

أما **الوقف المطلق** فعرفه بقوله : " ما يحسن الابتداء بما بعده " (3) ؛ أي بعد الوقف، ومعنى ذلك أنه يحسن الوقف عليه، ويجوز الابتداء بما بعده، ويجوز وصله بما بعده ما دام وصله لم يغير المعنى .
و مثل له بقوله : " كالاسم المبتدأ به نحو قوله تعالى [اللَّهُ تَجَبَّتْ]

إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ] [الشمس : 13] ؛ والفعل المستأنف مع السدين كقوله تعالى [سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ] [البقرة : 142]، أو كقوله تعالى [سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا] [الطلاق : 07] ؛ أو بغير السدين كقوله تعالى [يَعْْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا] [النور : 55] ؛ ومفعول المحذوف كقوله تعالى [وَعَدَ اللَّهُ] [الروم : 03] أي وعد الله وعدا، فلما حذف الفعل أضيف المصدر إلى الفاعل ؛ والشروط كقوله تعالى [مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ] [الأنعام : 39]، وكقوله

(1) علل الوقوف للسجاوندي ج1ص108.

(2) المصدر نفسه ج1ص113.

(3) المصدر نفسه ج1ص116.

تعالى [إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ] [الأنفال : 65] ؛ والاسد تفهام كقوله تعالى [أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ] [النساء : 88] .⁽¹⁾

ومن المطلق كذلك : ما يقتضيه العدول من الإخبار إلى الحكاية أو عكسه، كقوله تعالى [وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا] [المائدة : 12] : " لَأَنْ قَوْلَهُ [وَبَعَثْنَا] معدول بالحكاية عن الإخبار في قوله تعالى [وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ] ، وكذلك قوله تعالى [وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ] [المائدة : 12]

معدول بالإخبار عن الحكاية في قوله تعالى [وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا] .⁽²⁾

وكذلك العدول من الماضي إلى المستقبل وعكسه كقوله تعالى [فَفَأَمَّا بِيَهُ] [الجن : 02] : " لَأَنْ قَوْلَهُ تعالى [وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا] وهـ و مستقبل بعد قوله [فَفَأَمَّا بِيَهُ] وهو ماض ."⁽³⁾

وكذلك العدول عن الاستخبار إلى الإخبار كقوله تعالى [مَسَّيْتُهُمُ] [البقرة : 214] على الإخبار بعد تمام الاستفهام على قوله تعالى [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ] .⁽⁴⁾
أما الجائز فهو : " ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين، كقوله تعالى [وَمَا أَنْزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ] [البقرة : 04] ، لأنّ واو العطف يقتضي الوصل، وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم فإنّ التقدير : ويوقنون بالآخرة ؛ وقوله تعالى [وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ] [البقرة : 30] لأنّ انتهاء الاستفهام على قوله [وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ]

(4) المصدر نفسه ج1ص116-117.

(1) علل الوقوف للسجاوندي ج1ص125.

(2) المصدر نفسه ج1ص125.

(3) المصدر نفسه ج1ص126.

الفصل، احتمال الواو معنى الحال في قوله تعالى [وَخَنُ نُسَبِحُ بِحَمْدِكَ] يقتضي الوصل ". (1)

ومثل له كذلك بقوله تعالى [وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ] [البقرة : 134] لأنّ واو العطف يقتضي الوصل، واختلاف جملي المعطوف و المعطوف عليه يقتضي الفصل ؛ فإنّ قوله تعالى [وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ] جملة من مبتدأ وخبر ، أو جار وخبره، وقوله تعالى [وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ] بعدها جملة من فعل مجهول ومفعوله . (2)

وذكر **الوقف المجرى لوجه** كقوله تعالى [أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ] [البقرة : 86]، وعلله بقوله : " لأنّ الفاء في قوله تعالى [فَلَا تُخَفَّفُ] بعدها لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء، وذلك يوجب الوصل إلا أنّ نظم الفعل على الاستئناف يري للفصل وجهها ". (3)

وكذلك قوله تعالى [فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ] [البقرة : 89] لأنّ فاء الجواب والجزاء أكد في الوصل، ونظم الابتداء في قوله تعالى [فَلَعَنَ اللَّهُ عَلَى الْكٰفِرِينَ] بعدها في وجه جواز الفصل أضعف. (4)

وعرّف **الوقف المرخص** ضرورة بقوله : " ما لا يستغني ما بعده عمّا قبله لكذّه يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود لأنّ ما بعده جملة مفهومة " (5) ؛ كقوله تعالى [وَالسَّمَاءَ بِنَاءً] [البقرة : 22] لأنّ قوله تعالى [وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً] بعدها لا يستغني عن سياق الكلام ؛ فإنّ فاعله ضمير يعود إلى الصّريح المذكور قبله، غير أنّها جملة مفهومة لكون الضمير مستكنا وإن كان لا يبرز إلى النطق.

(4) المصدر نفسه ج1ص128.

(5) المصدر نفسه ج1ص129-130.

(1) علل الوقوف للسجاوندي ج1ص130.

(2) المصدر نفسه ج1ص130.

(3) المصدر نفسه ج1ص131.

وقوله تعالى [وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ] [الرعد: 25] لأنّ قوله تعالى [وَيَقْطَعُونَ] بعدها معطوف على قوله تعالى [يَنْقُضُونَ] أي أنّ الجمل المفهومة، ولكن أسند فعلها إلى ضمير الفاعل في [يَنْقُضُونَ] (1).

وأخيرا قيّد المصطلحات التي ذكرها بحروف، فرمز للوقف اللازم بدرف (م)، والمطلق بدرف (ط)، والجائز بدرف (ج)، والمجوز بدرف (ز)، والمرخص ضرورة بدرف (ص) (2)، ولكذه عند التطبيق على آيات القرآن أضاف علامة أخرى على ما لا يوقف عليه، ورمز لها بحرف (لا). (3)

رابعا : مصطلحات الأشموني في كتابه مدار الهدى في بيان الوقف والابتداء

تبع الأشموني في تعريف أنواع الوقف وتقسيماته من سبقه من العلماء، غير أنّه رتب كل نوع على حدة فقال : " وأشرت إلى مراتبه بنام أو أتم، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح. فالكافي والحسن يتقاربان، والتمام فوقهما، والصدّاح دونهما في الرتبة، فأعلاههما الأتم ثمّ الأكفى، ثمّ الحسن، ثمّ الأصلح، ويعبر عنه بالجائز " (4).

ومن أمثلة النام قوله تعالى [وَجَعَلُوا أَعْرَةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً] [النمل: 34] لأذنه آخر كلام بلقيس، ثمّ قال تعالى [وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ] وهو أتم، ورأس آية أيضا. (5)

أمّا الوقف الكافي فـ : " يتفاضل في الكفاية، نحو [فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ

[البقرة :

(4) المصدر نفسه ج1ص131-132.

(5) المصدر نفسه ج1ص169.

(1) علل الوقوف للسجاوندي ج1ص171-172.

(2) مدار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني ص28.

(3) المصدر نفسه ص29.

[10] صالح، [فزادهم الله مرضاً] أصلح منه، [عذاب أليم بما كانوا يكذبون]
أصلح منهما " (1).

أما الوقف القبيح فمثل له بقوله تعالى [إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي] [البقرة: 26]، فإنه يوهم وصفا لا يليق بالباري سبحانه وتعالى، ونحو قوله تعالى [يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ] [النساء : 43]، يوهم إبادة ترك الصلاة بالكلية (2).

وأما الأقبح : " فلا يخلو : إما أن يكون الوقف والابتداء قبيحين كأن يقف بين القول والمقول نحو [وَقَالَتِ الْيَهُودُ] [التوبة: 30] ثم يبتدأ [عَزِيزٌ أَبْنُ اللَّهِ]، وشبهه

ذلك من كل ما يوهم خلاف ما يعتقد المسلم " (3).

خامسا : توضيحات لهذه المصطلحات والموازنة بينها

وهكذا يلاحظ أنه تعددت آراء العلماء في أنواع الوقف، قال ابن الجزري : " وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء، وأكثر من ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر " (4).
و لهذا سداغ لكل عالم أن يصطلح ما شاء لبيان أقسام الوقف حرصا على تفهيم كلام الله وأداء تلاوته على أتم وجه.
اعتمدت غالب الكتب مصطلحات : التام والكافي والحسن والقبيح، كما هو الحال بالنسبة لكتاب ابن الأنباري، والداني ومن سار على نهجهما ؛ بينما اعتمد السجاوندي مصطلحات أخرى هي : لازم ومطلق وجائز ومجوز لوجه ومرخص ضرورة وما لا يوقف عليه.

جعل علماء الوقف الذين قسّموا الوقف إلى تام وكاف وحسن وقبيح، اللفظ والمعنى عمدة في التفريق بين هذه المصطلحات، وذكر بعضهم علة هذا التقسيم، ومنهم ابن الجزري حيث قال : " وأقرب ما قلته

(4) المصدر نفسه ص32.

(5) المصدر نفسه ص35.

(1) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص36-37.

(2) النشر في القراءات العشر ج1 ص178.

في ضبطه أنّ الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري، لأنّ الكلام إمّا أن يتمّ أو لا يتمّ، فإن تمّ كان اختياريًا، وكونه تامًا لا يخلو إمّا أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة، أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بالتام لتمامه المطلق، يوقف عليه وابتداء بما بعده ؛ وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي للاكتفاء به عمّا بعده واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف

عليه والابتداء بما بعده ؛ وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن لأنّه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي.... وإن لم يتمّ الكلام كان الوقف عليه اضطراريًا وهو المصطلح عليه بالقبيح لا يجوز تعمدّ الوقف عليه إلا لضرورة انقطاع نفس ونحوه لعدم الفائدة أو لفساد المعنى. (1)

وهذا الذي ذكره ابن الجزري واضح الدلالة على صحة التقسيم وعلله، لكنّه يبقى وغيره ممن تقدمه من العلماء لم يوضّحوا المراد باللفظ والمعنى توضيحًا جليًا، غير أنّ بعض العلماء المتأخرين بيّدوا المراد بالتعلق اللفظي، وقالوا بأنّه ما يكون ما بعده متعلقًا بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة أو معطوفًا بشرط أن يكون ما قبله كلامًا تامًا. (2)

وما نصّ عليه هؤلاء العلماء ظاهر من تتبع كتب الوقف، وخاصة عند ذكرهم باب ما لا يوقف عليه، حيث يعتمدون على الإعراب، ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري في باب ما لا يتمّ الوقف عليه حيث قال : " اعلم أنّه لا يتمّ الوقف على المضادف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب... الخ (3) ؛ وهذا يدلّ أنّ كثيرًا من الوقوف لا يمكن أن تفهم إلا بدون معرفة علم النحو و الإعراب.

ومن أمثلة اعتماد علم النحو في الحكم على الوقف، ما ذكره ما ذكره الداني في أسباب قبح الوقف، ومثّل له بالتعلق اللفظي ؛ كالوقف

(1) النشر في القراءات العشر ج1 ص178، ويقارن بـ : منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص27 .

(2) المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية لملا علي القاري ص251.

(3) إيضاح الوقف والابتداء ج1 ص116.

على [بسم] [الفتحة : 01] من قوله تعالى [بسم الله] ، لأنه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أي شيء أضيف. (1)

وبهذا يظهر أن المراد بالتعلق اللفظي التأثير الإعرابي، ولأجل ذلك قد يقع اختلاف في تحديد الوقف ونوعه بسبب الاختلاف في الحكم الإعرابي ؛ كأن يختلف في الواو بين أن تكون استئنافية أو عاطفة ؛ فعلى الأولى ينعدم التأثير، وعلى الثانية يكون التأثير موجودا.

ومن أمثله ما ذكره أبو جعفر النحاس كذلك عند قوله تعالى [الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ] [البقرة : 22]، حيث قال : " [الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا] ليس بوقف كاف، لأن [وَالسَّمَاءَ بِنَاءً] معطوف داخل في الصلة، فإن قدرت [وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً] عطفا أيضا دخل في الصلة، ولم يجز أن يقف على بناء، وإن قدرته مستأنفا، ولم ترفع [الَّذِي] بالابتداء جاز الوقف على [وَالسَّمَاءَ بِنَاءً] ". (2)

يعني هذا أن الواو تحتمل معنيين، أن تكون عاطفة وبذلك يكون التأثير الإعرابي، ولأجل هذا يكون الوقف ليس كافيا، وإنما هو وقف حسن للتعلق اللفظي ؛ وأن تكون مستأنفة فهذا ينعدم التأثير الإعرابي، ويبقى التعلق المعنوي ، وبذلك يصبح الوقف كافيا لا حسنا.

أما المعنى، فيظهر أنه نوعان :

1- الجملة القصيرة المكتفية بنفسها، فإذا رأى علماء الوقف والابتداء أنه قد تمّ كلام، وانقل بعده إلى غيره، فإنه تام وإن كان السياق والحديث لا زال في موضوع معين.

2- القصة الواحدة، أو مجموعة الآيات التي تتحدث في موضوع واحد، وهذه يقع فيها الوقف تاما كذلك.

وبسبب النوع الأول يصعب تحديد المراد بالمعنى عند علماء الوقف والابتداء، لأنهم لم يبيّنوا مرادهم به، ولذا تجددهم يختلفون في

(4) المكتفى ص148.

(1) القطع و الانتاف لأبي جعفر النحاس ص54.

الحكم على موضع بين التمام والكفاية، وهذا نظرا لاختلافهم في المعنى، وكذلك تجد من يجعل شيئا ممّا به تعلّق في اللفظ من قسم الوقف الكافي الذي يكون فيه التعلّق بالمعنى، وهذا يدلّ دلالة واضحة على عدم وضوح المراد بالمعنى.

ومن الأمثلة التي وقع فيها الحكم بالتعلّق بالمعنى، وفيه تعلّق لفظي، ما ذكره

الداني في تمثيله للوقف الكافي، إذا قال : " وذلك نحو الوقف على قوله [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ] [النساء : 23]، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها ". (1)

وقد انتقد بعض العلماء الداني في تمثيله للوقف الكافي، ومن ذلك ما قاله السخاوي : " وهذا ليس بالوقف الكافي، لأنّ هذه المواقف يتعلّق ما بعدها بما قبلها في اللفظ والمعنى، وإنما هي من الأوقاف الحسان ". (2)

وقال ملا علي القاري في تعليقه على تمثيل ابن الجزري بهذا المثال : " وفيه أنّ الظاهر أنّ ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلّق لفظي، فهو من قبيل الوقف الحسن ". (3)

وما ذكره السخاوي وملا علي القاري هو الصواب، لأنّ العطف رابط لفظي إعرابي ؛ ثمّ إنّ البدء بقوله تعالى [وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ] [النساء : 23]، لا يفيد معنى مسدّ تقلا، لأنّه متعلّق بقوله تعالى [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ] [النساء : 23].

وإنّما يجوز البدء بأحد هذه المعطوفات للضرورة، وقد نبّه ابن الجزري أنّ مثل هذا الطول ممّا يتسامح الوقف فيه فقال : " ويغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك ما لا يغتفر في غير ذلك، فربّما أجزى الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبيح ". (4)

(1) المكتفى للداني ص143.

(2) جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ج2 ص406.

(3) المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية لملا علي القاري ص248.

(4) النشر في القراءات العشر ج1 ص186.

ولمّا كان المعنى في النوع الأوّل غير محدد تحديداً دقيقاً، فإنّه يوجد كثيراً ممّا حكى فيه العلماء التمام بينه وبين ما بعده علاقة في المعنى تمنع أن يكون من قسم التام ؛ ومن أمثلة ذلك حكم علماء الوقف والابتداء على قوله تعالى [قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا

دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا أُذْلَةً] [النمل : 34].

قال ملا علي القاري : " قال ابن المصنّف (يعني ابن ابن الجزري) : وهذا الوقف تام لأنّه انقضاء كلام بلقيس، وهو رأس آية.

يعني قوله تعالى [وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ] [النمل : 34]، ابتداء كلام من

الله شهادة على ما ذكرته، وفيه أنّ له تعلقاً معنوياً فلا يكون وقفه تاماً بل كافياً.

وقال بعض المفسرين إنّ قوله تعالى [وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ] [النمل :

34]،

أيضاً من كلامه تأكيداً لما قبله، فالوقف على [أُذْلَةً] كاف،

وعلى [يَفْعَلُونَ] تام، وقد يقال إنّ كاف أيضاً لأنّ ما

بعده من جملة مقولها، فله تعلق معنوي بما قبله " (1).

ومما سبق يتضح أنّ المراد بالمعنى غير واضح، وليس له تعريف محدد، ممّا يجعله غير منضبط، وبسبب ذلك يقع الخلاف في الحكم على بعض المواطن بالتمام والكفاية.

وإذا أُقيمت موازنة بين هذه المصطلحات : تام، وكاف، وحسن،

وقبيح ؛ والمصطلحات التي ذكرها السجاوندي، وهي : لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة، يتبين ما يلي :

- الوقف اللازم أعمّ من غيره، وأوسع دائرة، وذلك لأنّه يشمل

الوقف التام

والوقف الكافي وربما يشمل الوقف الحسن.

فمن اللازم التام قوله تعالى [فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ

نُكْرٍ] [القمر: 06] ؛ فالوقف على قوله تعالى [فَتَوَلَّ عَنْهُمْ] لازم عند

السجاوندي⁽¹⁾، وعلته أنه إذا وصل بما بعده تغيّر المعنى، وهو مقطوع عمّا بعده لفظاً ومعنى ولأجل ذلك حكم كل من الداني⁽²⁾ والأنصاري والأشموني⁽³⁾ أنه وقف تام.

ومن اللازم الكافي قوله تعالى [وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ مُخَدِعُونَ اللَّهَ

وَالَّذِينَ ءَامَنُوا] [البقرة: 08-09] ؛ فالوقف على [وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ] لازم عند

السجاوندي⁽⁴⁾، لأنه إذا وصل بما بعده غير المعنى، وهذا الوقف كاف لأنه انقطع عمّا بعده لفظاً لا معنى، لأن سياق الموضوع وهو ذكر صفات المنافقين لم يكتمل بعد، ولأجل هذا كله حكم الداني عليه بأذنه كاف⁽⁵⁾، وكذا الأنصاري حيث قال : " صالح، وقال أبو عمرو : كاف " .⁽⁶⁾

ومن اللازم الحسن قوله تعالى [وَآتَلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَىٰ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ

قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ] [المائدة: 27] ؛ فالوقف على [

وَآتَلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَىٰ آدَمَ بِالْحَقِّ] لازم عند السجاوندي⁽⁷⁾ لأن [إذ] ليس

ظرفاً لقوله تعالى [وَآتَلْ]، بل عامل [إذ] محذوف، أي : اذكر إذ .⁽⁸⁾

- الوقف المطلق كذلك أعم من الوقف التام والوقف الكافي ، لأنه

ما يحسن

الابتداء بما بعده⁽⁹⁾ أي أنه يحسن الوقف عليه، ويجوز الابتداء بما بعده لكنه إذا لم يتعلق بشيء ممّا بعده لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى فهو تام ؛ وإن تعلق بما بعده من جهة المعنى فهو كاف.

فمثال المطلق التام قوله تعالى [وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ

لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا] [الطلاق: 01] ؛ فالوقف على قوله تعالى

(2) علل الوقوف للسجاوندي ج3ص980.

(3) المكتفى ص545.

(4) المقصد لتلخيص المرشد ص752، و منار الهدى ص751.

(1) علل الوقوف ج1ص180-181.

(2) المكتفى ص160.

(3) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص82.

(4) علل الوقوف ج2ص449.

(5) المصدر نفسه ج2ص450.

(6) المصدر نفسه ج1ص116.

[فَقَدَ ظَلَمَ نَفْسَهُ] وقف مطلق عند السج جاوندي (1) ، وه و تام عند
الداني (2)
والأنصاري (3).

ومثال المطلق الكافي قوله تعالى [يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ
تَبَتَّغِي مَرَضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ] [التد ريم: 01] ؛ ف الوقف على
أزواجك [مطلق عند السج جاوندي (4) ، بينم احكم عليه الداني (5)
والأشموني (6) والأنصاري (7) بالكفاية.

- الوقف الجائز وهو الذي يتجاذبه الوصل والفصل، فقد يكون
كافيا، وقد يكون حسنا، ومثاله قوله تعالى [يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ
وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ..] [البقرة: 96] ؛ ف الوقف على [أَلْفَ
سَنَةٍ] جائز عند السج جاوندي (8) لأن ما بعده يصلح مسد تأنفا، وبالتالي
فالمعنى لم يثم ولأجل ذلك حكم عليه الداني (9) والأنصاري (10) بالكفاية،
ويصلح أن يكون حالا، وبالتالي فالتعلق الإعرابي موجود، ولأجل ذلك
حكم عليه الأشموني بأنه حسن. (11)

- الوقف المجوز لوجه هو الذي يتجاذبه الوصل والفصل، إلا أن
علة الوصل أقوى من علة الوقف، وعند تتبع الأمثلة عند السج جاوندي (12)
وجدت أن الوصل أقوى بسبب وجود التعلق الإعرابي والتعلق المعنوي
وهو الوقف الحسن، أو التعلق المعنوي وحده وهو الوقف الكافي.
ومن أمثله قوله تعالى [يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ

(7) المصدر نفسه ج3ص1023.

(8) المكتفى للداني ص573.

(1) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص790.

(2) علل الوقوف ج3ص1026.

(3) المكتفى ص576.

(4) منار الهدى ص791.

(5) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص791.

(6) علل الوقوف ج1ص219.

(7) المكتفى ص169.

(8) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص105.

(9) منار الهدى ص105.

(10) علل الوقوف ج1ص201-213-214-217-221-243-254-276.

وَلِتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ [البقرة: 186]؛

فالوقف على قوله [وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ] مجوز لوجه عذد السجاوندي⁽¹⁾، السجاوندي⁽¹⁾، والواو عاطفة⁽²⁾، ولأجل ذلك وجد التعلق الإعرابي وبسببه حكم الأشموني على هذا الوقف بأذنه حسن⁽³⁾، وحكم عليه النحاس بأذنه وقف كاف⁽⁴⁾، وعليه فالواو ليست للعطف. قال النحاس : " وقيل الواو مقحمة، وقال الفراء : المعنى ولتكملوا العدة فعل هـ ذا، وهذا قول حسن، ومثله [وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ] [الأنعام: 75]، أي وليكون من الموقنين فعلنا ذلك " (5)

- الوقف المرخص ضرورة وهو ما لا يستغني ما بعده عما قبله لكذبه يرخص ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود لأن ما بعده جملة مفهومة، وهو نفسه الوقف الحسن لأذنه يحسن الوقف عليه لكونه يؤدي كلاما مفهوما، لكذبه مرتبط بما بعده من جهة اللفظ ومن جهة المعنى.

وأمثلته كثيرة ومنها قوله تعالى [فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ] [البقرة: 36] ؛ فالوقف على قوله تعالى [مِمَّا كَانَا فِيهِ] مرخص ضرورة لعطف الجملتين المتفتحتين⁽⁶⁾، والعطف كما هو معلوم رابط لفظي، والجملة مفهومة وهي مرتبطة بما

(1) علل الوقوف ج1ص276.

(2) أبو بكر بن الأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت لبنان ص134.

(3) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني ص125.

(4) القطع والانتاف ص92.

(5) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، بيروت لبنان، ج1ص96.

(6) علل الوقوف ج1ص199.

بعدها لفظا ومعنى، ولأجل ذلك حكم كل من ابن الأنباري والأشْمونِي (1) على هذا الوقف بأنه حسن.

ويُتلخّص من هذه الموازنة أنّ مصطلحات السجاوندي أعم، وأوسع دائرة من مصطلحات علماء الوقف الآخرين.

فالوقف الالزامي يشمل : الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف المطلق يشمل : الوقف التام، والوقف الكافي.

والوقف الجائز يشمل : الوقف الكافي والحسن، وكذلك الوقف المجوز لوجه يشمل : الوقف الكافي والحسن، بينما الوقف المجوز ضرورة قد يكون كذلك حسنا.

أمّا ما لا يوقف عنده، فقال فيه ابن الجزري : " وقد أكثر السجاوندي من هذا القسم، وبالع في كتابه (لا) والمعنى عنده لا تقف... وقد توهم من لا معرفة له من مقلدي السجاوندي أنّ منعه من الوقف على ذلك يقتضي أنّ الوقف عليه قبيح، وليس كذلك بل هو من الحسن، يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده " (2).

ومثل لذلك بقوله تعالى [هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ] [البقرة: 02]، حيث قال : "

لأنّ [الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ..] [البقرة: 03] صدقتهم، واختار كثير من أئمتنا كونه كافيا، وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده، فإنّه وإن كان صفة [لِّلْمُتَّقِينَ] فإنّه يكون من الحسن، وسوّغ ذلك كونه رأس آية " (3).

المبحث الرابع : مصطلحات الوقف وأقسامه في المصاحف المطبوعة

أولا : المصحف المصري

اصطلحت لجنة أزهرية عام 1342 هـ / 1923 م تحت إشراف مشيخة الأزهر،

(7) إيضاح الوقف والابتداء ج1 ص515، و منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص93.

(1) النشر في القراءات العشر ج1 ص185.

(2) المصدر نفسه ج1 ص184-185.

وبإقرار اللجدة المعيّنة (1) من قبل الملك فؤاد الأول (*) وبكتابة الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني (*) شيخ المقارئ المصرية في وقته على وضع علامات الوقف التالية :

🕯 : علامة الوقف اللازم، نحو قوله [إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ] [الأنعام: 36].

✉ : علامة الوقف الممنوع، نحو قوله [الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ] [النحل: 32].

📖 : علامة الوقف الجائز جوازا مستوي الطرفين، نحو قوله [لَمَّا نَقَضُ وَعْدًا رَبَّنَا نَدَأُ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى] [الكهف: 13].

🏺 : علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى، نحو قوله [خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ] [البقرة: 07].

🔔 : علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى، نحو قوله [مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهْرًا] [الكهف: 23].

(3) مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص100، و التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين لفايز دريان ص567.

(*) أحمد فؤاد الأول ابن الخديوي إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن علي، ملك مصر، رفع الحماية عن بلده سنة 1922م، وفي أيامه أنشئ مجمع اللغة العربية بمصر، (ت 1936م). الأعلام للزركلي ج1 ص196.

(*) محمد بن علي بن خلف الحسيني الحداد، شيخ عموم المقارئ المصرية، (ت 1357هـ)، لم أعثر على ترجمة له في الأعلام للزركلي وغيرها من المراجع.

□ □ : علامة تعانق الوقف بحيث إذا وقفت على أحد
الموضعين لا يصحّ الوقف على الآخر، نحو قوله [ذَلِكَ أَلَكْتُبُ لَا
رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ] [البقرة : 02].⁽¹⁾

وقد كُتِبَ هذا المصحف وضُبطَ على ما يوافق رواية حفص لقراءة
عاصم، وقد تلقى العالم الإسلامي هذا المصحف بالقبول وأصبحت ملايين
النسخ تطبع منه سنويا، لإجماع العلماء في مشارق الأرض ومغاربها
على الدقة الكاملة في رسمه وكتابته.⁽²⁾
**ثانيا : مصحف المجمع المذك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة
النبوية**

اجتمعت لجنة مكونة من العلماء⁽³⁾ وذلك بموجب القرار رقم
(799) وتاريخ 20-04-1404 هـ.⁽⁴⁾، فقامت بمراجعة علامات الوقف
الموجودة في المصحف المصري، وتصحيح ما وقع فيها من أخطاء.
جاء في التقرير العلمي : " ولا تغمط اللجنة ما سد بقها من
المصاحف حقها في ذلك، فعلى إثرها مشينا، وبما فيها اهتدينا... كمعظم
المصاحف التي طبعت في مصر والشام وغيرها، وعلى رأسها المصحف
الذي كتبه الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني شيخ المقاريء
المصرية في وقته.
فاختارت اللجنة أن تمضي في رموز الوقف على هذا المذهب،
فالرموز فيه موجزة ومحركة ودقيقة ".⁽⁵⁾

(1) المصحف المصري المطبوع بتاريخ 28 شوال 1411 هـ/13-05-1991 م ص 527.

(2) مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص 100.

(1) وهم : 1 - الدكتور عبد العزيز عبد الفتاح القاري رئيس اللجنة.

2- الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي نائب رئيس اللجنة.

3- الشيخ محمود سيبويه عضوا.

4- الشيخ عبد الفتاح المرصفي عضوا.

5- الشيخ عبد الرافع رضوان عضوا.

6- الشيخ محمود جادو عضوا.

7- الشيخ عبد الرزاق علي موسى عضوا.

8- الشيخ عبد الحكيم عبد السلام عضوا.



9- الشيخ عبد العظيم الشناوي عضوا.

10- الشيخ الدكتور عبد العزيز محمد عثمان عضوا.

11- الشيخ عامر بن السيد عثمان عضوا.

(2) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية، حرره عبد العزيز عبد الفتاح القاري
ص 05-06.

(3) المرجع نفسه ص 50-51.

وهذه الرموز هي نفسها الرموز التي كُتِبَ بها المصحف المصري وهي : (م) للوقف اللازم، (قلبي) لما كان فيه الوقف أولى مع جواز الوصل، (صلي) لما كان فيه الوصل أولى مع جواز الوقف، (ج) للوقف الجائز مع تساوي الطرفين الوقف والوصل، (لا) للوقف الممنوع والقبيح، ( ) هذه النقاط الثلاث لوقف المعانقة.

وقد استعرضت اللجنة مواضع هذه الرموز في المصحف المصري موضعا موضعا، فما وجدته صحيحا أبقت عليه، وما وجدت فيه إشكالا نوقش في اجتماعات اللجنة كما هو مذكور في التقرير العلمي. " وبلغت المواضع التي ذُلف فيها المصحف المدينة النبوية المصحف الذي كتبه محمد بن علي بن خلف الحسيني خمسة وخمسين وخمسة مائة (555) موضع، وهي محصورة في قوائم موجودة بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة " (1).

ومن بين هذه المواضع :

1- قوله تعالى [لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ]، [لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ] :

وردت [لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] في سبعة مواضع في القرآن، وهي

: في سورة البقرة في موضعين ؛ وهما قوله [وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] [البقرة: 102]، وقوله [وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّو كَانُوا يَعْلَمُونَ] [البقرة: 103]، وفي سورة النحل في قوله تعالى [وَلَا جُرْأَخِرَةَ أَكْبَرَ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] [النحل: 41]، وفي العنكبوت في موضعين : قوله تعالى [وَإِنْ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبِيتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] [العنكبوت: 41]، وقوله تعالى [وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] [العنكبوت: 64]، وفي سورة الزمر وهي قوله تعالى [وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] [الزمر: 26]، وفي سورة القلم في قوله تعالى [وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] [القلم: 33].

ووردت [لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ] في موضع واحد في سورة التوبة وهي قوله تعالى [قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ] [التوبة: 81]، وقد جاء في التقرير العلمي : " وقد وضع رمز الوقف اللازم على الكلمة التي قبله وفي جميع هذه المواضع في بعض المصاحف، والمعنى المدحور عندهم أن في الوصل تعليقا للحكم المذكور قبل [لَوْ] على علمهم، وهذا معنى بعيد فلا ينبغي اعتباره ؛ مع ما في جملة [لَوْ] من ارتباط شديد بما قبلها، لذلك اختارت اللجنة أن تضع على جميع هذه المواضع رمز الوقف الجائز بدلا من رمز الوقف اللازم، ما عدا موضعين هما الموضوع الثاني في سورة البقرة في الآية رقم (103)، والموضع الأول من سورة العنكبوت في الآية رقم (41)، فاختارت لهما رمز الوقف الجائز مع أولوية الوصل (صلي)، وذلك لما في هذين الموضعين، ففي قوله تعالى [وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] [معدني التمني لإيمانهم وتقواهم، أي لو كانوا يعلمون أن ذلك الثواب من عند الله خير لهم لآمنوا واتقوا" (1)].

2- قوله تعالى [ذَلِكُمْ فَسَقٌ] [المائدة: 03]:

في المصحف الذي كتبه الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني وضع هنا رمز الوقف الجائز مع تساوي الطرفين (ج)، مع أن الجملة هنا تامة بمبتدئها وخبرها، والجملة التي بعدها منفصلة عنها، إذ كلمة [أَلْيَوْمَ] منصوبة على الظرفية متعلقة بـ [يَيْسَ]، وهو ابتداء معنى جديد هو الإخبار عن حصول اليأس لدى الكفار من نيلهم من هذا الدين، فكان الأولى الوقف على كلمة [فَسَقٌ] للفصل بين المعنيين، وبناء على ذلك وضعت اللجنة على كلمة [فَسَقٌ] رمز (قلي) لبيان أن الوقف أولى.

3- قوله تعالى [وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ] [الزخرف: 20]:

في المصحف المصري وضع هنا على كلمة [عَبَدْنَاهُمْ] رمز

الوقف الجائز

مع تساوي الطرفين (ج)، ولكن الوقف هذا أولى : " لأنه ينتهي عنده مقول قولهم، وما بعده قول الله تعالى ردّا عليهم، فالأولى الفصل بين المقولين ".⁽¹⁾

ثالثاً : مقارنة بين هذه الرموز ومصطلحات السجاوندي

مرّ معنا أنّ السجاوندي اصطلح على رموز للوقف، ورموزه هي : الوقف اللازم وعلامته (م)، والوقف المطلق وعلامته (ط)، والوقف الجائز وعلامته (ج)، والوقف المجوّز لوجه وعلامته (ز)، والوقف المرخص ضرورة وعلامته (ص)، وما لا يوقف عليه وعلامته (لا)، بينما المصحف المصري والمصحف المنبثق عنه والمسّمى بمصحف المدينة النبوية والذي طبعه مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف استعمل بعض الرموز التي ذكرها السجاوندي، وعليه فقد استفاد من رموزه وإن خالفه في بعض مواطن الوقف، أو في الزيادة عليه في المصطلحات التي هي في الحقيقة نابعة منه.

ووقف هذه المصاحف هي : الوقف اللازم وعلامته (م) ، والوقف الجائز وعلامته (ج)، والوقف أولى وعلامته (قلي)، والوصل أولى وعلامته (صلي)، ووقف المعانقة وعلامته (≡) (ثلاث نقاط على جملة المعانقة أو كلمتها، والوقف الممنوع وعلامته (لا) . والملاحظ أنّه لا يوجد فيها الوقف المطلق، والوقف المرخص ضرورة، والوقف المجوز لوجه التي هي من وقوف السجاوندي، كما يوجد في المصحف المصري ومن تبعه وقف المعانقة، والوقف الأولى، والوصل الأولى، وهذه لم ينصّ عليها السجاوندي، لكن بالنظر إلى أنواع الوقف الجائز عنده تجد أنّها موجودة عنده، وإن لم ينصّ عليها.

وعند تتبع تطبيقات الوقف الجائز عند السجاوندي⁽²⁾، ظهر أنّه على ثلاث مراتب :

1- ما يستوي فيه موجب الوقف وموجب الوصل، وهذا الذي اصطلح عليه بأنّه الجائز.

(1) المرجع نفسه ص60.

(2) عدل الوقف ج1 ص173، 177، 180، 183، 184، 187، 193، 197، 201، وغيرها من المواضع.

2- ما يكون الوصل فيه أولى من الوقف، وهذا الذي اصطلح عليه بأئنه المجوز لوجه، وهو ما تكون علة الوصل فيه أقوى من علة الوقف، لكن يجوز الوقف لأجل هذه العلة المرجوحة.

3- ما يكون الوقف فيه أولى من الوصل، وهذا القسم لم يذكر السجاوندي له مصطلحا كالسابقين، لكنه ظهر عنده في بعض تطبيقاته، حيث ينص في بعض مواطن الوقف على جواز الوصل والوقف، ويرجح الوقف على الوصل.

ومن أمثلته الوقف على لفظ [أَرْوَاجًا] الثاني من قوله تعالى [فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ] [الشورى: 11]، حيث حكم عليه بالجواز، وقال في علة ذلك الوقف الجائز: " لأن ضمير [فيه] قد يعود إلى الأزواج الذي هو مدلول قوله [أَرْوَاجًا]، والأصح أنه ضمير الرّحم، وإن لم يسبق ذكره، فكان الوقف أوجه " (1)

أما وقف التعانق أو المعانقة المرموز له بالنقاط الثلاث، فقد كان يسمى عند المتقدمين وقف المراقبة، قال ابن الجزري: " وأول من نبه على المراقبة في الوقف الأستاذ أبو الفضل الرازي، أخذه من المراقبة في العروض " (2)

وقد أشار السجاوندي إلى هذا الوقف في قوله تعالى [فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا

يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يُوَيْلْتِي أُعْجِزْتُ أَنَّ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِي سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣٢﴾ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ

جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا] [المائدة: 32]، حيث قال: "]

النّادِمِينَ] جائز، [مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ] جائز كذلك؛ أي هما جائزان على

سبيل البدل، لا على

(1) علل الوقوف للسجاوندي ج3ص907.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1ص188.

سد بيل الاجتماع، لأنّ تعلّق [مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ] يصلح بقوله [فَأَصْبَحَ]،
ويصلح بقوله [كَتَبْنَا]، وعلى [أَجْلِ ذَلِكَ] أجوز ؛ لأنّ ندمه من
أجل أنه لم
يوار أظهر " (1)

ومعنى ذلك أنّ القارئ إذا وقف على [أَلْتَدِمِينَ]، فإنّه لا يوقف
على [مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ] ، وإذا لم يقف على [أَلْتَدِمِينَ] وقف على [مِنْ
أَجْلِ ذَلِكَ]، فالوقفان لا يثبتان معاً، ولا يسقطان معاً كذلك، بل يوقف
على أحدهما ويوصل الآخر، وهذا فيه معنى المعانقة.
رابعا : المصحف المغربي (2)

سلك بعض العلماء المغاربة قديما منهاجا تتبّعوا من خلاله مواضع
الوقف وجمع الكلمات الموقوفة عليها، وتعيينها في مواضع من السّور
وترتيبها حسب المصحف دون تعليل أو شرح أو تعليق، وقد سميّ هذا
المنهج بـ : (التقييد).

وممن اشتهر به من المغاربة محمّد بن أبي جمعة المعروف
بالهبطي (3) صاحب كتاب : (تقييد وقف القرآن الكريم) ، ويعدّ وقف
الهبطي أبرز ظاهرة في التلاوة والمصحف المغربيين، أمّا كونه أبرز
ظاهرة في المصحف المغربي فيتضح من كون علامة (صه) هي الحلية
التي يمتاز بها المصحف المغربي عن غيره من المصاحف الأخرى، وأمّا
كونه أبرز ظاهرة في التلاوة المغربية فذلك واضح من الالتزام الحرفي
به (4)

وقد كانت الغاية من وضع هذا التقييد ما ذكره محقق الكتاب بقوله
: " تنظيم أصوات الجماعة في الحزب الراتب المعهود بالمغرب من عهد

(1) علل الوقوف للسجاوندي ج2ص451.

(2) وأقصد به المصاحف المطبوعة في المغرب العربي الكبير: مصحف وزارة الشؤون
الدينية والأوقاف بالجزائر، ومصحف المملكة المغربية، وتونس وليبيا، وكلها اعتمدت أوقاف
محمّد بن أبي جمعة الهبطي(ت930هـ).

(3) أبو عبد الله محمّد بن أبي جمعة الهبطي منسوب لبلاد الهبط الصماتي الفاسي، مقرئ،
نحوي، فرضي، (ت930هـ-). مقدّمة تحقيق كتاب تقييد وقف القرآن الكريم
للهبطي للحسن بن أحمد وكاك، ص18.

(4) يعرف هذا كلّ من حفظ القرآن في المدارس القرآنية، إذ يكتب الطلبة القرآن في الألواح
مع وضع علامة الوقف (ص) التي هي اختصار كلمة (صه) ويلتزمون بها كذلك في القراءة
الجماعية والتي تسمّى بالحزب الراتب.

الموحدين، لأنّ القراءة الجماعية المنظمة تحتاج إلى تواطؤ القراء على مقاطع معيّنة لئلا تتراح عذدها والابتداء بما بعدهما، وإلا اختلفت الأصوات واضطرب حبل التلاوة وقفا ووصلا، وتلافيا لهذا وضع الهبّطي مراحل معيّنة للوقف في القرآن⁽¹⁾.

وبسببه اختلفت أنظار النقاد المغاربة وغيرهم حول هذا التقييد، فبينما تسامح بعضهم في الثناء عليه وارتضوه جملة وتفصيلا، هناك آخرون تتبّعوا مواضع الضعف فيه فرفضوها ولم يعدّوها صادحة في التلاوة، بل منهم من أنكر هذا التقييد جملة وتفصيلا.

وممن تتبّع مواضع الضعف في هذا التقييد ما ذكره صاحب النجوم الطوالع بقوله : " واعلم أنّ أوقاف الشيخ الهبّطي كلّها مرضية موافقة جارية على قواعد فن القراءات ووقوفه وما تقتضيه العربية وأصولها، نعم هناك وقوف تعدّ بالأصابع استثنائا ووقفه عليها لعدم موافقتها بحسب الظاهر لوقوف علماء القراءة والعربية"⁽²⁾.

ولقد مرّ فيما سبق أنّ الذين قيّدوا أماكن الوقف في المصحف المصري، ومصحف المدينة النبوية لجان أشرفت على تحقيق المصحف المطبوعة بواسطة علامات ورموز بحيث شرحوا رموزهم وبيّنوا المقصود منها باستثناء الهبّطي الذي ترك البيان، إذ اقتصر على رمز واحد في التقييد، ويعدّ عمله هذا قاصرا من أوجه :

- الرمز الواحد (صه)⁽³⁾ لا يفيد ما تفيد الرموز المتعدّدة من بيان مراتب الوقف زيادة على تعيين أماكنه.

- كونه رمزا مسكوتا عنه، فلم يبيّن صاحبه غايته منه لا في داخل المصحف ولا في خارجه كما هو الحال في التعريف بالمصحف المصري الذي ذكر فيه واضع رموزه أنّه أخذها على حسب ما اقتضته المعاني التي ترشد إليها أقوال أئمة التفسير⁽⁴⁾.

- علامة (صه) من ناحية دلالتها اللغوية غير مطابقة للمعنى الاصطلاحي الذي قصد، لأنّ معناها اللغوي : اسكت، والسكت غير الوقف المراد بها في اصطلاح واضعها الذي هو من المتأخرين.

وبناء عليه يمكن القول بأنّ عمل تلك اللجان في المصحف المطبوعة خير من عمل الهبّطي، لأنّ غاية تلك اللجان بيان مراتب الوقف

(1) مقدّمة تحقيق كتاب تقييد وقف القرآن الكريم للهبّطي للحسن بن أحمد وكاك، ص125.

(2) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع للمارغيني ص253.

(3) توضع علامة (صه) على مكان الوقف، وهي لا تدل على أكثر من قولك قف هنا.

(4) المصحف المصري ص524.

بالإضافة إلى تقييد أماكنه، ولأجل ذلك استعملت رموزاً متعددة مرنة مشروحة بينما كانت غاية الهبطي مجرد تقييد أماكن الوقف دون ما تمييز لمراتبه، ولذلك استعمل رموزاً واحداً غير مشروح.

ويتلخص مما سبق اهتمام علماء الوقف والابتداء بهذا العلم اهتمام علمياً وعملياً، علمياً بما خصّه جماعة منهم، وإفرادهم إياه بالتأليف، وعملياً بما بيّنه ووضّحه بوضع مصطلحات في كتبهم، ورموز في المصحف تدل عليه.

وبعد الانتهاء من هذا الفصل النظري، انتقل إلى جانب مهم، وهو الجانب التطبيقي التمثيلي مبيّناً علاقة الوقف وصلته الوثيقة مع المعنى ومتصلاً بالتفسير، وذلك بدراسة بعض رموز الوقف في المصحف الشريف، وهي الوقف المتعاقب، والوقف الجائز مسد توي الطرفين، والوقف الجائز مع أولوية الوصل، والوقف الجائز مع أولوية الوقف، ممثلاً بأمثلة من القرآن الكريم، ومناقشة أقوال علماء الوقف على كل وقف معتمداً على التفسير والمعنى من جهة، وعدم مخالفة وجوه الإعراب من جهة أخرى.

الفصل الثاني : أثر الوقف على علامات المصحف في التفسير

إنّ قارئ القرآن الكريم بحاجة إلى ما يوضّح له مراد كلام الله وفهم معانيه ؛ إذ إنّ معانيه ومقاصده ذات علوم كثيرة، وهي موزعة على آياته بل وكلماته وحروفه ؛ فظهر بذلك الاعتناء بالوقوف وضبطها، تيسيرا لفهمه على قارئه، وروعي فيها ما يراعى في تفسير الآيات، وهذا يظهر العلم بمواقع الجمل، بل تظهر صلة الوقوف بالمعنى، حيث يتمّ الكلام عند انتهاء جملة مستقلة أو قصة أو نحو ذلك، فكان ضبط الوقوف مقدّمة لما يفاد من المعاني، ولا يوفق للصواب في الوقف والوصل إلا من أوتي حظا من علم التفسير.

ولقد اتبعت في تحديد أماكن الوقف عند التمثيل مصحف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المنبثق عن المصحف المصري، لأنّ علاماته محررة ودقيقة.⁽¹⁾

المبحث الأول : وقف المعانقة وأثره في التفسير

أولا : تعريف وقف المعانقة

1- تعريفه في اللغة :

المعانقة في اللغة : من عانق : وضع كلّ من الرّجلين ذقنه على كتف الآخر، وعنقه على عنقه، وضمّه إلى نفسه، وتعانقا واعتنقا فهو عنيقه.

(1) التقرير العلمي لمصحف المدينة، حرره عبد العزيز القارئ، ص51، وجاء فيه ص19-20 ما يلي : " وروعي في تشكيل اللجنة أن تتضمن علماء مختصين في سائر العلوم المتصلة بالمصحف، وهي : التجويد، القراءات، الرسم، الضبط، عد الآي، الوقوف، التفسير، الفقه، اللغة، النحو، والصرف. كما روعي أيضا أن يكون الأعضاء الأساسيون من حفاظ القرآن المتقنين... يعطى كل عضو نسخة من المصحف (الأصل) ؛ فيطالعه على انفراد من أوله إلى آخره، ويسجّل ما يجد من ملاحظات في بيان موقع باسمه، ثمّ تجمع هذه البيانات وتصاغ في بيان موحد بعد حذف المكرر، وعندئذ يجتمع أعضاء اللجنة جميعا لمناقشة هذا البيان الموحد فقرة فقرة ؛ فما أجمع عليه الأعضاء أثبت في بيان نهائي يوقع عليه رئيس اللجنة، ويسلم للمطبعة، حيث يجري تصحيح (الأصل) بموجبه، وطبع نسخة مصححة (تجريبية) تسلم للجنة، لتقوم بالمراجعة مرة أخرى بنفس الطريقة. وقد ختم المصحف أكثر من مائتي مرّة أثناء المراجعة، يقرأ فيها قراءة متأنية، مع الفصح الدقيق للنص القرآني آية آية، وكلمة كلمة، بل حرفا حرفا، وحركة حركة، مع الفحص الدقيق أيضا للاصطلاحات والرموز".


وقيل : المعانقة في المودة، والاعتناق في الحرب، وقد يجوز الاعتناق في المودة كالتعانق.⁽¹⁾


2- تعريفه في الاصطلاح :

وقف المعانقة : " وهو أن يكون الكلام له مقطعان على البديل، كل واحد منهما إذا فرض فيه الوقف به وجب الوصل في الآخر".⁽²⁾

قال ابن الجزري : " قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر".⁽³⁾

وأول من نبه على المراقبة في الوقف الأستاذ أبو الفضل الرازي ، أخذ من المراقبة في العروض.⁽⁴⁾

وعلامة وقف المعانقة أو المراقبة في المصحف الشريف ()

()، وهذه العلامة لا تكون في موضع واحد كما هو الحال في سائر علامات الوقف، بل تكذب على الكلمتين اللتين بينهما معانقة أو مراقبة على التضاد.

ثانيا : أمثلة تطبيقية لوقف المعانقة من خلال المصحف الشريف

1- قوله تعالى [ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ] [البقرة: 02].

ففي هذه الآية الكريمة تراقب بين كلمتي [لَا رَيْبَ]، و [فِيهِ]،

ويصح

الوقف على كل واحدة منهما، لكن إذا وقف على قوله [لَا رَيْبَ]، امتنع

الوقف

على [فِيهِ]، بل توصل بقوله [هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ] .

(1) ينظر : لسان العرب لابن منظور ج4ص444، مختار الصحاح للرازي 383-384.

(2) البرهان في علوم القرآن للزركشي ج1ص443.

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1ص187.

(4) المصدر نفسه ج1ص188.

وإذا لم يقف القارئ على [لَا رَيْبَ]، فله أن يقف على [فِيهِ]، فهو مخير بين الكلمتين، ولا يسوغ له الوقف عليهما معا ؛ لئلا يختل المعنى.
إن لكل وقفٍ تقدير في الإعراب، فالوقف على [لَا رَيْبَ]، باعتبار أن [هُدَى] مرفوع بـ- [فِيهِ]، أو بالابتداء، و [فِيهِ] خبره، ويكون معنى [لَا رَيْبَ] لاشكّ، ويضمّر العائد على [أَلَكْتَبَ] لاتضاح المعنى، وذلك بأن يزوي القارئ خبرا لـ- [لا]، تقديره : لا ريب فيه، [فِيهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ] .

قال الزمخشري (1) : " ولا بدّ للواقف من أن يزوي خبرا " (2) ، واستدل على صحة هذا الوقف بقوله تعالى [قَالُوا لَا ضَيْرَ] [الشعراء : 50]، وقول العرب : لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز. (3)
وهذا الوقف مروى عن نافع وعاصم. (4)
وقيل : هو خبر، ومعناه النهي ؛ أي لا ترتابوا، وتمّ الكلام. (5)
وقيل : هو في موضع نصب على الحال ؛ أي هذا الكتاب حقا، أو غير ذي

شك. (1)

(1) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري الملقب بـ : جار الله، مفسّر، لغوي، نحوي، متكلم، (ت 538 هـ). طبقات المفسرين للسيوطي ص 104، طبقات المفسرين للأندروني ص 172.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1427 هـ/2006م، بيروت لبنان، ج 1 ص 41.

(3) ينظر : ابن جزي الأندلسي، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق رضا فرج الهمامي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1423 هـ/2003م، بيروت لبنان، ج 1 ص 96، محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1421 هـ/2000م، بيروت لبنان، ج 1 ص 32، محمود الأوسدي، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، تحقيق محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1420 هـ/1999م، بيروت لبنان، ج 1 ص 145.

(4) الكشاف للزمخشري ج 1 ص 41.

(5) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى 1420 هـ/2000م، بيروت لبنان ج 1 ص 220، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج 1 ص 178.

وأما الوقف على [فيه] ، فعلى تقدير أنّ [فيه] خبر لـ [لا] ،

ويتعلق

محذوف تقديره : لا ريب كائن فيه⁽²⁾.

وقد ذهب الرازي⁽³⁾ ، وابن كثير⁽⁴⁾ إلى ترجيح الوقف على كلمة [

فيه] ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى [تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ

[السجدة: 02] ، فإنه لا وقف هنا على [لَا رَيْبَ] اتفاقاً⁽⁵⁾ ؛ لأنهم يشترطون

لصحة الوقف صحة الوقف على نظير ذلك الموضع.

وذكر ابن كثير علة أخرى للترجيح فقال : " والوقف على قوله

تعالى [لَا رَيْبَ فِيهِ] ، أولى للآية التي ذكرناها ، ولأنه يصير قوله تعالى [

هُدًى] صفة للقرآن ، وذلك أبلغ من كون فيه هدى " .⁽⁶⁾

قال الطاهر بن عاشور⁽⁷⁾ : " يجوز أن يكون المجرور وهو قوله [

فيه] ، متعلقاً بـ [لَا رَيْبَ] على أنه ظرف لغو ، فيكون الوقف على قوله [

فيه] ، وهو مختار الجمهور على نحو قوله تعالى [وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ

فيه] [الشورى: 07] ، وقوله

[رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ] [آل عمران: 09] " .⁽⁸⁾

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار الفكر، 1421 هـ / 2001 م، بيروت لبنان، ج1 ص20.

(2) المصدر نفسه ج1 ص20.

(3) أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري، مفسر، أصولي، متكلم، (544-606 هـ). طبقات المفسرين للسيوطي ص100، الرازي، التفسير الكبير، قدم له محي الدين الميس، دار الفكر، 1414 هـ / 1993 م، بيروت لبنان، ج1 ص22-23،

(4) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج1 ص70.

(5) لم يذكر أي عالم من علماء الوقف وقفا على لا ريب. ينظر : القطع والانتداف للنحاس ص409، الإيضاح لابن الأنداري ج2 ص876، المكتفَى للداني ص456، علل الوقوف للسجاوندي ج2 ص809، منار الهدى للأشموني ص609، تقييد وقف القرآن للهبطي ص265.

(6) تفسير القرآن العظيم ج1 ص70، ويقارن بـ : التفسير الكبير للرازي ج1 ص22-23.

(7) محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس، (1296 / 1393 هـ). ينظر : الأعلام للزركلي ج6 ص174.

(1) التحرير والتنوير ج1 ص220.

إنّ الاحتجاج بأية السجدة التي ذكرها ابن كثير، وآيتا آل عمران والشورى التي ذكرهما الطاهر بن عاشور لا يصح ، وهما بسبب اختلاف نظم هذه الآيات وآية البقرة، فكل موضع بحسبه.

وأما كون [هُدَى] صفة لـ [أَلَكَيْتَب]، فلم أعثر في كتب

إعراب القرآن من ذكره.

قال الزجاج⁽¹⁾ : " ونصبه من وجهين : أحدهما أن يكون منصوبا على الحال من قولك : القرآن ذلك الكتاب هدى، ويجوز أن يكون انتصب بقولك : لا ريب فيه في حال هدايته، فيكون حالا من قولك : لا شكّ فيه هاديا " ⁽²⁾.

ولأجل ما سبق يظهر أنّ الوقف على [فيه]، ليس مرجّحا على

الوقف على [لَا رَيْبَ]، فكل منهما وجه في اللغة وفي التفسير ؛ فيجوز

الوقف على أحدهما ووصل الآخر، ولكنه يمتنع الوقف عليهما معا.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تعددت آراؤهم في هذين الموضعين على أقوال :

الموضع الأوّل : [لَا رَيْبَ]

الأوّل : تام، وهو قول ابن الأندلسي⁽³⁾، والأشد موني⁽⁴⁾، والأنصاري⁽⁵⁾.

الثاني : كاف، وهو قول النحاس⁽⁶⁾، والداني⁽⁷⁾.

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي⁽⁸⁾.

(2) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج، عالم باللغة والنحو والتفسير، (ت 310هـ). الفهرست لابن النديم ص 84-85.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبد شلبي، دار الحديث، سنة الطبع

1424هـ/2004م، القاهرة مصر ج1ص70، وينظر : مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل

إعراب القرآن، حققه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، الطبعة الثالثة 1423 هـ/2002م،

بيروت لبنان ص40، وإعراب القرآن للنداس ج1ص25، التبيان في إعراب القرآن

للعكبري ج1ص21.

(4) الإيضاح ج1ص488.

(5) منار الهدى ص76.

(6) المقصد ص75.

(1) القطع والانتاف ص44.

(2) المكتفى ص158.

(3) علل الوقوف ج1ص173.

الرابع : وقفه الهبطي تبعا لنافع.(1)
وأولى الأقوال هو القول الأول والثاني، وكونه كافيا أقرب، وهذا لأنّ الجملة مرتبطة بما بعدها من جهة المعنى، فالسباق لا زال في موضوع القرآن، والدليل على هذا الهاء في [فيه] فهي تعود على القرآن.

أمّا التعلّق في اللفظ فهو غير موجود لأنّ الجملة ليست مرتبطة بما بعدها من جهة الإعراب، فخير لا النافية للجنس محذوف تقديره لا ريب فيه.

أمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز فلأنّ موجب الوصل والفصل قد تساويا، فقوله تعالى [فيه] يحتمل أن يكون هو خبر لا النافية للجنس، ويحتمل أن يكون خبرا للمبتدأ [هدى].

الموضع الثاني : [فيه]

الأول : حسن عند ابن الأنباري.(2)

الثاني : تام عند النحاس.(3)

الثالث : التفصيل بين التمام والكفاية، وهو قول الأشموني: " تام إن رفع هدى بالابتداء أو رفع بظرف محذوف غير المذكور تقديره فيه فيه هدى، وكاف إن جعل خبر مبتدأ محذوف أي هو هدى ".(4)
وأولى الأقوال القول الثاني، والثالث وهو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية،

وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ جملة [هدى] مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب بينما لها تعلق من جهة المعنى، لأنّ الحديث عن مزايا القرآن لم يتم بعد.

2- قوله تعالى [قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا

تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ] [المائدة: 26].

(4) تقييد وقف القرآن ص197.

(5) الإيضاح ج1 ص490.

(6) القطع والانتاف ص44.

(7) منار الهدى ص77.

يوجد تعانق في هذه الآية بين كلمتين [عَلَيْهِمْ]، و [سَنَةً]،
ويصح الوقف على كل واحدة منهما، بينما إذا وقف القارئ على [عَلَيْهِمْ]
[، فلا يقف على [سَنَةً]، بل يصلها بما بعدها، وإذا وقف القارئ على [سَنَةً]،
امتنع الوقف على [عَلَيْهِمْ]، بل يصلها بما بعدها، وإذا وقف
القارئ على الكلمتين معا اختل المعنى.
وقد بين مكي بن أبي طالب القيسي (1) علة هذا التعانق في الوقف
بقوله : " [أَرْبَعِينَ] ظرف زمان، والعامل فيه [يَتِيهُونَ] ؛ على
أن تجعل التحريم لا أمد له، فتكون [يَتِيهُونَ] على هذا القول حالاً من
الهاء والميم في [عَلَيْهِمْ]، ولا تقف على [عَلَيْهِمْ] في هذا القول لأذنه
متعلق بالحال إلا أن تجعل [يَتِيهُونَ] منقطعاً مما قبله، فتقف على [عَلَيْهِمْ] .

وإن جعلت للتحريم أمدًا، وهو : أربعون سنة، نصبت [أَرْبَعِينَ]
بـ [مُحَرَّمَةً]، ويكون [يَتِيهُونَ] حالاً من الهاء والميم أيضاً في [عَلَيْهِمْ]
[؛ ولا يجوز الوقف على هذا القول على [عَلَيْهِمْ] البتة لأنها متعلقة
بالحال أيضاً، ولا تقف على [أَرْبَعِينَ سَنَةً]، في هذا القول البتة، وتقف
عليه في هذا القول إن جعلت [يَتِيهُونَ] منقطعاً غير حال " (2).

ومنع الزجاج أن يكون الظرف انتصب بـ [مُحَرَّمَةً] حيث قال : "
أما نصبه بـ [مُحَرَّمَةً] فخطأ، لأن التفسير جاء بآنها محرمة عليهم أبداً،
فنصب أربعين سنة بقوله [يَتِيهُونَ] " (3).

(1) أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد الأندلسي القيسي، مقرئ، مفسر، (355-356)

437 هـ). غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج2 ص309.

(2) مشكل إعراب القرآن ص203-204، وينظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري ج1 ص324.

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج2 ص133-134.

قال الفراء (1): " [أَرْبَعِينَ سَنَةً] منصوبة بالتحريم، ولو قطعت

الكلام فنصبته بقوله [يَتِيهُونَ] كان صوابا ". (2)

وقد ذكر ابن الجوزي (3) خلاف المفسرين فقال : " فذهب الأكثرون، منهم عكرمة، وقتادة (*)، إلى ما قال الزجاج، وأنها حرمت عليهم أبدا، قال عكرمة : فإنها محرمة عليهم أبدا يتيهون في الأرض أربعين سنة، وذهب قوم منهم الربيع بن أنس (**) إلى أنها حرمت عليهم أربعين سنة، ثم أمروا بالسير إليها ". (4)

واختار الطبري (5)، وابن جزي (6) القول بأن العامل في [أَرْبَعِينَ

[، [مُحَرَّمَةٌ]، فقال ابن جزي: " والعامل في أربعين : محرمة على

الأصح، فيجب وصله معه، وقيل العامل فيه [يَتِيهُونَ]، فعلى هذا

يجوز الوقف على قوله [مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ]، وهذا ضعيف لأنه لا حامل على

تقديم المعمول هنا مع أن القول الأول أكمل معنى لأنه لبيان مدة التحريم والتية ". (7)

والذي أميل إليه أن الوقفين كلاهما صحيح، فعلى الأول وهو أن

التحريم كان مؤبدا، لم يدخلوها هم، وإنما دخلها أولادهم، قاله : ابن عباس

(2) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي مولى بني أسد المعروف بالفراء، نحوي، عالم باللغة، (ت207هـ). **الفهرست** لابن النديم ص91.

(3) أبو زكريا الفراء، **معاني القرآن**، قدم له إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ/ 2002م، بيروت لبنان، ج1ص209.

(4) أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي القرشي التيمي البكري، مفسر، فقيه، مؤرخ، (ت597هـ). **طبقات المفسرين** للسيوطي ص50-51.

(*) أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، البصري، ثقة ثبت، (ت117هـ). **تقريب التهذيب** لابن حجر ج2ص130.

(**) الربيع بن أنس البكري، أو الحنفي، بصري، نزل خرسان، له أوهام، (ت140هـ). **المصدر نفسه** ج1ص240.

(5) ينظر : **زاد المسير** لابن الجوزي ج1ص535، **معالم التنزيل** للبغوي 369، **روح المعاني** للألوسي ج6ص382، **تفسير القرآن العظيم** لابن كثير ج2ص539، **فتح القدير** للشوكاني ج1ص562.

(6) **جامع البيان** ج4ص222.

(7) أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي الأندلسي، مقرئ، مفسر، أصولي، فقيه، (693/ 741هـ). **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري، ج2ص83.

(1) **التسهيل لعلوم التنزيل** ج1ص375.

كما نقله عنه القرطبي⁽¹⁾، وعلى الثاني وهو أنّ التحريم كان أربعين سنة، فمن بقي منهم بعد ذلك دخلها، وقد ذكر القرطبي من بقي منهم ومن دخلها فقال : " ولم يبق منهم إلا يوشع و

كالب، فخرج منهم يوشع بذرياتهم إلى تلك المدينة وفتحوها ".⁽²⁾
أقوال علماء الوقف والابتداء :

تعددت آراؤهم في هذين الموضوعين على أقوال :

الموضع الأول : [مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ] ينصب [أَرْبَعِينَ]

الأول : غير تام، وهو قول ابن الأنباري.⁽³⁾

الثاني : تام، وبه قال النحاس حيث قال : " قال يعقوب : هذا الوقف التمام، وكذا قال الأخفش ونافع وأبو حاتم " ⁽⁴⁾، والداني.⁽⁵⁾

الثالث : كاف، وبه قال الأنصاري.⁽⁶⁾

الرابع : وقفه الهبطي.⁽⁷⁾

وأولى الأقوال هو القول الثاني والثالث، وهو قول من حكم بالتمام والكفاية، والحكم بالكفاية أقرب ؛ لأنّ الجملة فيها بيان لمدة التيه الواقع عليهم، وبهذا تكون مرتبطة

بما بعدها من جهة المعنى، فالذين وقع عليهم التيه هم بعض الذين حرم عليهم دخول

المدينة، والدليل على ذلك الضمير (هم) العائد عليهم كما ذكره القرطبي.

أمّا قول ابن الأنباري بأنّه غير تام، فإن قصد به أنّه كاف فقد تمّ الحديث عليه، وإن قصد به بأنّه حسن فهو محل نظر لأنّه لا وجود للتعلق الإعرابي على هذا الوقف.

الموضع الثاني : [أَرْبَعِينَ سَنَةً] منصوب بـ [يَتِيهُونَ]

الأول : تام، وهو قول ابن الأنباري⁽⁸⁾، والداني.⁽⁹⁾

الثاني : كاف، وهو قول الأنصاري.⁽¹⁰⁾

(2) الجامع لأحكام القرآن ج6 ص129.

(3) المصدر نفسه ج6 ص129، وينظر : المكتفى للداني ص237.

(4) الإيضاح ج2 ص616.

(5) القطع والانتشاف ص174.

(6) المكتفى للداني ص238.

(7) المقصد ص246.

(8) تقييد وقف القرآن ص214.

(1) الإيضاح ج2 ص616.

(2) المكتفى ص237.

(3) المقصد ص247.

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي⁽¹⁾.
وكل الأقوال صحيحة، ولكن الحكم بالكفاية هو الأقرب، وهذا لأن
السياق يدل عليه، فالضمير في [يَتِيهُون] يعود على المذكورين قبل،
وبذلك وجد التعلق في المعنى دون اللفظ، أما حكم السجاوندي عليه
بالجواز فلأن موجب الوصل والفصل قد تساويا، فـ[أَرْبَعِينَ سَنَةً] يصلح
لأن يكون ظرفا للتيه بعده وللتحريم قبله.

3- قوله تعالى [يَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا تَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ
قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ
سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ تَحْرِفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ
أُوتِينَا هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتُوهُ فَأَحْذَرُوا...] [المائدة : 41].

تضمنت الآية الكريمة وقفا متعانقا بين كلمتي [قُلُوبُهُمْ]، و[

هَادُوا]،

فمن وقف على كلمة [قُلُوبُهُمْ]، لم يقف على كلمة [هَادُوا]، بل عليه أن
يصلها بقوله تعالى [سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ
]، ومن وقف على كلمة [هَادُوا]، فعليه أن لا يقف على كلمة [قُلُوبُهُمْ]
]، بل يصلها بما بعدها حتى يتم المعنى، فالقارئ لهذه الآية مخير بين
الوقفين، ولا يصح الوقف عليهما معا.

والعلة أن قوله تعالى [سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ] فيه الإعراب التالي

:

الأول : أن يكون مبتدأ وما قبله خبره، والتقدير : من الذين هادوا

قوم سماعون

فتكون الجملة مسد تأنفة، وعليه يكون الوقف على قوله [قُلُوبُهُمْ]،
والابتداء بقوله [وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ]، وهذا لبيان
حال فريق آخر من الناس وهم اليهود.

قال ابن جزري : " ويحتمل أن يكون [وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا] استئنفا

منقطعا مما قبله، و [سَمَّعُونَ] راجع إليهم خاصة " (1).

واختار السجاوندي الوقف على قوله [قُلُوبُهُمْ]، وعلل ذلك بقوله

: " والأول أجود لأن التحريف محكي عنهم، وهو مختص باليهود " (2).

الثاني : أن يكون قوله [وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا]، معطوفا على قوله [

مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ]، وعليه يكون الوقف على قوله [هَادُوا]،

والابتداء بقوله [سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ]،

أي هم سامعون وهو راجع إلى الفئتين المنافقين واليهود (3).

ورجح هذا الوجه من المفسرين السمين الحلبي (4) بقوله : " إلا أن

الوجه الأول

(أي العطف) مرجح بقراءة الضحّاك : سماعين ، على الـ ذمّ بفعل

محدوف، فهذا يدل على أن الكلام ليس جملة مستقلة، بل قوله [وَمِنَ

الَّذِينَ هَادُوا]، عطف على [مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ]، وقوله [

سَمَّعُونَ] مثال مبالغة " (5).

قال الشوكاني : " [الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ] هم

(1) التسهيل لعلوم التنزيل ج1ص382.

(2) علل الوقوف ج2ص453.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي محمد عوض
وأخريين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ/1994م، بيروت لبنان، ج2ص526،
ومدي الدين الأدويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، الطبعة السادسة
1419هـ/1999م، دمشق سوريا، ج2ص229.

(4) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي، مفسر، فقيه،
نحوي، مقرئ، (ت756هـ). ينظر : طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأذرودي
ص287، غاية النهاية لابن الجزري ج1ص153.

(1) الدر المصون للحلبي ج2ص526، ويقارن بـ : روح المعاني للألوسي ج6ص317.

المنافقون [وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا] يعنّي اليهود، وهو معطوف على [من
الَّذِينَ قَالُوا

ءَامَنَّا]، وهو تمام الكلام، والمعنى : أن المسارعين في الكفر طائفة
المنافقين وطائفة
اليهود " (1).

والعطف هو اختيار الداني (2)، ومال إليه الطاهر بن عاشور فقال
: " والظاهر أن الضمير المقدر عائد على الفريقين : المنافقين واليهود،
بقريئة الحديث عن الفريقين " (3).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تعددت آراؤهم في هذين الموضوعين على أقوال :

الموضع الأول : [قُلُوبُهُمْ]

الأول : تام، وبه قال ابن الأنباري (4)، والنحاس حيث قال : " وهذا
مذهب الأخفش ونافع وأحمد بن موسى وأبي حاتم " (5).
الثاني : كاف، وهو قول الداني (6).
الثالث : حسن، وهو قول الأشموني (7).
الرابع : جائز، وبه قال السجاوندي (8).
الخامس : وقفه الهبطي (9).

وأولى الأقوال القول الأول وهو من حكم عليه بالتمام، والقول
الثاني وهو من حكم عليه بالكفاية، والحكم بالتمام هو الأقرب هذا لأن
جملة [وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا] تحتل أن تكون مستأنفة كما ذكره ابن جزي
وحكاه السجاوندي، فهي غير مرتبطة إعرابا بالجملة التي قبلها، أمّا من
حيث المعنى، فالجملة التي قبلها نزلت في شأن المنافقين، وهذه الجملة

(2) فتح القدير للشوكاني ج1ص573.

(3) المكتفى ص240.

(4) التحرير والتنوير ج5ص106.

(5) الإيضاح ج2ص619.

(6) القطع والانتاف للنحاس ص177.

(7) المكتفى ص239.

(8) منار الهدى ص249.

(1) علل الوقوف ج2ص453.

(2) تقييد وقف القرآن ص214.

جاءت في شأن اليهود، فلا وجه لارتباطهما في المعنى، أمّا من حكم بالكفاية فلأنّ الجملتان معطوفتان في المعنى، وهما كذلك معطوفتان بحرف العطف، ولأجل ذلك وُجد التعلّق في الإعراب والتعلّق في المعنى فيصح الحكم عليه بالحسن.

أمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز فهو محل نظر لأدّه اختار الفصل أي الاستئناف على الوصل وهو العطف، وضابط الوقف الجائز عنه أن يتساوى موجبا الوصل والفصل.

الموضع الثاني : [هَادُوا]

الأول : تام، وبه قال النحاس⁽¹⁾، والأنصاري⁽²⁾.

الثاني : كاف، وبه قال الداني⁽³⁾.

الثالث : حسن، وبه قال الأشموني⁽⁴⁾.

والقول المختار هو القول الأوّل وهو من حكم عليه بالتمام، والقول الثاني وهو من حكم عليه بالكفاية، وأميل إلى القول الثاني لأنّ كلمة [سَمَّعُونَ] راجعة في المعنى إلى الفريقيين وهو ما ذكره السمين الحلبي وحكاه الشوكاني، وبذلك وجد التعلّق في المعنى دون اللفظ لأتّهما الجملة مستأنفة وهو ضابط الوقف الكافي، وأمّا من حكم عليه بالحسن فهو محل نظر لعدم وجود التعلّق في اللفظ.

4- قوله تعالى [وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى

أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا

غَافِلِينَ] [الأعراف: 172].

وضعت علامة التعانق في المصحف على كلمتين [بَلَىٰ]، و

شَهِدْنَا]، وإذا وقف القارئ على الأولى منهما وجب عليه وصل الثانية

بما بعدها ؛ وإذا وقف على الثانية امتنع الوقف على الأولى، بل يصلها بها، ولا يجوز الوقف عليهما في آن واحد.

(3) القطع والانتشاف ص 176.

(4) المقصد ص 250.

(5) المكتفى ص 240.

(6) منار الهدى ص 249.

والسبب في ذلك اختلاف المفسرين في قوله تعالى [شَهَدْنَا] هل هو من كلام الملائكة، أو من كلام الذرية؟ على قولين :
القول الأول : أن قوله تعالى [شَهَدْنَا] من كلام الملائكة.

قال القرطبي : " ويكون [شَهَدْنَا] من قول الملائكة لما قالوا [بَلَى] قال الملائكة [شَهَدْنَا أَنْ تَقُولُوا] أي لئلا تقولوا، وقيل : معنى ذلك أنهم لما قالوا بلى، فأقروا له بالربوبية، قال الله تعالى للملائكة : اشهدوا قالوا شهدنا بإقراركم لئلا تقولوا، وهذا قول مجاهد والضحاك والسدي ".⁽¹⁾، فـ [بَلَى] تمام كلام بني آدم، وعليه يحسن الوقف عليها.

وفي قوله تعالى [تَقُولُوا] قراءتان متواترتان، فقرأ أبو عمرو بن العلاء بالياء على الغيبة، والباقون بالتاء على الخطاب.⁽²⁾
والقراءة بالتاء تناسب هذا القول، لأن [أَنْ] متعلقة بما بعد [

بَلَى] من

قوله [شَهَدْنَا].⁽³⁾

القول الثاني : أن قوله تعالى [شَهَدْنَا] من كلام الذرية.

قال القرطبي : " وقال ابن عباس وأبي بن كعب : قوله [شَهَدْنَا] هو من قول بني آدم ؛ والمعنى : شهدنا أنك ربنا وإلهنا، وقال ابن عباس : أشهد بعضهم على بعض ".⁽⁴⁾

و [أَنْ] تعلق بمحذوف أي : فعلنا ذلك لئلا تقولوا، فلا يوقف

على [بَلَى] لتعلق ما بعدها بما قبلها.⁽¹⁾

(1) ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج7 ص303، الوقف على كلاً وبلى في القرآن لابن أبي طالب القيسي ص80-81، تفسير الرازي ج8 ص56.

(2) ينظر : السبعة لابن مجاهد ص298، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي ص293.

(1) المكتفى للداني ص280، الوقف على كلاً وبلى لابن أبي طالب القيسي ص81.

(2) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج7 ص303، وينظر : أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423 هـ - 2002 م، بيروت لبنان ص500، زاد المسير لابن الجوزي ص2 ص167.

ورجّح الطبري⁽²⁾ الوقف على [شَهَدْنَا]، وذكر أن هذا خبر من الله عن قيل بعض بني آدم لبعض، حين أشهد الله بعضهم على بعض. وممن اختار هذا القول ابن جزري حيث قال : " [قَالُوا بَلَى شَهَدْنَا] قولهم : بلى إقرار منهم بأن الله ربهم، فإنّ تقديره أنت ربنا ".⁽³⁾ والقراءة بالياء تناسب هذا القول، لأنّ [أُن] متعلّقة بما قبل [بَلَى] من قوله [وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ].⁽⁴⁾

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الموضع الأوّل : [بَلَى]

الأوّل : كاف، وبه قال الأشموني.⁽⁵⁾
الثاني : تام وبه قال الأنصاري⁽⁶⁾، وقال النحاس : " هذا التمام"⁽⁷⁾، وقال الداني : " وهو قول : نافع و محمد بن عيسى^(*) و القتيبي^(**) و الدينوري^(***) ".⁽⁸⁾

الثالث : جائز، وهو قول السجاوندي.⁽⁹⁾

الرابع : وقفه الهبطي.⁽¹⁰⁾

وأولى الأقوال هو القول الثاني وهو من حكم عليه بالتمام، لأنّ الوقف على [بَلَى] لا تعلّق له بما بعده، لا لفظاً ولا معنًى⁽¹⁾، لأنّه انتهاء كلام الذرية كما نص عليه القرطبي.

(3) علل الوقوف للسجاوندي ج2ص522، منار الهدى للأشموني ص314.

(4) جامع البيان ج9ص141

(5) التسهيل لعلوم التنزيل ج2ص101.

(6) ينظر : المكتفى للداني ص280، الوقف على كلاً وبلى لابن أبي طالب القيسي ص81.

(7) منار الهدى للأشموني ص315.

(1) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص314.

(2) القطع والانتشاف ص222.

(*) أبو عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم، مقرئ، لغوي، أذف في الوقف والابتداء، (ت253هـ). غاية النهاية لابن الجزري ج2ص223.

(**) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم المروزي الدينوري، عالم باللغة، والنحو، وغريب القرآن، والشعر، والفقهاء، (ت276هـ). الفهرست لابن النديم ص105.

(***) أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد البغدادي الدينوري، مقرئ، ثقة، (ت336هـ). غاية النهاية لابن الجزري ج1ص44.

(3) المكتفى للداني ص278.

(4) علل الوقوف ج2ص522.

(5) تقييد وقف القرآن ص223.

الموضع الثاني : [شَهَدْنَا]:

الأول: تام، وبه قال الأشموني⁽²⁾، وقال النحاس : " وهو قول أبي حاتم وأحمد بن موسى ".⁽³⁾
الثاني : كاف، وبه قال الأنصاري⁽⁴⁾، والداني.⁽⁵⁾
والقولان صحيحان، والذي أميل إليه هو الحكم عليه بالكفاية لأنّ [أ ب] تعلقت بما قبلها من جهة المعنى، وهو ما ذهب إليه الطبري واختاره ابن جزي.

5- قول ه تع الى [أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ^{*} وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ] [إبراهيم: 09].

في هذه الآية تراقب بين كلمتين [وَثَمُودَ^ش]، و [بَعْدِهِمْ^ش]، وعلّة

هذا

التعاقب إعراب جملة [وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ]، ففيها وجهان⁽⁶⁾ :

الوجه الأول : أنّ جملة [وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ] في محل رفع مبتدأ

، وجملة [لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ] في محل رفع خبر، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر هي الجملة المعترضة.

ويجوز أن يكون [وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ] مستأنفا.⁽⁷⁾

(6) منار الهدى ص314.

(7) المصدر نفسه ص314.

(8) القطع والانتفاف للنحاس ص222.

(9) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص315.

(10) المكتفى ص278.

(1) ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، بعناية صدقي محمد جميل، دار الفكر، 1413 هـ-1992م، بيروت لبنان، ج6ص312، الكشاف للزمخشري ج1ص398، الدر المصون للحلبي ج4ص253، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ج2ص82، إعراب القرآن وبيانه للدرويش ج4ص130.

(2) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ج2ص82.

وعليه يحسن الوقف على [وَثَمُودٌ^١] .

قال الألويسي (1): " والمعنى على الوجهين أنهم من الكثرة بحيث لا يعلم عددهم إلا الله " (2).

الوجه الثاني : أن تكون معطوفة على الموصول الأول [الَّذِينَ

[، أو على

[قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ]، وتكون جملة [لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ] جملة معترضة،

وبهذا يحسن الوقف [وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ^٢] .

قال الألويسي : " [وَثَمُودٌ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ^٣] أي من بعد هؤلاء

المذكورين عطف على قوم نوح وما عطف عليه، وقوله [لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ

[اعتراض " (3).

وممن اختار هذا الوجه الطاهر بن عاشور حيث قال : " وجملة [

لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ] معترضة بين [وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ^٤] وبين جملة [

جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ] الواقعة حالاً من [وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ^٥]، وهو و

كناية عن الكثرة التي

يستلزمها انتفاء علم الناس بهم " (4).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تعددت آراؤهم في هذين الموضعين على أقوال :

الموضع الأول : [وَثَمُودٌ^٦]

الأول : تام، وبه قال ابن الأنباري (5)، والنحاس حيث قال : " فإنّ

هذا التمام عند أبي حاتم " (6)، والداني (7)، والأنصاري (1).

(3) أبو الثناء شهاب الدين محمود أفندي الألويسي البغدادي، مفسر، محدث، فقيه أصولي، (ت 1270هـ).

مقدمة تفسيره ص 06.

(4) روح المعاني للألويسي ج 13 ص 242.

(1) روح المعاني ج 13 ص 241.

(2) التحرير والتنوير ج 12 ص 228.

(3) الإيضاح ج 2 ص 739.

(4) القطع والانتاف ص 282.

(5) المكتفى ص 339.

الثاني : كاف، وبه قال الأشموني.(2)

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.(3)

فعل على الوجه الأول وهو وأن جملة [وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ] جملة

مستأنفة، فالتعلق في الإعراب بما بعد الوقف غير موجود، وبالتالي فالوقف تام وهو قول من سبق من علماء الوقف والابتداء، وكونه كافيا هو الأقرب لأن الضمير في [وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ] يعود على من ذكر قبل.

أما حكم السجاوندي عليه بأنه مطلق فلأن ضابط الوقف المطلق عنده أن يحسن الابتداء بما بعده، وهذا إذا وقف القارئ على [وَثَمُودٌ]

فإنه يحسن الابتداء بما بعده،

لأن [وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ] مبتدأ.

الموضع الثاني : [بَعْدِهِمْ]

الأول : تام، وبه قال النحاس.(4)

الثاني : كاف، وبه قال الأشموني(5)، والأنصاري.(6)

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.(7)

الرابع : وقفه الهبطي.(8)

والقول الأول والثاني هو الأقرب في الحكم ، وكونه كافيا أقرب ،

لأن الضمير (هم) في [لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ] يعود على قوم نوح وعاد

وتمود والذين من بعدهم، وبذلك وجد الرابط في المعنى دون اللفظ، وهو ضابط الوقف الكافي كما سبق.

أما حكم السجاوندي عليه بأنه مطلق فكذلك لأن ضابطه موجود ،

وهو حسن الابتداء بما بعد الوقف وهو الجملة الفعلية [لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ]

(6) المقصد ص415.

(7) منار الهدى ص415.

(8) علل الوقوف ج2ص622.

(1) القطع والانتناف ص282.

(2) منار الهدى ص415.

(3) المقصد ص416.

(4) علل الوقوف ج2ص622.

(5) تقييد وقف القرآن ص235.

المبحث الثاني : الوقف الجائز مستوي الطرفين وأثره في التفسير

أولاً : تعريف الوقف الجائز

1- تعريفه في اللغة :

الجائز : اسم فاعل من جاز، يقال : جاز المكان، يجوزه جوازا، وجاوزه جوازا، وجازه، أي : صار فيه وسلكه، وجوزت الشيء وتجاوزته : تعدّيته، وتجاوزت عن الشيء : عفوت عنه وصفحته. ويقال : أجازته، أي : خلفه وقطعه، وأجازته : أنفذه، يقال : أجزيت العقد جعلته جائزا نافذاً، وأجاز رأيه وجوزه : أنفذه، وجوز له ما صدعه، وأجاز له : أي سوّغ له ذلك.⁽¹⁾

2- تعريفه في الاصطلاح :

الوقف الجائز : هو ما يجوز فيه الوصل والفصل ؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين⁽²⁾، ومعناه : هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها، أو بما قبلها تعلقاً لفظياً أو معنوياً على سبيل الجواز، أي تساوى فيها موجب الوصل مع موجب الوقف من غير ترجيح أحدهما على الآخر. ويرمز للوقف الجائز في المصحف الشريف برمز (ج)، والذي نهج منهج الوقف الجائز من الأئمة هو السجاوندي حيث أورده في كتابه، ووضع له علامة (ج) الدالة عليه.⁽³⁾

ثانياً : أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف

1- قوله تعالى [لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا

أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا] [النساء: 162].

تضمنت الآية القرآنية وقفان جائزان :

(1) ينظر : لسان العرب لابن منظور ج1ص486، مختار الصحاح للرازي ص111.

(2) علل الوقوف للسجاوندي ج1ص128.

(3) المصدر نفسه ج1ص169.

الوقف الأول : قوله تعالى [قَبْلِكَ]، وعلته أن جملة [وَالْمُقِيمِينَ]

الصَّلَاةِ [تصلح أن تنصب على المدح، أي : أمدح المقيمين الصلاة. قال الأشموني : " وهو قول سديويه والمحققين " (1)، وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على قوله [مِنْ قَبْلِكَ] والابتداء بـ [وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةِ] .

وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات، لبيان فضل الصلاة على غيرها. (2)

ويجوز أن تكون جملة [وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةِ] معطوفة على الضمير [مِنْهُمْ]، أي : لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة، ويجوز أن يكون معطوفا على الكاف في [إِلَيْكَ] أي : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة وهم الأنبياء، ويجوز أن تكون معطوفة على [مَا] في [بِمَا أَنْزَلَ] أي : يؤمنون بما أنزل إلى محمد μ ، وبالمقيمين.

قال السمين الحلبي : " ويعزى هذا للكسائي " (3).

وعلى هذه الأوجه الثلاثة، فليس قوله [مِنْ قَبْلِكَ] بوقف. (4)

واختلف المفسرون في [وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةِ] ، فذهب ابن عطية (5)،

و الزمخشري (6) إلى أنهم : الأنبياء.

واختار الطبري (7) بأنهم الملائكة لدوامهم على الصلاة والتسبيح

والاستغفار.

(1) منار الهدى ص234.

(2) المصدر نفسه ص234.

(3) الدر المصون للحلبي ج2 ص462.

(4) منار الهدى ص234، وينظر : الدر المصون ج2 ص462، زاد المسير ج1 ص497.

(5) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423هـ/ 2002م، بيروت لبنان ص499، وهو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطية الغرناطي، فقيه، مفسر، (480-541هـ). طبقات

المفسرين للسيوطي ص50-51.

(6) الكشف ج1 ص453.

(7) جامع البيان ج6 ص34.

فالوصل على وجه العطف، تساوى مع الفصل على وجه المدح، ولذلك حُكم بالجواز في هذا الموضوع.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضوع على قولين:

الأول : كاف، وهو قول النحاس⁽¹⁾.

الثاني : حسن، وهو قول الأئمة⁽²⁾، والنحاس⁽³⁾، والأنصاري⁽⁴⁾.

والقولان يحملان على وجهي الإعراب السابق، فمن حكم عليه بأنه وقف حسن لأن الواو عاطفة، والعطف رابط إعرابي، ومن حكم عليه بأنه وقف كاف لأنه إذا انتصب [وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ] على المدح، فالتعلق

في المعنى موجود وهو عود ضمير [وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ] على [الرَّاسِخُونَ] .

الوقف الثاني : قوله تعالى [وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ]، وعلته أن جملة

[وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ] تصلح أن تكون جملة مستأنفة، وإما أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وهم المؤتون، أو مبتدأ خبره [أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا]، وعلى هذا

يجوز الوقف على [الصَّلَاةَ] والابتداء بقوله [وَالْمُؤْتُونَ ..]⁽⁵⁾.

واختار الطبري⁽⁶⁾ والشوكاني أن يكون العطف على [وَالْمُؤْتُونَ] .

[

(2) القطع والانتفاف ص167.

(3) منار الهدى ص234.

(4) القطع والانتفاف ص168.

(5) المقصد ص235.

(6) ينظر : أبو البركات ابن الأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت لبنان ص238، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ج1 ص309، الدر المصون للحلي ج2 ص463، تفسير الطبري ج6 ص34، فتح القدير للشوكاني ج1 ص528.

(7) جامع البيان ج6 ص35.

قال الشوكاني : " [وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ] عطفاً على [وَالْمُؤْمِنُونَ] ، لا على قول سيبويه أنّ (المؤتون الزكاة) مرفوع على الابتداء، أو على تقدير مبتدأ محذوف، أي : هم المؤتون الزكاة " (1) .
وليس بوقف إذا عطف قوله [وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ] على قوله [الرَّاسِخُونَ] . (2)

وهذا حتى لا يفصل بين جملة المعطوف و المعطوف عليه.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم ينص علماء الوقف على الحكم في هذا الموضوع ، سوى أبي جعفر النحاس الذي حكم عليه بأنه تام (3) ، ووقفه الهبطي كعادته بدون ذكر نوعه (4) .
والذي أميل إليه هو الحكم عليه بأنه حسن لأنّ الواو عاطفة، والعطف رابط إعرابي، أمّا كون جملة [وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ] مستأنفة فيكون تاماً، كما حكم عليه النحاس.

2- قوله تعالى [يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْحٌ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ] [الأعراف: 187].

إنّ الوقف الجائز في هذه الآية هو آخر قوله [لَا يُجِيبُهَا لَوْحٌ إِلَّا هُوَ] ، وعلته أنّ جملة [ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ] هل هي جملة مستأنفة (5) جديدة، أو أو هي من تنمة الكلام السابق.

وفي [ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ] : " أربعة أقوال :

أحدها : ثقل وقوعها على أهل السماوات والأرض، قاله ابن عباس، ووجهه أنّ الكلّ يخافونها، محسنهم ومسيئهم.

(1) فتح القدير ج1ص528.
(2) منار الهدى للأشموني ص235.
(3) القطع والانتاف ص168.
(4) تقييد وقف القرآن ص213.
(5) إعراب القرآن وبيانه للدرويش ج3ص84.

الذاني: عظم شد أنها في السماوات والأرض، قاله عكرمة، ومجاهد، وابن جريج^(*).

الثالث : خفي أمرها، فلم يعلم متى كونها، قاله السدي.

الرابع : أن [في] بمعنى (على) فالمعنى : ثقلت على السماوات والأرض، قاله قتادة⁽¹⁾.

واختار الطبري⁽²⁾، والفراء⁽³⁾ أن يكون معنى [ثَقَلَتْ فِي السَّمَوَاتِ

[، أي ثقل
علمها.

قال الشوكاني : " [ثَقَلَتْ فِي السَّمَوَاتِ] وهذه الجملة كالتي قبلها في

التقرير " .⁽⁴⁾

وتبعه الألووسي فقال : " [ثَقَلَتْ فِي السَّمَوَاتِ] : استئناف كما قبله

مقرر لما سبق " .⁽⁵⁾

أقوال علماء الوقف والابتداء:

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على

أقوال :

الأول: تام، وهو قول نافع، نقله النحاس⁽⁶⁾.

الثاني : كاف، وهو قول الداني⁽⁷⁾، والأشموني⁽⁸⁾.

الثالث : حسن، وبه قال الأنصاري⁽⁹⁾.

الرابع : مطلق، وهو قول السجاوندي⁽¹⁰⁾.

الخامس : وقفه الهبطي⁽¹⁾.

(*) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي م ولاهم، المكي، ثقة، فقيه فاضل، (ت150هـ). تقريب التهذيب لابن حجر ج1ص482.

(1) زاد المسير ج2ص175، وينظر : تفسير ابن عطية ص766، التسهيل لعلوم التنزيل ج2ص105.

(2) جامع البيان ج9ص166.

(3) معاني القرآن ج1ص268.

(4) فتح القدير ج1ص797.

(5) روح المعاني ج9ص177.

(6) القطع والانتفاف ص224.

(1) المكتفى ص282.

(2) منار الهدى ص316.

(3) المقصد ص317.

(4) علل الوقوف للسجاوندي ج2ص526.

والقول الثاني هو القول المختار، وهو من حكم عليه بالكفاية، فلكون الجملة [ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ] مستأنفة كما ذكره الألوسي، فالتعلق الإعرابي منعدم، وأما كونها مقررة لما قبلها كما ذكره الشوكاني، فوجد التعلق في المعنى، فالتاء الساكنة في الفعل [ثَقُلَتْ] تعود على [أَسَاعَةَ] قبلها، فالسياق لم يتم بعد.

3- قول ه تع الى [وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ^ع وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا] [الفرقان: 48].

ف الوقف على كلمة [رَحْمَتِهِ ^ع] في قول ه تع الى [بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ^ع] وقف جائز، وقد بين السجاوندي علة جواز الوقف الجائز بقوله : " للعدول " (2).

أي عدول الخطاب من الغيبة إلى التكلم ، وهذه علة جواز الوقف، أمّا علة جواز الوصل، فهي اتحاد مقصود الكلام، حيث إنّ الكلام لا يزال في ذكر تعداد الآيات الدالة على توحيد الله (3).

أقوال علماء الوقف والابتداء:

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

- الأول : كاف، وبه قال الأشموني. (4)
- الثاني : صالح، وبه قال الأنصاري. (5)
- الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي. (6)
- الرابع : وقفه الهبطي. (7)

(5) تقييد وقف القرآن الكريم ص223.
(6) علل الوقوف للسجاوندي ج2ص750.
(7) وهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، الطبعة الأولى 1411هـ/ 1991م، بيروت لبنان ج19ص79.
(1) منار الهدى ص551.
(2) المقصد ص551.
(3) علل الوقوف للسجاوندي ج2ص750.
(4) تقييد وقف القرآن ص255.

والحكم بالكفاية هو القول المختار ، وهذا لأنّ سياق الحديث عن أدلة وجود الله تعالى لم تتمّ بعد ، ولأجل هذا وجد التعلّق في المعنى دون اللفظ، وأما حكم السجاوندي عليه بالجواز فبسبب تساوي علة الوصل وعلة الوقف كما سبق.

4- قوله **ه** **تع** **الى** [لِيَسْئَلَ الصّٰدِقِيْنَ عَن صِدْقِهِمْ ^ع وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِيْنَ عَذَابًا أَلِيْمًا

[الأحزاب:08].

فالوقف على قوله [صِدْقِهِمْ ^ع] جائز ؛ لأنّ جملة [وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِيْنَ

عَذَابًا أَلِيْمًا] تحتل وجهين⁽¹⁾ من الإعراب :

الوجه الأول : أن تكون جملة مستأنفة سديقت لبيان ما أعدّه الله للكافرين، وهي جملة مبدوءة بفعل ماض [وَأَعَدَّ]، ولأنّ الماضي لا ينعطف على المستقبل⁽²⁾ ؛ وعلى هذا يجوز الوقف على قوله [صِدْقِهِمْ ^ع]، والابتداء بقوله [وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِيْنَ] .

الوجه الثاني : أن يكون قوله **ه** **تع** **الى** [وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِيْنَ] كما قال

الشوكاني :

" معطوف على ما دلّ عليه [لِيَسْئَلَ الصّٰدِقِيْنَ] إذ التقدير : أذاب

الصادقين، وأعدّ للكافرين، ويجوز أن يكون معطوفا على [أَخَذْنَا

[الأحزاب:07]، لأنّ المعنى : أكدّ على الأنبياء الدعوة إلى دينه، ليثيب المؤمنين، وأعدّ للكافرين، وقيل : إنّه قد حذف من الثاني ما أثبت مقابله في الأول، ومن الأول ما أثبت مقابله في الثاني، والتقدير : ليسأل الصادقين عن صدقهم، فأثابهم، ويسأل الكافرين عما أجابوا به رسالهم، وأعدّ لهم عذابا أليما"⁽³⁾.

(5) ينظر : الدر المصون للحلي ج5ص404، الفتوحات الإلهية للجمل ج6ص154-155، فتح القدير للشوكاني ج2ص490، روح المعاني للألوسي ج21ص207.

(6) علل الوقوف للسجاوندي ج3ص816.

(1) فتح القدير للشوكاني ج2ص490.

وعلى هذا الوجه من الإعراب يجوز وصل قوله [صِدْقِهِمْ] بقوله

[وَأَعَدَّ]

لِلْكَافِرِينَ] .

أقوال علماء الوقف والابتداء:

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على

أقوال :

الأول : كاف، وبه قال النحاس⁽¹⁾، والداني⁽²⁾.

الثاني : حسن، وبه قال ابن الأنباري⁽³⁾، والأشد موني⁽⁴⁾،

والأنصاري⁽⁵⁾.

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي⁽⁶⁾.

الرابع : وقفه الهبطي⁽⁷⁾.

وهذه الأقوال تحمل على وجهي الإعراب المذكور قبل، فالحكم

بالكفاية للنحاس والداني فسببه وجود التعلق في المعنى لأنّ جملة [وَأَعَدَّ]

لِلْكَافِرِينَ] مستأنفة، ولأنّ سياق الآية لم يتم بعد، فهي نتيجة ما سبق.

أمّا الحكم بالحسن فسببه وجود التعلق في الإعراب لأنّ جملة [

وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ] معطوفة على ما سبق، والعطف رابط إعرابي، فوجوده

يجعل الوقف حسنا.

أمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز فسببه جواز الوصل، والوقف

على قوله [صِدْقِهِمْ] جوازا مستوي الطرفين.

5- قول هـ تع الى [قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَجَجَعُ لَكُمْ سُلْطَنًا فَلَا يَصِلُونَ

إِلَيْكُمْ بِأَيِّتِنَا أَنْتُمْ وَمَنْ اتَّبَعَكُمْ أَلْغَلِبُونَ] [القصص: 35].

(2) المقصد ص412.

(3) المكتفى ص457.

(4) الإيضاح ج2 ص841.

(5) منار الهدى ص614.

(6) المقصد ص614.

(7) علل الوقوف ج3 ص816.

(8) تقييد وقف القرآن ص266.

موضع الوقف الجائز في هذه الآية هو كلمة [إِيكُمَا]، وسببه كما بينه السجاوندي بقوله : " أي لا يصلون إليكما بسبب آياتنا ". (1)
ويجوز أن يكون [بِأَيَّتِنَا] (2):

1- متعلقا بمدحوف، تقديره : اذهبوا بآياتنا على نحو ما قدر في قوله تعالى [وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِقِينَ] [النمل:12]، أي : اذهبوا في تسع آيات، وقد صرح بذلك في قوله تعالى [قَالَ كَلَّا ۚ فَآذَنَّا بِأَيَّتِنَا ۚ إِنَّآ مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ] [الشعراء:15].

2- متعلقا بما قبله، ويجوز أن يكون [وَجَعَلُ لَكُمْ سُلْطَنًا] ، أي : " سلطانا عليهم بآياتنا حتى تكون رهبتهم منكما آية من آياتنا ". (3)
ويجوز أن يتعلق بـ [فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا]، والمعنى كما قال ابن الجوزي : " تمتنعان منهم بآياتنا وحججنا فلا يصلون إليكما ". (4)
3- متعلقا بما بعده، وهو قوله [أَلْغَلْبُونَ]، والمعنى : بآياتنا أنتما

ومن اتبعكما الغالبون، أي : تغلبون بآياتنا. (5)
وهو اختيار الطبري (6)، وذكر ابن كثير أن هذا المعنى صحيح. (7)
صحيح. (7)
قال الطاهر بن عاشور : " وتقديم المجرور على متعلقه في هذا الوجه للاهتمام بعظمة الآيات التي سيعطيانها ". (8)

(1) علل الوقوف ج2ص780.

(2) ينظر : جامع البيان ج20ص89-90، الجامع لأحكام القرآن ج13ص297، البحر المحيط ج8ص305، الدر المصون ج5ص345، روح المعاني ج20ص383، فتح القدير ج2ص400.

(3) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ج20ص54.

(4) زاد المسير لابن الجوزي ج3ص384.

(1) زاد المسير لابن الجوزي ج3ص384.

(2) جامع البيان ج20ص90.

(3) تفسير القرآن العظيم ج5ص281.

(4) التحرير والتنوير ج20ص54.

4- ويجوز أن يكون قسما، جوابه : لا يصلون، مقدما عليه، أو من لغو القسم، وهو قول الزمخشري⁽¹⁾، وهو تأكيد لهما بأثهما الغالبون وتثبيتا لقلوبهما، وتعقبه أبو حيان⁽²⁾ بقوله : " فإذ لا يستقيم على قول الجمهور، لأنّ جواب القسم لا تدخله الفاء، وأمّا قوله : أو من لغو القسم، فكأنه يريد والله أعلم : إنّه لم يذكر له جواب، بل حذف لدلالة عليه، أي : بآياتنا لتغليّن " .⁽³⁾

قال محي الدين الدرويش : " ولا أرى موجبا للترجيح في هذه الأوجه، فاختر منها ما ترى ترجيحه " .⁽⁴⁾
وعلى الوجوه كلها، فالآيات تشمل الآيات المشاهدة مثل الآيات التسع، والخفية

كصرف قوم فرعون عن الإقدام على أذاهما.⁽⁵⁾

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على قولين :

الأوّل : تام، وبه قال الأخفش نقله عنه النحاس⁽⁶⁾، وهو قول الأشموني⁽⁷⁾، والأنصاري.⁽⁸⁾

الثاني : جائز، وبه قال السجاوندي.⁽⁹⁾

والأقوال كلها تحمل على الإعراب المذكور آنفا، فمن حكم عليه بالتمام، فلأنّ قوله [بِعَايَتِنَا] متعلق بما بعده ، وهو قوله [أَلْعَلُّونَ] وهو اختيار الطبري ، أو هو قسم، وهو ما ذكره الزمخشري، وبذلك انقطع الكلام لفظا ومعنى.

أمّا من حكم عليه بالجواز وهو السجاوندي، فهو على وجه الإعراب الثاني والثالث.

(5) الكشاف ج2ص309.

(6) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، عالم باللغة والتفسير، (654-745هـ). غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج2ص285.

(7) البحر المحيط لأبي حيان ج8ص305.

(8) إعراب القرآن وبيانه ج5ص611.

(9) ينظر : التحرير والتنوير ج20ص54.

(1) القطع والانتشاف 387.

(2) منار الهدى ص582.

(3) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص583.

(4) علل الوقوف ج2ص780.

6- قوله تعالى [ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ] [مريم 34].

موضع الوقف الجائز في هذه الآية كلمة [ابْنُ مَرْيَمَ]، وسببه قوله تعالى [قَوْلَ الْحَقِّ] بعده، حيث وردت فيه قراءتان، واحدة بالنصب في [قَوْلَ]، و أخرى بالرفع⁽¹⁾.

فمن رفع جاز له الوقف مستأنفا على تقدير : هو قول الحق، وجاز له الوصل أيضا على أن يكون [قَوْلَ] بدلا لعيسى، وهذا لعدم الفصل بين البديل والمبدل منه، ومن نصب جاز له الوصل حالا على نية التذوين، أي : قولا حقا، والعامل معنى الإشارة في [ذَلِكَ]، وجاز له الوقف مستأنفا على تقدير : أقول قول الحق⁽²⁾. وقد أورد المفسرون⁽³⁾ هذه الأوجه من الإعراب ومعانيها، فالرفع فالرفع في [قَوْلَ] لسببين :

1- أنه خبر مبتدأ محذوف، أي : هو قول الحق الذي لا ريب فيه، فنسبته إلى أمه فقط قول الحق، والضمير المقدر (هو) للكلام السابق، أو لتمام القصة.
قال مكي بن طالب القيسي : " وقيل : إنّ (هو) المضمر كناية عن عيسى
ن ؛ لأنه بكلمة الله جلّ وعزّ كان، وقد سمّاه الله كلمة، إذ بالكلمة تكوّن " (4).

فسمي ن ب (قول الحق) كما سمي (كلمة الله)⁽⁵⁾.

(5) فقرأ عاصم، وابن عامر بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع. ينظر : كتاب السبعة لابن مجاهد ص409، إتحاف فضلاء البشر للبنا ص377.
(6) المصدر السابق للسجاوندي ج2 ص680.
(1) ينظر : جامع البيان ج16 ص98، تفسير البغوي ص802، تفسير الرازي ج11 ص218، زاد المسير ج3 ص131، الدر المصون للحلبي ج4 ص506، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج11 ص112.
(2) مشكل إعراب القرآن ص430.
(3) فتح القدير للشوكاني ج2 ص69.

2- أنه بدل ، أو خبر بعد خبر لـ [ذَلِكْ] ، أو هو الخبر و [عَيْسَى]

[بدل أو عطف بيان، والمراد في جميع ذلك : كلمة الله تعالى. (1)

أما النَّصْب في [قَوْلِكَ] فبسببين :

1- أن يكون مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة، كقولك : هو عبد الله الحقُّ لا الباطل، أي : أقول قول الحقِّ، فالحقُّ : الصدق، أي أن هذا الإخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ليس منسوبا لغيرها، أي إنها ولدته من غير مس بشر، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته. (2)

2- أن يكون منصوبا على الحال من [عَيْسَى] ، وسمي قولا كما

سمي كلمة لأنه عنها نشأ. (3)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على

أقوال :

الأول : تام، وبه قال يعقوب، نقله عنه النحاس. (4)

الثاني : كاف، وبه قال الأشموني (5)، في قراءتي الضمِّ والرفع،

والأنصاري (6) في قراءة النَّصْب.

الثالث : ممنوع، وبه قال أيضا الأشموني (7)، إذا رفع بدلا، ومنعه

كذلك الأنصاري (8)، والداني (9) إذا نصب مصدرا.

الرابع : جائز، وبه قال السجاوندي. (10)

الخامس : وقفه الهبطي. (11)

إن الأحكام كلها تحمل على الإعراب السابق، فمن حكم عليه

بالتمام، فبسبب قراءة الرفع على الاستئناف لأن الجملة لا تعلق لها بما

بعدها لفظا ولا معنى.

(4) روح المعاني للألوسي ج16ص544.

(5) البحر المحيط لأبي حيان ج7ص260.

(6) روح المعاني للألوسي ج16ص544.

(1) القطع والانتفاف ص316.

(2) منار الهدى ص478.

(3) المقصد ص478.

(4) منار الهدى ص478.

(5) المقصد ص479.

(6) المكتفى ص375.

(7) علل الوقوف ج2ص680.

(8) تقييد وقف القرآن ص245.

أمّا من حكم عليه بالكفاية في قراءة الرفع، فلأنّ [قَوَّك] خبر مبتدأ محذوف، وهي جملة مستأنفة، غير أنّ التعلّق في المعنى موجود، والدليل عليه أنّ الهاء في [فيه] تعود على [عَيْسَى] .

أمّا من حكم عليه بالكفاية في قراءة النصب، فلأنّ [قَوَّك] مصدر مؤكد لمضمون الجملة، فوجد التعلّق في المعنى، والدليل على أنّ الضمير في [فيه] يعود على [عَيْسَى] كذلك.

أمّا من حكم عليه بالمنع، فلأنّ [قَوَّك] في قراءة الرفع بدل من [عَيْسَى]، ولا يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه، وأمّا حكم الأنصاري والداني عليه بالمنع في قراءة النَّصْب لكونه مصدرا فهو محل نظر، لأدّه كاف كما مرّ، وإثما يمنع في قراءة النَّصْب لكونه حالا من [ذَلِكَ] لأدّه لا يفصل بين الحال وصاحبه، وأمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز، فلإعراب المتقدم.

7- قوله تعالى [أَوْلَم يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَّتْ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ] [الملك: 19].

موضع الوقف الجائز في هذه الآية هو كلمة [وَيَقْبِضْنَ]، وسببه أنّ جملة [مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ] في إعرابها وجهان كما ذكره العكبري، فإمّا أن تكون مستأنفة، أو حالا من الضمير في [وَيَقْبِضْنَ]، ومفعول [يَقْبِضْنَ] محذوف، أي : أجنحتهنّ.(1)

فالوجه الأوّل، وهو كون الجملة مستأنفة لبيان كمال قدرة الله سبحانه، والمعنى : أنّه ما يمسكهنّ في الهواء عند الطيران إلا الرحمن القادر على كلّ شيء.(2)

(1) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ج2 ص461، وهو نفسه ما ذكره صاحب : إعراب القرآن الكريم وبيانه ج8 ص16، الدر المصون ج6 ص346، روح المعاني ج29 ص28.
(2) فتح القدير للشوكاني ج2 ص1054، التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ج29 ص37.

وبهذا الوجه يجوز الوقف على [وَيَقْبِضَنَّ].

أمّا الوجه الثاني، وهو كون الجملة في محل نصب على الحال، فيجوز الوصل.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على

أقوال :

الأوّل : حسن، وبه قال ابن الأنباري.⁽¹⁾

الثاني : تام، وهو به قال نافع، نقله عنه النحاس⁽²⁾، وهو قول

الأشموني⁽³⁾،

والأنصاري.⁽⁴⁾

الثالث : كاف، وبه قال الداني.⁽⁵⁾

الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي.⁽⁶⁾

الرابع : وقفه الهبطي.⁽⁷⁾

والأقوال كلها تحمل على الإعراب السابق، فأما من حكم عليه

بالتمام والكفاية فلأن الجملة مستأنفة، غير أنّ كونه كافيا هو الأقرب

لوجود التعلّق في المعنى، والدليل عليه هو الدون في [يُمَسِّكُهُنَّ] فهي

تعود على المذكور قبل وهو الطير، وبالتالي فالمعنى لم يتمّ بعد.

أمّا من حكم عليه بالحسن، فلأنّه يلزم منه التعلّق في الإعراب

وهو غير موجود.

وأما قول السجاوندي بأدّه مطلق فهو محل نظر، والأولى الحكم

عليه بالجواز لتساوي موجب الوصل والفصل.

وأما وضع الهبطي علامة الوقف عليه، فبسبب اتباعه قول نافع.

المبحث الثالث : الوقف الجائز مع أولوية الوصل وأثره في التفسير

(3) الإيضاح ج2ص942.

(4) القطع والانتاف 538.

(5) منار الهدى ص796.

(1) المقصد 795.

(2) المكتفى ص579.

(3) علل الوقوف ج3ص1032.

(4) تقييد وقف القرآن الكريم ص295.

أولاً : تعريف الوقف الجائز مع أولوية الوصل

لقد مرّ في المبحث الرابع تعريف الوقف الجائز مستوي الطرفين، وأنه الذي تجاذبه موجب للوصل، وموجب للوقف مع عدم ترجيح أحدهما على الآخر، فالموجبان متسويان.

أما الوقف الجائز مع أولوية الوصل، فهو الذي ترجّح فيه موجب الوصل على موجب الوقف، بمعنى أنّ موجب الوصل يقدّم على موجب الوقف، أو أنّ علة الوصل تكون أقوى من علة الوقف.

ولقد ذكر السجاوندي في كتابه هذا النوع من الوقف الجائز، ووضع له مصطلحا كغيره من الأنواع، وسمّاه الوقف المجوّز لوجهه⁽¹⁾، وهو ما كانت علة موجب

الوصل راجحة على علة موجب الوقف، ورمز له بالرمز (ز).⁽²⁾ أما في المصحف المصري، و في مصحف المدينة النبوية المنبثق عنه، فقد خالفت اللجنة السجاوندي في هذه العلامة بالذات، فقد وضعت لهذا النوع من الوقف الجائز في هذه المصاحف مصطلحا ورُمز له بالرمز (ص)، وهذا الرمز مأخوذ من تسميته : الوصل أولى، فقد أخذت (ص) من كلمة : الوصل، وأضيفت إلى (لى) من كلمة : أولى، واختصرت في هذا الرمز (صلى).

ثانياً : أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف

1- قوله تعالى [حَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ

عَذَابٌ عَظِيمٌ] [البقرة: 07].

تضمنت هذه الآية وقفان جائزان مع أولوية الوصل، وموضعهما على التوالي : كلمة [سَمْعِهِمْ] ، وكلمة [غِشَاوَةٌ].

الوقف الأول : على كلمة [سَمْعِهِمْ]

فالواو في قوله تعالى [وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ] محتملة في

الحرفين أن تكون عاطفة على ما قبلها، وأن تكون استئنافية.

(1) علل الوقوف للسجاوندي ج1ص130.

(2) المصدر نفسه ج1ص169.

الاحتمال الأوّل : أنّها عاطفة في الحرف الأوّل، فالوقف يكون على كلمة [سَمِعِهِمْ]، وجملة [وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ] جملة مستأنفة،

وبالتالي يكون الختم واقع على القلوب والسمع. وهو ما ذهب إليه : الطبري⁽¹⁾، وابن جزي⁽²⁾، وحكاه السمين الحلبي حيث قال : " وإثما كرّر حرف الجر وهو (على) ليفيد التأكيد، أو ليشعر بتغاير الختمين، وهو أنّ ختم القلوب غير ختم الأبصار " ⁽³⁾، ونصره الطاهر بن عاشور⁽⁴⁾.

قال الفراء : " انقطع معنى الختم عند قوله [وَعَلَى سَمِعِهِمْ]،

ورفعت [غِشْوَةٌ] بـ [عَلَى] " ⁽⁵⁾.

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى [أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ

هُوَ

وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشْوَةً] [الجاثية :23]، فجعل هنا الختم على السمع والقلب، وجعل الغشاوة على البصر.

وذكروا كذلك قراءة شاذة في كلمة [غِشْوَةٌ] بالنصب لعاصم⁽⁶⁾،

ووجهوا هذه القراءة على إضمار فعل لائق أي : وجعل على أبصارهم غشاوة، لأنّه صرّح به في آية الجاثية قبل.

والاحتمال الثاني : على أنّ الواو مستأنفة في الحرف الأوّل،

فالوقف يكون على كلمة [قُلُوبِهِمْ]، ويكون [وَعَلَى سَمْعِهِمْ] خبراً مقدّماً،

وجملة [وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ] معطوفة عليها، و [غِشْوَةٌ] مبتدأ مؤخر، لأنّ

النكرة متى كان خبرها ظرفاً أو حرف جر تاماً وقدم عليها، جاز الابتداء بها، وبالتالي تكون الغشاوة واقعة على الأسماع وعلى الأبصار، وكرر حرف الجرّ ليفيد التأكيد، أو ليشعر بتغاير الغشاوتين.

- (1) جامع البيان ج1ص131.
- (2) التسهيل لعلوم التنزيل ج1ص100.
- (3) الدر المصون للحلبي ج1ص106.
- (4) التحرير والتنوير ج1ص254.
- (5) معاني القرآن ج1ص22.
- (6) البحر المحيظ لأبي حيان ج1ص81.

وما استدل به من القراءة الشاذة لأصحاب القول الأوّل، استدل به أصحاب هذا الاحتمال، وهو كون [غَشَوَة] بالنصب اسما وضع موضع المصدر الملاقي لـ [حَتَمَ] في المعنى، فالختم والتغشية يشتركان في معنى الستر، فكأنه قيل : وختم تغشية على سبيل التأكيد، وبالتالي تكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوما عليها مغشاة.⁽¹⁾

والذي أميل إليه هو الاحتمال الثاني، وهو الوصل أولى، لأنّ ما ذكره أصحاب القول الأوّل من الاستدلال بأية الجائية فهو محل نظر، لأنّ [غَشَوَة] فيها منصوبة بالفعل [جَعَلَ]، بينما في هذه الآية، كلمة [غَشَوَة] جاءت مرفوعة، وهي قراءة متواترة، فلا ينبغي حملها على قراءة شاذة هي أضعف منها.

وعلى فرض التسليم به، فلا دليل على تقدير الفعل [جَعَلَ]،

وإنّما يجعل النّصب على المصدر بفعل يشترك مع [حَتَمَ] في المعنى.

قال القرطبي - بعد حكايته الاحتمال الأوّل - : " وقال آخرون : الختم في الجميع ".⁽²⁾

قال ابن عطية : " فقراءة الرّفيع أحسن، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة ".⁽³⁾

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :
الأوّل : تام، وحكاة النحاس عن الأخفش سعيد ويعقوب⁽⁴⁾، وهو قول الأشموني⁽⁵⁾.
الثاني : كاف، وبه قال النحاس⁽⁶⁾، والداني⁽⁷⁾.
الثالث : التفصيل بين التمام والكفاية، وبه قال الأنصاري : " تام إن رفعت

(1) ينظر : الدر المصون للحلبي ج1ص107.

(2) الجامع لأحكام القرآن ج1ص209.

(3) المحرر الوجيز ص54.

(4) القطع والانتشاف للنحاس ص47.

(5) منار الهدى ص81.

(6) المصدر السابق للنحاس ص48.

(7) المكتفى ص159.

[غِشْوَةٌ] بالابتداء أو الظرف : أي استقر، وإن نصبتها فهو كاف " (1).

الرابع : حسن، وبه قال ابن الأنباري. (2)

الخامس : مطلق، وبه قال السجاوندي. (3)

السادس : وقفه الهبطي. (4)

فمن حكم عليه بالتمام والكفاية، فلأنّ الواو الأولى عاطفة، والثانية مستأنفة، وبذلك وجد التعلّق في المعنى دون الإعراب، وكونه كافياً أقرب لأنّ السياق لم يتمّ بعد، فالضمير في [أَبْصَرِهِمْ] يعود على المذكورين سابقاً، وبالتالي فالكلام مرتبط بما قبله من جهة المعنى، وعليه يكون الختم واقعا على القلوب والسمع.

أمّا حكم ابن الأنباري عليه بأنه حسن، فلأنّ الواو الأولى مستأنفة، والثانية عاطفة، والعطف رابط إعرابي له تعلّق باللفظ، والتعلّق في المعنى موجود، وبالتالي فالوقف يكون حسناً، وعليه يكون الختم على القلوب، والغشاوة واقعة على الأسماع والأبصار.

أمّا حكم السجاوندي عليه بأنه مطلق فسببه الاحتمال الأوّل من الإعراب، لأنّ جملة [وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ] مستأنفة، وبالتالي يصح الابتداء بها، وهو ضابط الإطلاق في الوقف عنده.

أمّا وقف الهبطي، فعلى احتمال الإعراب الأوّل كذلك.

الوقف الثاني : على كلمة [غِشْوَةٌ]

وقد بيّن السجاوندي علّة أولوية الوصل بقوله : " لأنّ الجملتين –

جملة [وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ]، وجملة [وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ] -، وإن

اتفقتا نظماً، فالأولى : بيان وصف موجود، والثانية : بيان وعيد موعود،

والجملة – أي الثانية – عائدة إلى أول القصة المذكورة – أي [إِنَّ

الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ

أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ] [البقرة: 06]، لا إلى الصفة المحصورة – أي الأولى

– " (1).

(1) المقصد ص70.

(2) الإيضاح ج1ص495.

(3) علل الوقوف ج1ص179.

(4) تقييد وقف القرآن الكريم ص197.

فقوله : فالجملة – أي الثانية – عائدة إلى أول القصة، يفهم منه أن جملة [وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ] معطوفة على ما سبق.(2)

قال الألوسي : " والظاهر أن الجملة مسداة لبيان إصدارهم بأنّ مشاعرهم ختمت، وأنّ الشقوة عليهم ختمت، وهي معطوفة على ما قبلها، وليست استئنافية، ولا حالا ".(3)

فعطفت هذه الجملة على قوله [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ] ، والجامع بينها أنّ هناك ارتباط في المعنى، فالجملة الأولى لبيان حالهم، والثانية لبيان ما يستحقونه، لأنّ اللام في [لَهُمْ] لام الاستحقاق.(4)

فعلة الوصل وهي كون جملة [وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ] معطوفة على ما سبق، أولى من علة الوقف، وهو كون الجملة مستأنفة، أو حالا. أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأول : حسن، وبه قال الأشموني.(5)

الثاني : مجوز لوجه، وهو قول السجاوندي.(6)

الثالث : صالح، وبه قال الأنصاري.(7)

الرابع : كاف، وبه قال الداني.(8)

الخامس : وقفه الهبطي.(9)

والذي أميل إليه من الأقوال، هو القول الأول بأنه حسن لأنّ الواو في جملة [وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ] عاطفة، وبالتالي وجد التعلّق الإعرابي، وكذا التعلّق في المعنى لأنّ ضمير [وَلَهُمْ] عائد على المذكورين قبل، وبالتالي فالوقف حسن.

(1) المصدر السابق ج1ص180.

(2) إعراب القرآن للدرويش ج1ص43.

(3) روح المعاني ج1ص185.

(4) المصدر نفسه ج1ص185.

(5) منار الهدى ص82.

(6) علل الوقوف ج1ص180.

(7) المقصد ص82.

(8) المكتفى ص160.

(1) تقييد وقف القرآن ص197.

أما حكم السجاوندي بأنه مجوّز لوجه، فللعلّة التي ذكرها.
أما حكم الأنصاري بأدّه صالح، فإن أراد أدّه كاف ، فهو محل
نظر لوجود التعلّق في الإعراب، وإن أراد أنه حسن فيقال فيه مثل ما قيل
في التعليق على القول الأوّل.

2- قوله تعالى [وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ
فِيهَا مَنْ يَفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ] [البقرة: 30].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل هو كلمة [خَلِيفَةً]،
وعلته [إذ] المنصوبة في أول الآية، فقد اختلف في عاملها على قولين :
الأوّل : أنّ عاملها محذوف، تقديره : واذكر إذ قال ربّك، وهذا
الإعراب هو الغالب على [إذ] المذكورة في أوائل القصص في القرآن
الكريم.

وهو اختيار أكثر المفسرين كالطبري⁽¹⁾، و البغوي⁽²⁾، و ابن
عطية⁽³⁾، و ابن كثير⁽⁴⁾، وذكره الزمخشري⁽⁵⁾، والسمين الحلبي⁽⁶⁾.
وهو اختيار مكي بن طالب القيسي⁽⁷⁾، والعكبري⁽⁸⁾، وغيرهما من
من المعربين.

الثاني : أنّ عاملها جملة [قَالُوا أَتَجْعَلُ]، أي : قالوا ذلك القول
وقت قول الله تعالى لهم [إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً] .

وذكره الزمخشري⁽⁹⁾، وهو اختيار أبي حيان⁽¹⁰⁾.

-
- (2) جامع البيان ج1ص225.
(3) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي ، الملقب بـ: محي الدين، فقيه، مفسر،
قاضي ، (ت 516 هـ). طبقات المفسرين للسيوطي ص38، تفسير البغوي ص24.
(4) المحرر الوجيز ص70.
(5) تفسير القرآن العظيم ج1ص120.
(6) الكشاف ج1ص99.
(7) الدر المصون ج1ص174.
(1) مشكل إعراب القرآن ص55.
(2) التبيان في إعراب القرآن ج1ص44.
(3) الكشاف ج1ص99.
(4) البحر المحيط ج1ص224.

قال أبو حيان بعد ذكره للإعراب الأول : " والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله [قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا] ، أي وقت قول الله للملائكة [إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً] ، كما تقول في الكلام : إذ جننتي أكرمتك، أي وقت مجيئك أكرمتك، وإذا قلت لي كذا قلت لك كذا، فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح، وكيف لم يوفق أكثر الناس إلى القول به " (1)

قال السمين الحلبي : " وهذا أسهل الأوجه " (2)

والذي ذكره أبو حيان، وسهله السمين الحلبي هو الظاهر من هذه الآية، وعليه فإنّ القارئ يصل جملة [قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا] بما سبق حتى لا يفرّق بين العامل والمعمول، وبه يترجّح الوصل.

قال الأشموني : " ووصله أولى " (3)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأول : تام، وهو قول الأخفش، نقله عنه النحاس (4)

الثاني : كاف، وبه قال النحاس (5)، والأنصاري (6)

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي (7)

الرابع : وقفه الهبطي (8)

أمّا القول الأول، فسببه الإعراب الأول، وهو تقدير أنّ عامل [إذ

[محذوف تقديره : واذكر إذ، وهو ما ذكره الطبري ومن نقلت أقوالهم

من المفسرين، وكونه كافياً أقرب لأنّ الضمير في قوله تعالى [قَالُوا]

يعود على الملائكة قبل، وبذلك وجد التعلّق في المعنى، دون التعلّق في

الإعراب.

(5) المصدر نفسه ج1ص225.

(6) الدر المصون ج1ص174، ويقارن بـ : حاشية الجمل على الجلالين ج1ص54، فقد ذكر نفس ما رجّحه أبو حيان في تفسيره.

(7) منار الهدى ص92.

(8) القطع والانتشاف ص60.

(1) القطع والانتشاف ص60.

(2) المقصد ص91.

(3) علل الوقوف ج1ص196.

(4) تقييد وقف القرآن ص198.

أما حكم السجاوندي بأنه مطلق، فهو على تقدير أن العامل في [إذ] محذوف كذلك، وبالتالي يصح الابتداء بما بعد الوقف، وهو ضابط الوقف المطلق.

3- قول **ه تع** **الى** [**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْأَسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلُّوا**] [البقرة : 214].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل كلمة [**قَبْلِكُمْ**]، وسببه

جملة [**مَسْتَهْمُ الْأَسَاءِ وَالضَّرَّاءِ**]، حيث ورد في إعرابها قولان :

1- أنها بيان للمثل وتفسير له، وهو استئناف، كأن قائلًا قال :

كيف كان

ذلك المثل ؟ فقيل : مستهم البأساء، وهو قول الزمخشري⁽¹⁾، وأبي حيان⁽²⁾، السمين الحلبي⁽³⁾، والشوكاني⁽⁴⁾.

وبهذا يتضح أن جملة [**مَسْتَهْمُ الْأَسَاءِ وَالضَّرَّاءِ**] مرتبطة بما قبلها

في المعنى، وليس في اللفظ، لأنها جملة تفسيرية مستأنفة.

2- أنها جملة حالية تقدر بإضمار : قد، وهو رأي أبي البقاء

العكبري⁽⁵⁾ ؛ وضعفه أبو حيان، فقال : " وفيه بعد"⁽⁶⁾.

فلأجل أن الجملة تفسد يرية مبيضة لما قبلها، ترجحت أولوية

الوصل، وإن كانت الجملة منقطعة في اللفظ.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

(5) الكشف ج1ص196.

(6) البحر المحيط ج2ص373.

(7) الدر المصون ج1ص523.

(8) فتح القدير ج1ص210.

(1) التبيان في إعراب القرآن ج1ص140.

(2) البحر المحيط لأبي حيان ج2ص373، و تبعه السمين الحلبي في ذلك، ينظر : الدر

المصون ج1ص523.

الأول : مطلق للفصل بين الاستفهام والإخبار، لأن قوله [وَلَمَّا يَأْتِكُمْ] عطف على [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ]، تقديره : أحسبتم ولما يأتكم، وبه قال السجاوندي.⁽¹⁾

الثاني : حسن للفصل بين الاستفهام والإخبار، وبه قال الأشموني.⁽²⁾

الثالث : صالح، وإن قيل إنه حسن، وبه قال الأنصاري.⁽³⁾

إن اعتماد السجاوندي، والأشموني على أن الواو في قوله [وَلَمَّا

يَأْتِكُمْ] معطوفة على الاستفهام في [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ] غير محتمل، فلم تذكر كتب إعراب القرآن أن الواو للعطف، بل إن أبا حيان⁽⁴⁾ والسمين الحلبي⁽⁵⁾ ومحي الدين الدرويش⁽⁶⁾، ذكروا بأن الواو للحال، وليست للعطف، والتقدير : غير آتيكم مثلهم، أي والحال أنه لم يأتكم مثلهم بعد، ولم تبتلوا بما ابتلوا به من الأحوال الهائلة التي هي مثل في الفظاعة والشدة.⁽⁷⁾

وعليه فحكم السجاوندي عليه بأنه مطلق فهو صحيح، لكنه ليس بسبب الفصل بين الاستفهام والخبر، وإنما لأن جملة [مَسَّهِمُ الْبِأَسَاءِ وَالصَّرَاءِ] تفسيرية مستأنفة يصح الابتداء بها، فضابط الوقف المطلق وهو صحة الابتداء بما بعد الوقف موجود فيها.

ومع هذا الاستئناف، فحكم الأشموني بأنه حسن محل نظر لأن التعلق الإعرابي غير موجود.

أمّا حكم الأنصاري عليه بأنه صالح، فإن قصد الكفاية فهو الصواب لوجود التعلق في المعنى، وإن قصد أنه حسن، فيقال فيه ما قيل قبل.

(3) علل الوقوف ج1ص293-294.

(4) منار الهدى ص131.

(5) المقصد ص131.

(6) البحر المحيط ج2ص372.

(7) الدر المصون ج1ص522.

(8) إعراب القرآن الكريم وبيانه ج1ص279.

(1) حاشية الجمل على الجلالين ج1ص255.

4- قوله تعالى [قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا

يَحْسَرَتْنَا عَلَىٰ مَا فَرَطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ] [الأنعام: 31].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل جملة [بِلِقَاءِ اللَّهِ]،

وسببه [حَتَّى]، وفي معناها قولان :

أ- أنها غائية، أي : أن ما بعدها غاية لما قبلها، ودخلت على الجملة الشرطية وجوابها، أي : قد خسر الذين كذبوا بقاء الله إلى وقت مجيء الساعة.

ب- أنها ابتدائية، أي : أنها تؤذن بابتداء كلام مضمونه غاية لكلام

قبل [حَتَّى]، وهي لا تفيد الغاية، وإنما تفيد السببية، أي : فإذا

جاءتهم الساعة بغتة⁽¹⁾.

والقول المختار هو القول الأول، وهو ما ذهب إليه جمهور

المفسرين، وجعلوا الغاية لتكذيبهم، لا لخسرانهم، لأن الخسران لا غاية

له، والتكذيب مغيياً بالحسرة، لأنه لا يزال بهم التكذيب إلى قولهم [

يَحْسَرَتْنَا] وقت مجيء الساعة⁽²⁾.

قال الرازي : " وقوله [حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً] اعلم أن

كلمة [حَتَّى] غاية لقوله [كَذَبُوا] ، لا لقوله [قَدْ خَسِرَ] لأن خسرانهم

لا غاية له، ومعنى [حَتَّى] لهذا أن منتهى تكذيبهم الحسرة يوم القيامة،

والمعنى : أنهم كذبوا إلى أن ظهرت الساعة بغتة " ⁽³⁾.

فلأن معنى [حَتَّى] الغاية، فتترجح أولوية الوصل في هذا الوقف

الجائز.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على قولين :

(2) ينظر : الدر المصون للحلي ج2ص311-312، التحرير والذویر للطاهر بن عاشور ج6ص58، ص65.

(3) ينظر : الكشاف ج2ص15، البحر المحيط ج4ص481، تفسير الرازي ج6ص208، فتح القدير ج1ص640، روح المعاني ج7ص169، التحرير والتنوير ج6ص65.

(1) تفسير الرازي ج6ص208.

الأول : مطلق، وبه قال السجائدي : " لأنّ [حَتَّى] للابتداء،
وعامل [إِذَا] قوله [قَالُوا يَحْسَرْتَنَا] ".⁽¹⁾
الثاني : التفصيل بين الجواز و المنع، وهو قول الأشموني : "
جائز إن جعلت
[حَتَّى] ابتدائية، وليس بوقف إن جعلتها غائية ".⁽²⁾

والقولان يحملان على الإعراب المتقدم، فإن جُعِلَتْ معنَى [حَتَّى]
الابتداء، جاز الابتداء بها وهو ضابط الوقف المطلق كما نص عليه
السجائدي، وأمّا إن جُعِلَتْ غائية، فيمنع الوقف لعدم إمكان الفصل بين ما
قبل الغاية وما بعدها.

5- قوله تعالى [قَالَ أَلْمَأُومِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿١١٠﴾ يُرِيدُ أَنْ
تُخْرِجَكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] [الأعراف: 110].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل في هذه الآية كلمة [مِّنْ
أَرْضِكُمْ] ، وسد به جملة [فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] ، هل هي من تمام قول المأل
لفرعون، أو من كلام فرعون ؟
اختلف المفسرون في القائل [فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] إلى فريقين :

الفريق الأول : قالوا إن جملة [فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] ابتداء جواب من
فرعون، أي : بأي شيء تأمرونني ؟ بدليل قوله تعالى بعده [قَالُوا أَرْجَا
وَأَخَاهُ] [الأعراف: 111]، قاله المأل جوابا لكلام فرعون، حيث استشدهم
وطلب ما عندهم من الرأي.⁽³⁾

(2) علل الوقوف ج2ص475.

(3) منار الهدى ص268.

(1) ينظر : الكشاف للزمخشري ج2ص104، المحرر الوجيز لابن عطية ص730، حاشية
الجمال على الجلالين ج3ص86، تفسير الرازي ج7ص205، حاشية الشهاب على تفسير
البيضاوي ج4ص342، فتح القدير للشوكاني ج1ص757.

الفريق الثاني : قالوا إن جملة [فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] من كلام الملائكة، أي

قالوا لفرعون : فبأي شيء تأمرنا، وخاطبوه بما تخاطب به الجماعة تعظيماً له كما يخاطب الرؤساء أتباعهم⁽¹⁾ وسبب هذا الاختلاف كما نقله الألويسي هو موضع الشعراء، وهو قوله تعالى

[قَالَ (أي فرعون) لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ يُرِيدُ أَنْ تَخْرِجَكُمْ مِّنْ

أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٦﴾] قَالُوا (أي الملائكة) أَرْجَاهُ وَأَبَعَثَ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٣٧﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ [الشعراء : 35-37]، فقال : " وإئتما التزموا هذا التعسف ليكون مطابقاً لما في الشعراء، وفي هذه السورة – أي الأعراف – على ما وجهه كلام الملائكة لفرعون، ولعلمهم يحملونه على أنه قاله لهم مرة وقالوه له مرة " ⁽²⁾

والذي أميل إليه هو أنه كلام الملائكة، لأنه منسوق على كلام القوم من غير فاصل، فوجب أن يكون ذلك من بقية كلامهم⁽³⁾.

وهذا اختيار الزجاج⁽⁴⁾، ورأي الطبري حيث قال : " وقيل]

فَمَاذَا تَأْمُرُونَ [والخبر بذلك عن فرعون، ولم يذكر فرعون، وقلما يجيء مثل ذلك في الكلام " ⁽⁵⁾

ولأجل أن هذه الجملة من كلام الملائكة تترجح أولوية الوصل في هذا

الوقف.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :
الأول : كاف، وبه قال النحاس⁽⁶⁾، والداني⁽⁷⁾، والأنصاري⁽⁸⁾ إن

⁽⁸⁾ إن جعل [فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] من كلام فرعون.

(2) فتح القدير للشوكاني ج1 ص757.

(3) روح المعاني للألويسي ج11 ص34.

(4) ينظر : تفسير الرازي ج7 ص206.

(5) معاني القرآن وإعرابه ج2 ص295.

(6) جامع البيان ج9 ص22.

(1) القطع والانتشاف ص218.

(2) المكتفى ص274.

(3) المقصد ص305.

الثاني : التفصيل بين الحسن والمنع، وبه قال الأشموني (1) : " حسن إن جعل

[فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] من كلام فرعون، وليس بوقف إن جعل من كلام الملائكة ."

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي (2).

الرابع : وقفه الهبطي (3).

والمختار من الأقوال هو من حكم عليه بأنه حسن إذا جعل [فَمَاذَا

تَأْمُرُونَ] من كلام فرعون، لأنه ابتداء كلام جديد غير أنه مرتبط بما قبله

من جهة المعنى، لأن واو الجماعة في الفعل [تَأْمُرُونَ] تعود على

المذكورين من قبل وهم الملائكة، ويضاف إليه أن التعلق في اللفظ موجود بدليل أن الفاء حرف عطف (4)، وهذا ما يجعل الوقف حسناً.

أما من حكم عليه بأنه كاف فلأن جملة [فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] من كلام

الملائكة، وبذلك وجد التعلق في المعنى.

وأما قول السجاوندي بأنه جائز فهو صحيح، لكن تترجح أولوية

الوصل لأن المعنى لم يتم، فجملة [فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] من كلام الملائكة كما مر.

6- قوله تعالى [قُلْنَا أَهْبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ۗ فَلَمَّا يَأْتِينَكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ

فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ] [البقرة: 38].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل كلمة [جَمِيعًا]، وسببه أن

الفاء في

[فَمَاذَا] للتعقيب (5).

(4) منار الهدى ص 305-306.

(5) علل الوقوف ج 2 ص 511.

(6) تقييد وقف القرآن ص 222.

(7) إعراب القرآن وبيانه للزجاج ج 3 ص 19.

(1) التعقيب هو الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالفاء، نحو قوله

تعالى [ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ] [سورة عبس: 21]، ولا يلزم من التعقيب الزمني أن يقع المعطوف بالفاء

عقب المعطوف عليه مباشرة. ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص 155.

قال السمين الحلبي : " الفاء مرتبة معقبة " (1)
وقال الألويسي في قوله [فَاِمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي] ما نصه : " لا يدخل

في الخطاب غير المكلف، وأدرج الكثيرون إبليس لأنه مخاطب بالإيمان ، والفاء لترتيب ما بعدها على الهبوط المفهوم من الأمر " (2)
ولأجل هذا الترتيب والتعقيب بين المعطوف والمعطوف عليه تترجح أولوية الوصل، وهذه العلة لا تقتصر على هذا الموضع فحسب، بل تعم ما شابهها من المواضع.
أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :
الأول : حسن، وبه قال ابن الأنباري (3)، و الأشموني (4)
الثاني : كاف، وبه قال النحاس (5)، والداني (6)، والأنصاري (7)
الثالث : جائز، وبه السجاوندي (8)
الرابع : وقفه الهبطي (9)

والمختار القول الأول، لأنّ الفاء في [فَاِمَا] للتعقيب، والعطف

رابط إعرابي، وبذلك وجد التعلق في اللفظ، وجملة [فَاِمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي] كذلك مرتبطة بما قبلها في المعنى، لأنّ الضمير (كم) فيها عائد على من سبق، وبذلك وجد التعلق في المعنى، وعليه يحكم بأنه حسن، وهو جائز كذلك كما نص عليه السجاوندي لكن مع أولوية الوصل.
أمّا من حكم عليه بأنه كاف، فهو محل نظر، لأنه يلزم منه عدم وجود التعلق في اللفظ وهو موجود.

(2) الدر المصون ج1ص197.

(3) روح المعاني ج1ص323.

(4) الإيضاح ج1ص516.

(5) منار الهدى ص93

(6) القطع والانتشاف ص62.

(7) المكتفى 164.

(8) المقصد ص93.

(9) علل الوقوف ج1ص200.

(1) تقييد وقف القرآن ص189.

7- قوله تعالى [لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَلِدُونَ]

[الأنبياء: 102].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل كلمة [حَسِيسَهَا] ،

وسببه جملة

[وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَلِدُونَ].

فقد تحتل أن تكون مستأنفة مقررة لما قبلها لا موضع لها من الإعراب، وتحتل أن تكون في موضع نصب على الحال⁽¹⁾، وهو الظاهر، ويؤيده التفسير.

قال الطبري : " فإن قال قائل : فكيف لا يسمعون حسيستها، وقد علمت ما روي من أن جهنم يؤتى بها يوم القيامة فتزفر زفرة لا يبقى ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا جثا على ركبتيه خوفا منها ؟ قيل إن الحال التي لا يسمعون فيها حسيستها هي غير تلك الحال " (2)، ثم ساق أدرا عن ابن عباس في قوله [لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَلِدُونَ]

بقوله : " لا يسمع أهل الجنة حسيس النار إذا نزلوا منزلهم من الجنة " (3).

ولأجل هذا تتعين أولوية الوصل لعدم الفصل بين الحال [وَهُمْ فِي]

مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَلِدُونَ]، وعامله [يَسْمَعُونَ].

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأول : حسن، وهو قول الأشموني. (4)

الثاني : كاف، وهو قول الأنصاري. (5)

الثالث : جائز، وهو قول السجاوندي. (6)

والمختار من الأقوال قول من حكم عليه بأدبه حسن وهو قول

الأشموني، لأن الواو للحال كما مرّ وبذلك وجد التعلق الإعرابي، والتعلق

(2) ينظر : الدر المصون للحلي ج5 ص114.

(3) جامع البيان ج18 ص116.

(4) المصدر نفسه ج18 ص116.

(1) منار الهدى ص508.

(2) المقصد 509.

(3) علل الوقوف ج2 ص712.

في المعنى موجود كذلك لأن الضمير [هُم] عائد على المذكورين قبل، وبالتالي فوجود التعلق في الإعراب والتعلق في المعنى يجعل الوقف حسناً.

أمّا قول الأنصاري بأنه كاف، إذا اعتبرت الجملة مستأنفة مقررة لما قبلها، وعليه فالتعلق في الإعراب غير موجود، وضابط الوقف الكافي أن يخلو من التعلق الإعرابي. أمّا قول السجاوندي بأنه جائز فهو الصواب لكن مع أولوية الوصل.

المبحث الرابع : الوقف الجائز مع أولوية الوقف وأثره في التفسير

أولاً : تعريف الوقف الجائز مع أولوية الوقف

لقد مرّ تعريف الوقف الجائز مستوي الطرفين، وهو الذي تجاذبه موجب للوصل، وموجب للوقف مع عدم ترجيح أحدهما على الآخر، فالموجبان متسويان.

أمّا الوقف الجائز مع أولوية الوقف، فهو الذي ترجّح فيه موجب الوقف على موجب الوصل، بمعنى أنّ موجب الوقف يقدّم على موجب الوصل، أو أنّ علة الوقف تكون أقوى من علة الوصل، وهو عكس الجائز مع أولوية الوصل.

ولم يذكر السجاوندي في كتابه هذا النوع من الوقف الجائز، ولم يضع له مصطلحاً كغيره من الأنواع، ولا تسمية، ولم يضع له رمزا كذلك، وإّما ذكره في بعض تطبيقاته على آيات القرآن الكريم، وهو ما كانت علة موجب الوقف راجحة على علة موجب الوصل.

أمّا المصحف المصري، ومصحف المدينة النبوية المنبثق عنه، فقد اصطاحت اللجنة فيهما على وضع مصطلح، ورمزت له بالرمز (قلى)⁽¹⁾، وهذا الرمز مأخوذ من تسميته : الوقف أولى، فقد أخذت (ق) من كلمة : الوقف، وأضيفت إلى (لى) من كلمة : أولى، واختصرت في هذا الرمز (قلى).

(1) المصحف المصري ص527، و مصحف المدينة ص : ي عند التعريف بهذا المصحف في آخره.

ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف

1- قوله تعالى [وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۗ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۗ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّيْنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ] [البقرة: 61].
تضمنت هذه الآية ثلاثة أوقاف جائزة مع أولوية الوقف، وأخص بالبحث فيها الوقف على كلمة [سَأَلْتُمْ].

وسدبه أن قوله [وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ] إلى قوله [وَلَا

خَوْفٌ

عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ] [البقرة: 62] كلام معترض.

والاعتراض حاصل من خلال القصد المتعلقة بحكاية أحوال بني إسرائيل الذين كانوا في عهد موسى، ويدل عليه قوله [ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ

وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّيْنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ] فإِنَّ قَتَلَ الْأَنْبِيَاءِ إِمَّا كَانَ مِنْ أَعْيُنِهِمْ فَذُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ] [البقرة: 61]. (1)

ويدل عليه كذلك أن هذه الجملة [وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ]

معطوفة بالواو وبدون إعادة [إذ] ابتداء من قوله [وَإِذْ خَجَّيْتُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ] [البقرة: 49].

قال الطاهر بن عاشور : " وليس متفرعا على قول موسى لهم [أَسْتَبْدَلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ] لأنهم لم يشدكروا النعمة.. والضمير في قوله [وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا] عائدة إلى جميع بني إسرائيل، لا إلى خصوص الذين أبوا دخول القرية، والذين قالوا [لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ] بدليل قوله [ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ] فإن الذين قتلوا النبيين هم أبناء الذين أبوا دخول القرية. وليس هو من الالتفات، إذ ليس قوله [وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ] من بقية جواب موسى إياهم لشموله للمتحدث عنهم الآبين دخول القرية ولغيرهم ممن أتى بعدهم " (1)

فأولوية الوقف في هذا الموضع للفصل بين الجملة المعترضة وبين الجمل المعطوفة.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأول : تام بلا خلاف، وبه قال الداني. (2)

الثاني : صالح، وبه قال النحاس. (3)

الثالث : حسن، ويقارب التام لأن الواو بعده للاستئناف وليست عاطفة، وبه قال الأشموني. (4)

الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي. (5)

الخامس : وقفه الهبطي. (6)

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام للفصل بين الجمل المعطوفة والجملة المعترضة، فالكلام مستأنف.

أمّا حكم السجاوندي عليه بأنه مطلق فلأن ضابط الوقف المطلق عنده موجود، وهو صحة البدء بما بعد الوقف.

(2) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ج1 ص509-510.

(3) المكتفى ص164.

(1) القطع والانتناف ص68.

(2) منار الهدى ص97.

(3) علل الوقوف ج1 ص205.

(4) تقييد وقف القرآن ص199.

وأما قول الأشموني بأذه حسن فهو محل نظر لأنه يلزم منه التعلق الإعرابي وهو منعدم لأنّ الكلام مستأنف.

2- قوله **ه تع** الى [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] [البقرة: 91].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف هو آخر قوله [وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ]، وسببه انفصال جملة [قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] عما قبلها من جهة المعنى، فالأولى فيها حكاية أفعال بني إسرائيل الشنيعة، والثانية فيها خطاب للنبي p بأن يقول لهم ذلك. (1) وقد ذهب الشوكاني إلى أن جملة [قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] اعتراض من الله لما قالوا [نُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا]، وهو واقع بهذه الجملة المشتملة على الاستفهام المفيد للتوبيخ، أي إن كنتم تؤمنون بما أنزل عليكم فكيف تقتلون الأنبياء وقد نهيتم عن قتلهم فيما أنزل عليكم؟ (2)

قال الطاهر بن عاشور : " وقوله [قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] فصله عما قبله لأنه اعتراض في أثناء ذكر أحوالهم قصد به الرد عليهم في معذرتهم هذه لإظهار أن معاداة الأنبياء دأب لهم، وأن قولهم [نُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا] كذب ". (3)

فأولوية الوقف للفصل بين المعنيان.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

(5) ينظر : جامع البيان للطبري ج1ص483، البحر المديط لأبي حيان ج1ص492، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج2ص34، تفسير الرازي ج2ص201.
(1) فتح القدير ج1ص111.
(2) التحرير والتنوير ج1ص590.

الأول : كاف، وبه قال الداني (1)، والأنصاري (2).
الثاني : صالح، وبه قال النحاس (3).
الثالث : حسن، وبه قال الأشموني (4).
الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي (5).
الخامس : وقفه الهبطي (6).
وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالكفاية، لأنّ التعلّق من
جهة المعنى

موجود، ودليله ضمير الجمع في [تَقْتُلُونَ] العائد عليهم وعلى أسلافهم.
أمّا حكم الأشموني عليه بأدّه حسن فهو محل نظر، لأدّه يلزم
وجود التعلّق في الإعراب، وهو منعدم لأنّ جملة [قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ
مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] معترضة مستأنفة.

وأما حكم النحاس بأدّه صالح، فإن أراد أنّه كاف فهو صحيح لما
تقدم، وإن أراد أنّه حسن فهو محل نظر كذلك.
وأما حكم السجاوندي بأدّه مطلق فلأنّ ضابط الوقف المطلق
موجود هنا وهو صحة الابتداء بما بعده.

3- قول **ه تع** الى [وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ

أَمَانِيهِمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ] [البقرة: 111].

تضمنت الآية الكريمة وقفين جائزين مع أولوية الوقف، وهذا
في كلمة

[نَصْرِيًّا]، وكلمة [أَمَانِيهِمْ]، وسدّ به أنّ جملة [تِلْكَ أَمَانِيهِمْ]

معترضة بين قولهم ذلك، وطلب الدليل على صحة دعواهم (7).

(3) المكتفى ص168.

(4) المقصد ص104.

(5) القطع والانتاف ص76.

(6) منار الهدى ص104.

(7) علل الوقوف ج1 ص218.

(8) تقييد وقف القرآن الكريم ص199.

(1) ينظر : البحر المحيط لأبي حيان ج1 ص562، روح المعاني للألوسي ج1 ص489.

فجملته [تِلْكَ أَمَانِيَهُمْ] المؤلفة بين المبتدأ والخبر اعتراض بين دعواهم بأن لا يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى، وبين دليل هذه الدعوى.

قال الطاهر بن عاشور : " والإشارة بـ [تِلْكَ] إلى القولة الصادرة منهم [لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِي] كما هو والظاهر، فالإخبار عنها بصيغة الجمع إمّا لأنها لمّا كانت أمنية كل واحد منهم صارت إلى أمانى كثيرة، وإمّا إرادة أنّ كل أمانيتهم كهذه " (1) وقال الألويسي : " [قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ] أي على ما ادعيتموه من

اختصاصكم بدخول الجنة، فهو متصل معنى بقوله تعالى [وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ] على أنّه جواب له لا غير " (2)

فأولوية الوقف هو أنّ جملة [تِلْكَ أَمَانِيَهُمْ] معترضة.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذين الموضعين على أقوال :

الموضع الأوّل : [نَصْرِي]

الأوّل : حسن، وبه قال الأشموني. (3)

الثاني : كاف، وبه قال الأنصاري. (4)

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي. (5)

الرابع : وقفه الهبتي. (6)

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بأثمه كاف وهو قول الأنصاري، لأنّ التعلّق في المعنى موجود، ودليله الضمير في قوله [أَمَانِيَهُمْ]، فهو يعود على المذكورين قبل، وهم اليهود والنصارى، أمّا حكم الأشموني عليه بأثمه حسن، فهو غير صحيح، وهذا لعدم وجود التعلّق

(2) التحرير والتنوير ج1ص655.

(1) روح المعاني ج1ص489.

(2) منار الهدى ص109.

(3) المقصد ص109.

(4) علل الوقوف ج1ص229.

(5) تقييد وقف القرآن ص200.

في اللفظ لعدم وجود الرابط الإعرابي، فجملة [تَلَكْ أَمَانِيَهُمْ] المكونة من المبتدأ والخبر مكتفية بنفسها، وأمّا ما حكم عليه السجاوندي بأدّه مطلق، فلوجود ضابطه، وهو صحة الابتداء بما بعد الوقف.

الموضع الثاني : [أَمَانِيَهُمْ]

الأول : حسن، وبه قال ابن الأنباري⁽¹⁾، الأشموني⁽²⁾.

الثاني : كاف، وبه قال الداني⁽³⁾.

الثالث : تام، وبه قال النحاس نقلاً عن أبي حاتم⁽⁴⁾.

الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي⁽⁵⁾.

الخامس : وقفه الهبطي⁽⁶⁾.

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، وكونه كافياً هو الأقرب لوجود التعلق في المعنى، فسياق الآية لم يتم بعد بدليل الضمير في قوله [بُرّهَنَكُم]، فهو يعود على المذكورين قبل، وهو رابط في المعنى.

أمّا من حكم عليه بأنه حسن فهو محل نظر، لعدم وجود الرابط اللفظي، وأمّا حكم السجاوندي عليه بأنه مطلق فلوجود ضابطه وهو صحة الابتداء بما بعد الوقف.

4- قوله تعالى [وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ

ءَابَاءَنَا أَوْلَوْكَانَ ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ] [البقرة: 170].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف هو قوله [ءَابَاءَنَا]، وسببه

الابتداء بالاستفهام⁽⁷⁾.

فجملة [أَوْلَوْكَانَ ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ] جملة

استئنافية، فيها رد على مقولتهم السابقة.

(6) الإيضاح ج1ص529.

(7) منار الهدى ص109.

(1) المكتفى ص171.

(2) القطع والانتشاف ص79.

(3) علل الوقوف ج1ص229.

(4) تقييد وقف القرآن ص200.

(5) ينظر : علل الوقوف للسجاوندي ج1ص266، منار الهدى للأشموني ص121.

قال الألويسي : " جواب الشرط محذوف، أي : لو كان آباؤهم جهلة لا يتفكرون في أمر الدين، ولا يهتدون إلى الحق لاتبعواهم، والهمزة إنكار مضمون تلك الجملة، وهو التزامهم الإتيان على تقدير ينافيه وهو كونهم غير عاقلين ولا مهتدين".⁽¹⁾

ونقل عن الرضي أنه اختار أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثل هذا اعتراضية، وعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام، أو يجيء آخره متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً.⁽²⁾

قال الطاهر بن عاشور : " [أَوْلُو كَانَتْ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا

يَهْتَدُونَ] كلام من جانب آخر للرد على قولهم [نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا

[، فإن المتكلم لما حكاها عنهم ردّ قولهم هذا باستفهام يقصد منه الردّ ثمّ التعجيب، فالهمزة مستعملة في الإنكار كناية وفي التعجيب إيماء، والمراد بالإنكار الرد والتخطئة لا الإنكار بمعنى النفي"⁽³⁾، فعلة الوقف هو كون كون الجملة فيها ردّ على من سبق بالاستفهام التعجبي.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأول : مطلق، وبه قال السجاوندي.⁽⁴⁾

الثاني : كاف، وبه قال الأنصاري⁽⁵⁾، والأشموني.⁽⁶⁾

الثالث : وقفه الهبطي.⁽⁷⁾

والأقوال كلها صحيحة، فمن حكم عليه بالكفاية فلوجود التعلق في

المعنى بدليل الضمير المتصل هم في قوله [آبَاؤُهُمْ]، فهو يعود على

المذكورين قبل، ومن حكم عليه بأنه مطلق فلوجود ضابط الوقف المطلق،

وهو صدحة الابتداء بما بعد الوقف، وهو الابتداء بالاستفهام الذي له

الصدارة في الكلام.

(6) ينظر : روح المعاني ج2ص598.

(1) روح المعاني ج2ص599.

(2) التحرير والتنوير ج2ص105.

(3) علل الوقوف ج1ص266.

(4) المقصد ص121.

(5) منار الهدى ص121.

(6) تقييد وقف القرآن ص201.

5- قوله تعالى [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ

كُلُّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا] [آل عمران :07]-

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف في هذه الآية هو قوله [

إِلَّا اللَّهُ]،

وسببه الواو في قوله [وَالرَّاسِخُونَ]، هل هي للعطف أم للاستئناف ؟

اختلف أئمة التفسير اختلافا كبيرا، وتضاربت آراؤهم على هذه الواو على قولين:

الأول : أن الواو في قوله [وَالرَّاسِخُونَ] استئنافية، وأن الكلام قد تم

عند قوله [إِلَّا اللَّهُ]، وأن ما بعده كلام جديد وهو قوله [وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ

يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ]، فلو وُصِلَ لِفُهْمِ أَنَّ الراسخين يعلمون تأويل المتشابه

كما يعلمه الله، وعليه ف

[وَالرَّاسِخُونَ] مبتدأ، وجملة [يَقُولُونَ] خبر المبتدأ.

وهذا القول مروى عن جمهور السلف، فهو مروى عن أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعائشة، وعبد الله بن عباس⁽¹⁾.

قال أبو جعفر النحاس : " ورويناه عن نيف وعشرون رجلا من الصحابة والتابعين والقراء والفقهاء وأهل اللغة " ⁽²⁾

وقد داخه به : ما لك⁽³⁾، والفراء⁽⁴⁾، وابن الأثير⁽⁵⁾،

والزجاج⁽⁶⁾، ورجحه من المفسرين : ابن جرير الطبري⁽⁷⁾، ومال إليه الرازي⁽⁸⁾،

وأبو حيان⁽⁹⁾، والشوكاني⁽¹⁾، والألوسي⁽²⁾.

(1) ينظر : جامع البيان للطبري ج3ص214، الدر المنثور للسيوطي ج2ص10-11، زاد المسير لابن الجوزي ج1ص261.

(2) القطع والانتشاف ص118.

(3) جامع البيان ج3ص215.

(4) معاني القرآن للفراء ج1ص137.

(5) الإيضاح ج2ص565.

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج2ص320.

(7) جامع البيان ج3ص216.

(8) مفاتيح الغيب ج3ص191.

(9) البحر المحيط ج3ص28.

الثاني : أن الواو في قوله [وَالرَّاسِخُونَ] عاطفة على لفظ الجلالة [

اللَّهُ]، وعليه فالراسخون يعلمون تأويل المتشابه، وجملة [يَقُولُونَ] لها وجهان من الإعراب :

أحدهما : أنها منصوبة على الحال، أي قائلين : آمنا به.

والثانية : أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم يقولون.

وهذا قول مجاهد، ورواه عن ابن عباس حيث قال : " أنا ممن

يعلم تأويله " (3).

واختاره من المفسرين : الزمخشري (4)، وأبو جعفر النحاس (5)،

وابن عطية الأندلسي (6).

ومن المفسرين (7) من فصل في هذا المقام، وقال : التأويل يطلق في

القرآن ويراد

به معنيان:

أحدهما : التأويل بمعنى حقيقة الشيء التي يؤول إليها، أي :

يرجع إليها، ومنه

قوله تعالى [هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ] [يوسف: 100]، وقوله [هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا

تَأْوِيلَهُ] [يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ] [الأعراف: 53]، وقوله [بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلْمِهِ

وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلَهُ] [يونس: 39].

وعلى هذا فيكون الوقف على [إِلَّا اللَّهُ]، لأن حقائق الأمور لا

يعلمها على الجلية إلا الله تعالى.

ثانيهما : التأويل بمعنى التفسير والبيان، كقوله تعالى [نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ]

إِنَّا نُرَلِّكَ مِنْ الْمُحْسِنِينَ قَالَ لَا يَأْتِيكُمْ طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ] [يوسف

(2) فتح القدير ج1ص309.

(3) روح المعاني ج5ص111 وما بعدها.

(4) جامع البيان ج3ص215.

(5) الكشاف ج1ص259.

(6) إعراب القرآن ج1ص144.

(7) المحرر الوجيز ص276-277.

(8) ينظر : تفسير البغوي ص189، زاد المسير لابن الجوزي ج1ص260، تفسير القرآن

العظيم ج2ص9، روح المعاني ج5ص111، فتح القدير ج1ص309، أضواء البيان

للشنقيطي ج1ص208.

[37-36]، يعني : تفسيره، فإن أريد به هذا المعنى فالوقف على [وَالرَّاسِخُونَ

فِي الْعِلْمِ]، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم

يحيطوا علما بحقائق الأشياء على ما هي عليه.

وبالتالي فالمعنيان معتبران، وصحيحان في المعنى، لأن لكل منهما وجه من اللغة والتفسير كما ذكر.

ولقد درج المصحف المصري على وضع علامة الوقف اللازم

على لفظ الجلالة في هذه الآية، وفي ذلك ترجيح لأحد وجهي التفسير

وإبطال الوجه الآخر بغير دليل، إذ

أن كلا الوجهين صحيح في المعنى، وقد ذهب إليه بعض السلف، ولا تعارض بينهما.

جاء في التقرير العلمي لمصحف المدينة ما نصه : " ولما كان كلا

الوجهين من حيث المعنى معتبرا، فقد وجدت اللجنة أن اللازم هذا لا

يصح في الوقف لأن فيه إبطالا لوجه صحيح، فاختارت جواز الوقف على

لفظ الجلالة أو الوصل مع أولوية الوقف، لأن القائلين به أكثر، فوضعت

رمز (قلى) (1).

فمن قال بأن الواو استئنافية، جعل علم تأويله لله تعالى وحمل

التأويل على معناه الأول ؛ بينما من قال بأن الواو عاطفة، جعل الراسخين

في العلم ممن يعلم تأويله وحمل التأويل على المعنى الثاني.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأول : لازم، وبه قال السجاوندي (2).

الثاني : التفصيل بين كونه تاما وبين كونه غير وقف، وبه قال ابن

الأنباري (3)،

و الداني (4)، والأنصاري (5)، والأشموني (6).

الثالث : وقفه الهبطي (7).

(1) التقرير العلمي لمصحف المدينة النبوية ص55.

(2) علل الوقوف ج1 ص361.

(3) الإيضاح ج2 ص565.

(1) المكتفى ص195.

(2) المقصد ص155.

(3) منار الهدى ص154.

(4) تقييد وقف القرآن ص205.

أمّا القول الأوّل وهو من حكم عليه باللزوم، فهو محل نظر لأنّ فيه إبطالا للتفسير الثاني، وقد سبق الردّ عليه. وأمّا القول الثاني وهو التفصيل، فيحمل على التفسيرين، فمن حمل التأويل على معرفة كذبه الأشدياء قال بأنّ الواو في [وَالرَّسْخُونَ] هي للاستئناف، وبالتالي فإنّ المعنى قد تمّ، ولا تعلّق ما بين الكلام الموقوف عليه، ولا بما بعده من جهة اللفظ والمعنى، وأمّا من حمل التأويل على التفسير قال بأنّ الواو عاطفة، وبالتالي فهو ليس بوقف لأدّه لا يفصل بين المعطوف عليه والمعطوف.

6- قوله تعالى [قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تَبَدُّوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي

السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ] [آل عمران: 29].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف في هذه الآية هو قوله [يَعْلَمَهُ اللَّهُ]، وسد بيبه أنّ الواو للاستئناف وليست معطوفة على جواب

الشرط، لأنّ علمه تعالى بما في

السموات وما في الأرض غير متوقف على شرط.⁽¹⁾

قال البغوي : " ثمّ قال [وَيَعْلَمُ] رفع على الاستئناف [مَا فِي

السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ] يعني : إذا كان لا يخفى عليه شيء في السموات

ولا في الأرض، فكيف يخفى عليه موالاتكم الكفار ".⁽²⁾

ونذكر الفراء أنّ قوله [يَعْلَمَهُ اللَّهُ] جزم على الجزاء، و [مَا فِي

السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ] رفع على الاستئناف، كما قال في سورة براءة [

قَتَلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ] [التوبة: 14] فجزم الأفاعيل، ثمّ قال [وَيَتُوبُ اللَّهُ

عَلَى مَنْ يَشَاءُ] [التوبة: 15].⁽³⁾

(5) ينظر : مدار الهدي للأشد موني ص163، التبيان في إعراب القرآن للعكبر ري ج1ص205، إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش ج1ص423، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للحلي ج2ص62.

(6) معالم التنزيل ص199.

(1) معاني القرآن ج1ص147، وينظر : تفسير الرازي ج4ص17.

قال الطاهر بن عاشور : " و جملة [وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ]

معطوفة على جملة الشرط، فهي معمولة لفعل [قُل]، وليست

معطوفة على جواب الشرط لأنّ علم الله بما في السماوات وما في الأرض ثابت مطلقاً غير معلق على إخفاء ما في نفوسهم⁽¹⁾.

وهو من إيراد العام بعد الخاص تأكيداً له وتقريراً⁽²⁾.

فأولوية الوقف هنا لدفع توهم أنّ علمه سبحانه معلق على إخفاء ما

في نفوسهم.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأول : تام، وبه قال ابن الأنباري⁽³⁾، ونقله النحاس عن أبي

حاتم⁽⁴⁾، وهو قول الداني⁽⁵⁾، و الأنصاري⁽⁶⁾.

الثاني: كاف، وبه قال الأشموني⁽⁷⁾.

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي⁽⁸⁾.

الرابع : وقفه الهبطي⁽⁹⁾.

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، إلا أنّ الحكم

بالكفاية أقرب لأنّ السياق لم يتمّ بعد، فالفاعل في [وَيَعْلَمُ] هو الله تعالى،

وهو يعود على ما سبق، فبالتالي وجد التعلّق في المعنى دون اللفظ.

أمّا حكم السجاوندي عليه بأدّه مطلق، فلأنّ ضابطه موجود، وهو

صحة الابتداء بما بعد الوقف.

(2) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ج3ص76.

(3) روح المعاني للألوسي ج5ص168.

(4) الإيضاح ج2ص574.

(5) القطع والانتاف ص123.

(6) المكتفى ص199.

(7) المقصد ص162.

(8) منار الهدى ص163.

(9) علل الوقوف ج1ص368.

(1) تقييد وقف القرآن ص206.

7- قوله تعالى [إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ غَرَّ هَتُؤُلَاءِ دِينُهُمْ^٤ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] [الأنفال: 49].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف في هذه الآية هو قوله [دِينُهُمْ^٤]، وسببه أنه آخر كلام المنافقين والذين في قلوبهم مرض. (1)

قال القرطبي : " قيل المنافقون : الذين أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر، والذين في قلوبهم مرض : الشاكون، وهم دون المنافقون، قالوا عند الخروج إلى القتال وعند التقاء الصفيين : غرّ هؤلاء دينهم، وقيل : هما واحد " (2).

وعليه فإنّ مقول قولهم ينتهي عند كلمة [دِينُهُمْ^٤]، وجملة [وَمَنْ

يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] جملة استئنافية.

قال أبو حيان : " [وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] هذا

يتضمن الرد على من قال [غَرَّ هَتُؤُلَاءِ دِينُهُمْ^٤] فكأذنه قيل هؤلاء في لقاء عدوهم هم

متوكلون على الله فهم الغالبون " (3).

قال الطاهر بن عاشور : " وجملة [وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ

عَزِيزٌ حَكِيمٌ] معطوفة على جملة [وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ] [الأنفال

: 48] لأنها

من جملة الأخبار المسدوقة لبيان عناية الله تعالى بالمسلمين، وللامتدنان عليهم " (4).

فأولوية الوقف هذا للفصل بين كلام المنافقين والذين في قلوبهم

مرض، وكلامه تعالى في الرد عليهم.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأول : تام، وبه قال الداني⁽¹⁾، والأشموني⁽²⁾.

(2) منار الهدى للأشموني ص326.

(3) الجامع لأحكام القرآن ج7 ص31.

(4) ينظر : البحر المحيط ج5 ص336، روح المعاني ج18 ص298.

(1) التحرير والتنوير ج9 ص130.

الثاني : حسن، وبه قال الأنصاري.(3)

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.(4)

الرابع : وقفه الهبطي.(5)

وأولى الأقوال هو القول الأول، وهو من حكم عليه بالتمام للعلّة

السابقة.

وأما حكم الأنصاري عليه بأنه حسن، فهو محل نظر، لأنه يلزم منه

وجود التعلق في اللفظ والمعنى وهو منعدم لأن قوله [وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ

فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] جملة مفصولة لفظاً ومعنى .

أما انفصالها معنى، فلأن هذا يعد سياق كلام جديد ردا على مقاتلهم

الشيعة، ودعواهم أنّ هؤلاء غرهم دينهم، وأما انفصالها لفظاً، فلأنها

جملة استئنافية وليست معطوفة على [إِذْ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ

مَرَضٌ] .

وأما حكم السجاوندي بأنه مطلق فلوجود ضابطه وهو صحة

الابتداء بما بعد الوقف.

8- قوله تعالى [لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ

لِلْإِنْسَانِ خَدُولًا] [الفرقان: 29].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف في هذه الآية هو قوله [إِذْ

جَاءَنِي] ، وسببه أنّ جملة [وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَدُولًا] هل هي من

جملة كلام الظالم الذي يبدأ من قوله [وَيَوْمَ يَعِضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلِيَّتَنِي

أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا] [الفرقان: 27] فتكون معطوفة، أو هي من كلام الله

تعالى فتكون مستأنفة ؟

اختلف المفسرون في ذلك على قولين :

(2) المكتفى ص199.

(3) منار الهدى ص326.

(4) المقصد ص326.

(5) علل الوقوف ج2 ص539.

(6) تقييد وقف القرآن ص225.

الأول : أنها تحتمل أن تكون من كلام الظالم⁽¹⁾، وتحتمل أن تكون من كلام الله تعالى.

وهو قول أكثر المفسرين : كالزمخشري⁽²⁾، وابن عطية الأندلسي⁽³⁾، وأبي حيان⁽⁴⁾، والسمين الحلبي⁽⁵⁾، والرازي⁽⁶⁾، والرازي⁽⁶⁾، وابن جزري⁽⁷⁾، والشوكاني⁽⁸⁾.

قال الألويسي : " [وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا]، والجملة اعترض مقرر لمضمون ما قبله إمّا من جهته تعالى أو من تمام كلام الظالم على أنه سمى خليله شيطاناً بعد وصفه بالإضلال الذي هو أخص الأوصاف الشيطانية، أو على أنه أراد بالشيطان إبليس لأنه الذي حمّله على مخالفة المضلين ومخالفة الرسول " ⁽⁹⁾.

الثاني : أن قوله [لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي] آخر كلام الظالم، وما بعده من قوله تعالى، وهو قول ابن الجوزي⁽¹⁰⁾، وحكاة القرطبي⁽¹¹⁾، ونصره صاحب حاشية الجمل⁽¹²⁾، وبه قال الطاهر بن عاشور⁽¹³⁾.

قال الطاهر بن عاشور : " [وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا] تذييل من كلام الله تعالى، لا من كلام الظالم تنبيها للناس على أن كل هذا

(1) والظالم المذكور هنا فيه قولان : أحدهما أنه أبي بن خلف، رواه العوفي عن ابن عباس، والثاني : عقبة بن أبي معيط، قاله مجاهد وسعيد بن جبير وقتادة. ينظر : زاد المسير لابن الجوزي ج3 ص319.

(2) الكشف ج3 ص211.

(3) المحرر الوجيز ص1382.

(4) البحر المحيط ج8 ص102.

(5) الدر المصون ج5 ص253.

(6) التفسير الكبير ج24 ص77.

(7) التسهيل لعلوم التنزيل ج4 ص143.

(8) فتح القدير ج2 ص302.

(1) روح المعاني ج19 ص19.

(2) زاد المسير ج3 ص319.

(3) الجامع لأحكام القرآن ج13 ص31.

(4) حاشية الجمل على تفسير الجلالين ج5 ص344.

(5) التحرير والتنوير ج19 ص42.

الإضلال من عمل الشيطان فهو الذي يسوّل لخليل الظالم إضلال خليله
" (1)

والقول المختار: أن هذه الجملة من كلام الله تعالى لأئنه تعالى ذكر
خذلان الشيطان للإنسان في عدة آيات منها قوله تعالى [وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا
قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ] [إيد: راهيم: 22]،
وقوله تعالى [وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ
النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتِ الْفِئْتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ] [الأنفال: 48].

وعليه تكون الجملة من كلام الله تعالى لا من كلام الظالم، فأولوية
الوقف هنا للفصل بين الكلامين.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :
الأول : تام، وبه قال الداني. (2)

الثاني : التفصيل بين التمام وعدم الوقف، وهو اختيار الأشموني
حيث قال : " تام لأئنه آخر كلام الظالم وما بعده من كلام الله تعالى، وهذا
إن جعل ما بعده مستأنفا، فإن جعل الكلام متصلا من قوله [يَلِيَّتْنِي أَخَذْتُ
مَعَ الرَّسُولِ] [الفرقان: 28-29] إلى آخر كلامه، فلا وقف " (3)

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي. (4)

الرابع : وقفه الهبطي. (5)

والأقوال كلها تحمل على القولين المذكورين آنفا، فمن حكم عليه
بالتمام فلأن قوله [..لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي] آخر كلام الظالم،
وما بعده من قول الله تعالى، وأما حكم الأشموني عليه بأئنه ممنوع فلأن
قوله تعالى [وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا] هو من كلام الظالم، وهو
متصل بما قبله لفظا ومعنى، وأما حكم السجاوندي عليه بأئنه مطلق فلأن
ضابطه موجود وهو صحة البدء بما بعد الوقف.

(6) المصدر نفسه ج19 ص42.

(7) المكتفى ص416.

(1) منار الهدى ص549.

(2) علل الوقوف ج2 ص748.

(3) تقييد وقف القرآن ص255.

9- قوله تعالى [إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ

لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ] [المنافقون:1].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف هو آخر قوله [لَرَسُولُ اللَّهِ]

لأنه لو

وصل صار قوله [وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ] من مقول المنافقين.(1)

قال الشوكاني : " وجملة [وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ] معترضة مقررة

لمضمون ما قبلها، وهو ما أظهره من الشهادة، وإن كانت بواطنهم على خلاف ذلك " (2)

وقد بين الزمخشري علة هذا الاعتراض بقوله : " فإن قلت : أي

فائدة في قوله

تعالى [وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ] ؟ قلت : لو قال : قالوا نشهد أنك لرسول الله

والله يشهد إنيهم لكاذبون، لكان يوهم أن قولهم هذا كذب ؛ فوسط بينهما قوله [وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ] ليميط هذا الإيهام " (3)

قال الطاهر بن عاشر : " وجملة [وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ]

معترضة بين الجملتين المتعاطفتين، وهذا الاعتراض لدفع إيهام من يسمع جملة [وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ] أنه تكذيب لجملة [إِنَّكَ لَرَسُولُ

اللَّهِ] فإن المسلمين كانوا يومئذ محفوفين بفناء من المنافقين مبثوثين بينهم

هجيرا هم فتنة المسلمين فكان المقام مقتضيا دفع الإيهام، وهذا من الاحتراس " (4)

فأولوية الوقف للفصل بين كلام المنافقين وكلام الله تعالى بعده.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

(4) ينظر : منار الهدى للأشموني ص785، علل الوقوف للسجاوندي ج3ص1018.

(5) فتح القدير ج2ص1022.

(1) الكشف ج4ص407، وهو موجد بمعناه في : الدر المصون ج6ص319، البحر المحيط ج10ص179.

(2) التحرير والتنوير ج28ص210.

- الأول : تام، وحكاه النحاس عن نافع.⁽¹⁾
الثاني : لازم، وبه قال السجاوندي.⁽²⁾
الثالث : كاف، وبه قال الأشموني والأنصاري.⁽³⁾
الرابع : وقفه الهبطي.⁽⁴⁾
وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، وكونه كافيًا هو الأقرب لأنّ سدياق الآية لم يتم بعد، فجملة [وَاللّٰهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ] المعترضة، هي مقررة لما قبلها، وبالتالي وجد التعلّق في المعنى دون اللفظ.

(3) القطع والانتشاف ص532.
(4) علل الوقوف ج3ص1018.
(5) منار الهدى ص784، المقصد ص784.
(6) تقييد وقف القرآن ص293.

الفصل الثالث : أثر الوقف على كلا وبلى وبعض أسماء الإشارة في التفسير

تختلف بعض معاني الحروف (مثل : كلا وبلى)، وبعض أسماء الإشارة (مثل : ذلك وكذلك، وهذا) بالوقف عليها والابتداء بها في القرآن الكريم، ولأجل ذلك اهتم علماء الوقف والابتداء خصوصاً وعلماء القراءات واللغة عموماً ببيان معاني هذه الحروف وما تدل عليه، وكذا حكم الوقف عليها والابتداء بها، وذلك إسهاماً منهم في خدمة القرآن الكريم.

وسأخص بالبحث هذه الحروف وهذه الأسماء بالأمثلة من القرآن، ومبينا آراء المفسرين وعلماء الوقف والابتداء في توضيح معانيها، وحكم الوقف عليها على ضوء التفسير.

المبحث الأول : الوقف على كلا وأثره في التفسير

أولاً : معنى كلا في القرآن الكريم

(كلا) مركبة عند ثعلب⁽¹⁾ من : كاف التشبيه، و (لا) النافية، وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين.⁽²⁾ وقد اختلف العلماء في معناها والوقف عليها والابتداء بها على مذهبين :

المذهب الأول : (كلا) حرف الردع والزجر والرد والإنكار، وهو مذهب سيبويه والخليل⁽³⁾ والمبرد⁽⁴⁾ والزهراوي وأكثر البصريين، ومثال ذلك أن تقول لشخص : فلان يبغضك فيقول : (كلا).

(1) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار المعروف بثعلب، نحوي، لغوي، (ت261هـ).
الفهرست لابن النديم ص100.

(2) ينظر : ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1416هـ/1996م، بيروت لبنان ج1ص212.

(3) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، أول من استخرج العروض، (ت170هـ).
الفهرست لابن النديم ص65.

(4) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حسان المبرد، نحوي، لغوي، (ت285هـ). المصدر نفسه ص82.

قال مكي بن أبي طالب القيسي : " ومعناها الرد والإنكار لما تقدّم قبلها من الكلام، وقيل : إنها إذا كانت بمعنى (لا)، فإثما تدلّ على جملة محذوفة، فيها نفي لما قبلها والتقدير : ليس الأمر كذلك ".⁽¹⁾
وقال ابن هشام⁽²⁾ : " لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم : متى سمعت (كلا) في سورة فاحكم بأنّها مكية لأنّ فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة ".⁽³⁾

المذهب الثاني : أنّ معنى الردع والزجر والرد والإنكار ليس مستمرا فيها، ولذلك زاد بعض العلماء فيها معنى ثانيا يصح أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثمّ اختلفوا في تفسير هذا المعنى على ثلاثة أقوال :
الأوّل : (كلا) بمعنى : حقا، وهو قول الكسائي والكوفيون.
الثاني : (كلا) بمعنى : ألا الاستفتاحية، وهو مذهب أبي حاتم السجستاني.

الثالث : (كلا) حرف جواب بمعنى : إي ونعم، وهو مذهب النضر بن شميل⁽⁴⁾ والفراء.

وقد عدّ ابن هشام مذهب أبي حاتم أولى من مذهب الكسائي والفراء فقال : " وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما، لأنّه أكثر اطرادا، فإنّ قول النضر بن شميل لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو [كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ] [المطففين

:18]، [كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينِ] [المطففين :7] لأنّ إنّ تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقا ".⁽⁵⁾

ويؤخذ ممّا تقدّم أنّ لـ (كلا) أربعة معان :

- الردع والزجر والرد والإنكار أو النفي قبلها.
- معنى : حقا.
- معنى : ألا الاستفتاحية.

(1) الوقف على كلا وبلى في القرآن ص51.

(2) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، نحوي بارع، (ت 761 هـ). شذرات الذهب للحنبلي ج6 ص191.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ج1 ص212، ويقارن بـ : الوقف على كلا وبلى للقيسي ص51.

(4) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم بن عنثرة، أخذ عن الخليل وعن فصحاء العرب، (ت204هـ). الفهرست ص74.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ج1 ص212.

• معنى : إي ونعم.

وقد تستعمل في بعض المواضع محتملة معنيين أو أكثر من هذه المعاني.

وقد وقعت (كلا) في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً، في خمس عشرة سورة كلها في النصف الثاني منه، وليس في النصف الأول منها شيء. (1)

قال الزركشي : " وحكمة ذلك أن النصف الآخر نزل بمكة، وأكثرها جبايرة، فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم، والإنكار عليهم، بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لأنهم وضعفهم " (2).

ثانياً : أمثلة تطبيقية للوقف على كلا وأثره في التفسير

نظراً إلى اختلاف العلماء في تحديد معنى (كلا)، فقد قسمها الزركشي إلى ثلاثة أقسام :

إحداها : ما يجوز الوقف عليه والابتداء به جمعا باعتبار معنيين.

والثاني : ما لا يوقف عليه ولا يبتدأ به.

والثالث : ما يبتدأ به ولا يجوز الوقف عليه. (3)

ثم نقل تقسيم مكي بن أبي طالب وهو أربعة أقسام، وتقسيمه هو المختار. (4)

القسم الأول : ما يحسن الوقف فيه على (كلا) على معنى، ويحسن الابتداء بها معنى آخر في أحد عشر موضعاً، وهي :

1- قوله تعالى [أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ

وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا] [مريم: 78-79].

ذكر المفسرون (1) لـ (كلا) في هذه الآية ثلاثة معان :

(1) ينظر : مغني اللبيب ج1 ص213، الوقف على كلا وبلى في القرآن للقيسي ص53.

(2) البرهان في علوم القرآن للزركشي ج1 ص447.

(3) المصدر نفسه ج1 ص447.

(4) قال مكي : " فما ذكرنا فهو الاختيار، وبه نأخذ، والاختلاف في ذلك كثير بين العلماء، ولكننا توسطنا القول واخترنا ما اجتهدنا في اختياره، وليس مما اخترنا حرف إلا وقد قال به جماعة من العلماء، واختاره كثير من القراء، وأكثره روي عن نافع ". الوقف على كلا وبلى ص69.

- أنها ردع وزجر للكافر الذي تفوه بهذه المقالة النكراء، فقد نفت (كلا) ما تضمنه قوله تعالى [أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَوْتَاكَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا] .

قال الطبري : " يعني تعالى ذكره بقوله [كَلَّا] : ليس الأمر كذلك، ما اطلع الغيب فعلم صدق ما يقول وحقيقة ما يذكر، ولا اتخذ عند الرحمن عهدا بالإيمان بالله ورسوله والعمل بطاعته، بل كذب وكفر " (2)
وقال القرطبي : " وتم الكلام عند قوله [كَلَّا] " (3).

وبهذا تكون جملة [سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ] مستأنفة، و [كَلَّا] تعلقت بما قبلها فيوقف عليها.

- أنها بمعنى : حقا، والمعنى : حقا سنكتب ما يقول، فهي حينئذ تأكيد لما بعدها، وعليه لا يوقف عليها بل يبتدأ بها لتعلقها بما بعدها.
- أنها أداة استفتاح وتنبيه بمعنى : ألا، والمقصود منها التنبيه على أن ما بعدها يجب الاهتمام بشأنه، والمعنى : ألا سنكتب ما يقول، وعليه يبتدأ بها ولا يوقف عليها أيضا لتعلقها بما بعدها.
قال الداني : " ويجوز الابتداء بـ (كلا) بتقدير : ألا، وهو قول أبي حاتم " (4)
قال مكي بن أبي طالب بعد ذكره للوجهين : " والوقف : الاختيار " (5)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال ابن الأنباري (6)، والداني (7)، والأشموني (8)، والأنصاري (9).
الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي (10).

(1) ينظر : الدر المصون ج4ص523، الجامع لأحكام القرآن ج11ص154، البحر المحيظ ج7ص294، روح المعاني ج16ص593، التحرير والتدوير ج16ص78، معالم الاهتداء للحصري ص143، الوقف على كلا وبلى ص53.

(2) جامع البيان ج16ص141.

(3) الجامع لأحكام القرآن ج11ص152.

(4) المكتفى ص377.

(1) الوقف على كلا وبلى ص53.

(2) إيضاح الوقف والابتداء ج2ص766.

(3) المكتفى ص377.

(4) منار الهدى ص483.

(5) المقصد ص483.

(6) علل الوقوف ج2ص688.

الثالث : وقفه الهبطي.(1)

والقولان يحملان على المعنى الأول، وهو كون (كلا) للردع والزجر، وعليه فالكلام تم لفظاً ومعنى كما ذكره القرطبي لأنها متعلقة بما قبلها.

أما حكم السجاوندي فسببه جملة [سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ]، لأنها مستأنفة على المعنى الأول و يجوز الابتداء بها، وهو ضابط الوقف المطلق عنده.

2- قوله تعالى [وَأَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ

بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا] [مريم: 81-82].

تحتمل (كلا) في هذه الآية الأوجه الثلاثة السابقة :

- أنها ردع وزجر (2) للكافر عن عبادة هذه الآلهة، وعن اعتقادهم فيها العزة والنصرة.

قال الطبري : " أي : ليس الأمر كما ظنوا وأملوا من هذه الآلهة التي يعبدونها من دون الله في أنها تنقذهم من عذاب الله وتنجيهم منه ومن سوء إن أرادهم بهم ربهم ". (3)

وعلى هذا المعنى يوقف على (كلا) لتعلقها بما قبلها، وبهذا تكون جملة [سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ] مستأنفة.

- أنها بمعنى : حقا، والتقدير : حقا سيكفرون بعبادتهم.

- أنها أداة اسد تفتح وتنبيهه بمثابة : ألا، والتقدير : ألا سيكفرون بعبادتهم.

وعلى هذا الوجه الأخير والذي قبله، فلا يصح الوقف على (كلا) لشدة اتصالها بما بعدها، بل يبتدأ بها.

قال مكي : " والوقف على (كلا) في هذه الآية هو المختار ". (4)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال الداني (5)، والأشموني. (1)

(7) تقييد وقف القرآن ص245.

(8) ينظر : المحرر الوجيز ص1421، تفسير البغوي ص812، زاد المسير ج3 ص146، الكشاف ج3 ص31، البحر المحيط ج7 ص296، فتح القدير ج2 ص85.

(1) جامع البيان ج16 ص142.

(2) الوقف على كلا وبلى ص53.

(3) المكتفى ص377.

الثاني : مطلق، وهو قول السجاوندي.(2)
الثالث : وقفه الهبطي.(3)
والقولان يحملان على المعنى الأول، وهو كون (كلا) للردع
والزجر، وعليه فالكلام تمّ لأنها متعلقة بما قبلها.
أمّا حكم السجاوندي فسببه أنّ (كلا) وما قبلها للردع، وجملة [
سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ] مستأنفة يجوز الابتداء بها، وهو ضابط الوقف المطلق
عنده.

3- قوله تعالى [حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١٠١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ

صَلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا] [المؤمنون: 99-100].

تحتل (كلا) في هذه الآية ثلاثة معان :
- أن تكون للردع والزجر(4) عن طلب الرجوع إلى الدنيا، بل هي
إنكار واستبعاد متضمنة معنى النفي.

قال الطبري : " وقوله [كَلَّا] يقول تعالى ذكره : ليس الأمر

على ما قال هذا المشرك لن يرجع إلى الدنيا ولن يعاد إليها ".(5)
فيكون ردا لما تمنى الكافر من الرجوع إلى الدنيا ليعمل صالحا،
أي أنه لو ردّ لم يعمل صالحا لقوله تعالى [وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُمْ عَنْهُ]

[الأنعام: 28].

وعلى هذا يكون الوقف على (كلا)، وتصدير جملة [إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ

قَائِلُهَا] استئنافية قصد بها تقرير معنى (كلا) من عدم الإجابة.

- أن تكون بمعنى : (ألا) الاسد تفتاحية المقصد ود بها التنبيه،
والمعنى : ألا إنها كلمة هو قائلها.
وعلى هذا الوجه لا يوقف على (كلا) لوثيق الارتباط بما بعدها.

(4) منار الهدى ص483.

(5) علل الوقوف ج2 ص688.

(6) تقييد وقف القرآن ص245.

(1) ينظر : الكشاف ج3 ص155، تفسير البغوي ص887، زاد المسير ج3 ص271،
فتح القدير ج2 ص229.

(2) تفسير الطبري ج18 ص66.

ولا يصح أن تكون بمعنى : حقا نظرا لكسرة همزة [إِنَّهَا] ، لأذنه
يجب فتحها بعد حقا أو ما كان في معناها.(1)

قال السجاوندي : " (كلا) للردع عما قبلها، أي : لا يرجع، وقد
قيل يبتدأ بها بمعنى : ألا وحقا، والأول أحسن " (2).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وهو قول الداني(3)، وحكاة النحاس(4) عن نافع وأبي

حاتم وابن

مجاهد، وهو رأي الأشموني.(5)

الثاني : حسن، وبه قال الأنصاري.(6)

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.(7)

الرابع : وقفه الهبطي.(8)

وأولى الأقوال القول الأول بسبب كون الوقف على (كلا) أبلغ
في المعنى وأتم على معنى الردع والزجر وهو اختيار من سبق من علماء
الوقف والابتداء والمفسرين.

أما حكم السجاوندي فسببه أن جملة [إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا] مستأنفة

يجوز الابتداء بها وهو ضابط الوقف المطلق عنده.

أما تحسين ابن الأنباري فلا وجه له على المعاني لـ (كلا) .

4- قوله تعالى [قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ

الْحَكِيمُ] [سبأ:27].

إن لـ (كلا) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أن تكون للردع والزجر.(9)

(3) ينظر : الوقف على كلا وبلى ص54.

(4) علل الوقوف ج2ص732.

(4) المكتفى ص404.

(5) القطع والانتشاف ص353.

(1) منار الهدى ص530.

(2) المقصد ص531.

(3) علل الوقوف ج2ص732.

(4) تقييد وقف القرآن ص252.

(5) ينظر : الكشف ج3ص443، البحر المحيط ج8ص548، روح المعاني ج11ص430،

فتح القدير ج2ص550.

قال الطبري : " (كلاً) يقول تعالى ذكره : كذبوا، ليس الأمر كما وصفوا، ولا كما جعلوا من أن الله شريكاً " (1)
وقال ابن عطية : " (كلاً) ردّ لما تقرّر من مذهبهم في الإشراك بالله تعالى " (2)

والمعنى : ارتدعوا عن هذا القول، وتنبّهوا إلى ضلالكم.
وقيل : إنّ (كلاً) ردّ لجوابهم المحذوف، كأنه قال : أروني الذين ألحقتم به شركاء، قالوا هي الأصنام، فقال : (كلاً) أي ليس له شركاء. (3)
شركاء. (3)

وعليه تكون جملة [بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ] مستأنفة لبيان علة هذا الردّ، فـ (كلاً) تعلقت بما قبلها وبالتالي يوقف عليها.
- أن تكون بمعنى : (ألا) التي للاستفتاح على معنى : ألا بل هو الله العزيز الحكيم.
- أن تكون بمعنى : حقا على تقدير : حقا بل هو الله العزيز الحكيم.

قال السخاوي : " ويجوز الابتداء بها على معنى : (ألا)، و (حقا) " (4) فـ (كلاً) في المعنيين الأخيرين تعلقت بما بعدها فلا يوقف عليها، وإنما يبتدأ بها.
أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال الداني (5)، وحكاه النحاس (6) عن أبي حاتم والقتيبي والدينوري، وهو رأي الأشموني والأنصاري. (7)
الثاني : مطلق، وهو قول السجاوندي. (8)
الثالث : وقفه الهبطي. (9)

والقولان يحملان على المعنى الأوّل لـ (كلاً)، فمن حكم عليه بالتمام لأن معناها الردع والزجر، وبالتالي تعلقت بما قبلها.

(6) تفسير الطبري ج22 ص115.

(7) المحرر الوجيز ص1539.

(1) ينظر : جامع الأحكام للقرطبي ج13 ص288.

(2) جمال القراء وكما الإقراء ج2 ص461، وينظر : الوقف على كلاً وبلى ص56.

(3) المكتفى ص465.

(4) القطع والانتفاف ص420.

(5) منار الهدى والمقصد ص627.

(6) علل الوقوف ج3 ص830.

(7) تقييد وقف القرآن ص268.

أمّا حكم السد جاوندي بالإطلاق فسببه أنّ جملة [بَلَّ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ] مستأنفة يجوز الابتداء بها، وهو ضابط الإطلاق عنده.

5- قول ه تع الى [يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ بَيْنِيهِ ﴿٦﴾ وَصَاحِبَتِهِ وَأَخِيهِ ﴿٧﴾ وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤَيَّبُ ﴿٨﴾ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنْجِيهِ ﴿٩﴾ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَىٰ] [المعارج: 11-15].

لـ (كلا) في هذا الموضع معنيان :
- أحدها : أن تكون بمعنى الردع والزرع. (1)
قال الطبري : " يقول تعالى ذكره : (كلا) ليس ذلك كذلك، ليس ينجيه من عذاب الله شيء " . (2)
وقال ابن عطية : " [كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَىٰ] رد لقولهم وما ودّوه، أي ليس الأمر كذلك، ثم ابتداء الإخبار عن لظى " . (3)
وجملة [إِنَّهَا لَأَطَىٰ] استئناف بياني ناشئ عما أفاده حرف (كلا) من الإبطال. (4)
وعلى هذا المعنى يوقف على (كلا) لتعلقها بما قبلها، وتكون جملة [إِنَّهَا لَأَطَىٰ] مستأنفة.
- الثاني : أن تكون أداة تنبيه بمعنى : ألا، ويكون التقدير : ألا إنها لظى.

وعلى هذا المعنى يجوز الابتداء بـ (كلا) لافتتاح الكلام بها.
قال السخاوي : " ويجوز أن يبتدأ بها على معنى : (ألا) لا غير " . (5)

ويقصد بقوله : لا غير أنّه لا يصح أن تكون بمعنى : حقا، لوجود ما يمنع هذا الوجه وهو كسر (إن)، لأنّه تفتح همزتها وجوبا بعد حقا أو ما كان في معناها. (1)

(1) ينظر : الدر المصون ج6ص376، البحر المحيط ج10ص274، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ج9ص269، روح المعاني ج15ص96.

(2) تفسير الطبري ج29ص89.

(3) المحرر الوجيز ص1897.

(4) التحرير والتنوير ج29ص151.

(5) جمال القراء ج2ص461.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال الداني (2) والنحاس (3) والأنصاري (4).
الثاني : حسن، نقله الأشموني (5) عن الأخفش والفراء وأبي حاتم السجستاني.

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي (6).

الرابع : وقفه الهبطي (7).

وأولى الأقوال الأول، وهو من حكم عليه بالتمام لكون الوقف على (كلا) أبلغ وأتم لتعلقها بما قبلها في المعنى.
وأما حكم السجاوندي فسببه أنّ الجملة بعد (كلا) مستأنفة كما ذكره ابن عطية والطاهر بن عاشور، وبالتالي يصح الابتداء بها وهو ضابط الإطلاق عنده.

وأما تحسين الأشموني فلا وجه له لأنه علل ذلك بقوله : " وتكون (كلا) بمعنى : لا، فكأنه قال : لا ينجيه أحد من عذاب الله، ثم ابتداء إنّها لظي " (8).

وهذا يدل على التمام، وليس على الحسن وهو ما ذكره من سبق من المفسرين.

6- قوله ه تع الى [أَيَطْمَعُ كُلُّ أَمْرِي مِّنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلَّا إِنَّا

خَلَقْنَاهُمْ مِّمَّا يَعْلَمُونَ] [المعارج: 38-39].

إنّ لـ (كلا) في هذه الآية معنيان :

- أحدها أن تكون للردع والزجر (9)، أي ردع وزجر الذين كفروا من الطمع

(6) ينظر : الوقف على كلا وبلى ص56.

(1) المكتفى ص586.

(2) القطع والانتناف ص544.

(3) المقصد ص805.

(4) منار الهدى ص805.

(5) علل الوقوف ج3 ص1047.

(6) تقييد وقف القرآن ص296.

(7) منار الهدى ص805.

(8) ينظر : البحر المحيط ج10 ص276، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي

ج9 ص274، حاشية الجمل عل تفسير الجلالين ج8 ص113، روح المعاني ج15 ص103،

زاد المسير ج4 ص339.

في دخول الجنة إن استمروا على الكفر.
قال الطبري : " يقول Y : ليس الأمر كما يطمع فيه هؤلاء الكفار
من أن يدخل كل امرئ منهم جنة نعيم " (1)
وعليه فإنه يوقف على (كلا) لتعلقها بما قبلها، وحينئذ تكون
جملة [إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ] مستأنفة.

قال البغوي : " ثم ابتداءً سبحانه فقال [إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ] ،
أي : من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة " (2)
وقال الطاهر بن عاشور : " (كلا) وهذا تمّ الكلام على إثبات
الجزاء، و [إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ] كلام مستأنف استئنافاً بيانياً " (3)
- أن تكون (كلا) استفتاحية على معنى : ألا إذا خلقناهم، وعلى
هذا المعنى يجوز الابتداء بها.

ويمتنع أن تكون (كلا) بمعنى : حقا، نظرا لكسرة همزة إنا.
أقوال علماء الوقف والابتداء :
الأول: تام، وبه قال الداني (4)، وحكاها الأشموني (5) عن نافع، وهو
قول الأنصاري (6).

الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي (7).
الثالث : وقفه الهبطي (8).
والقولان يحملان على المعنى الأول لـ (كلا)، فمن حكم عليه
بالتمام فبسببه، ولأنّ (كلا) متعلقة بما قبلها.
وأما حكم السجاوندي فسببه كذلك جملة [إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ]
[مستأنفة يجوز الابتداء بها كما ذكره البغوي والطاهر بن عاشور، وهو
ضابط الوقف المطلق عنده.

-
- (1) تفسير الطبري ج29 ص103.
 - (2) تفسير البغوي ص1348، وهو نفسه ابن عطية في : المدرر الوجيز ص1900،
والقرطبي في : الجامع لأحكام القرآن ج18 ص282.
 - (3) التحرير والتنوير ج29 ص165.
 - (4) المكتفى ص587.
 - (5) منار الهدى ص806.
 - (6) المقصد ص806.
 - (7) علل الوقوف ج3 ص1050.
 - (8) تقييد وقف القرآن الكريم ص296.

7- قوله تعالى [ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا] [المدثر: 15-16].

لـ (كلا) في هذه الآية معنيان :
 - الأول : أن تكون لردع (1) الكافر الذي تحدّث عنه القرآن في قوله تعالى [ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا ﴿١٢﴾ وَبَيْنَ شُهُودًا ﴿١٣﴾ وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا ﴿١٤﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ] [المدثر: 11-15].

قال مكّي بن أبي طالب القيسي : " والآية نزلت في الوليد بن المغيرة كان له ثلاثة عشر ولدا كلهم ذو بيت، فلما نزلت (كلا) في قصته، لم يزل في إدبار من الدنيا عن نفسه وماله وولده حتى هلك " (2).
 وقال القرطبي : " و (كلا) قطع للرجاء عما كان يطمع فيه من الزيادة، فيكون متصلا بالأوّل " (3).
 وبالتالي يوقف على (كلا) لتعلقها بما قبلها، وتكون جملة [إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا] مستأنفة.

قال الطاهر بن عاشور : " [إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا] يجوز أن تكون

هذه

الجملة تعليلا للردع والإبطال، أي لأنّ شدّة معاندته لآياتنا كانت كفرانا للنعمة..، ويجوز أن تكون مستأنفة، ويكون الوقف عند قوله تعالى [كَلَّا] " (4).

وقال السمين الحلبي : " [إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا] استئناف جواب

لسائل سأل : لم لا يزد مالا ؟ وما باله ردع عن طبعه في ذلك ؟ فأجيب بقوله [إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا] " (5).

(1) ينظر : البحر المديط ج10 ص329، حاشية الجمل على الجلايين ج8 ص160، زاد المسير ج4 ص362، روح المعاني ج15 ص190، حاشية الشهاب ج9 ص327، المدرر الوجيز ص1917، تفسير

(2) الوقف على كلا وبلى ص57.

(3) الجامع لأحكام القرآن ج19 ص72.

(1) التحرير والتنوير ج29 ص284.

(2) الدر المصون ج6 ص415.

- الثاني : أن تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية، والتقدير : ألا إله كان لآياتنا عنيدا.

قال مكي بن أبي طالب : " وروى بعضهم أنّ (كلا) نزلت بعد قوله [ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ] ، فبهذا التأويل يحسن الابتداء بها بـ (كلا) على معنى : ألا إله كان لآياتنا عنيدا ".⁽¹⁾

وبالتالي يبتدأ بـ (كلا) ، قال النحاس : " وأجازوا الوقف على [أن أزيد] ، ويبتدأ بـ [كَلَّا] يجعلها بمعنى : ألا ".⁽²⁾

وأورد القرطبي وجهها ثالثا لـ (كلا) بمعنى : حقا، ولكن لا يحسن الابتداء بها على معنى حقا لأنه يلزم أن تفتح همزة (إن) بعدها، وهذا لم يقرأ به أحد كما نص عليه مكي بن أبي طالب.⁽³⁾

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال الداني⁽⁴⁾ والأشموني.⁽⁵⁾

الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي.⁽⁶⁾

الثالث : وقفه الهبطي.⁽⁷⁾

فمن حكم عليه بالتمام فبسبب المعنى الأول لـ (كلا) وهو الردع، وبالتالي فهي متعلقة بما قبلها منقطعة عما بعدها.

وأما من حكم عليه بالإطلاق فبسبب أن جملة [إِنَّهُ كَانَ لَأَيَّتِنَا عَنِيدًا]

[مستأنفة كما ذكره القرطبي والطاهر بن عاشور، وبالتالي يصح الابتداء بها.

8- قوله تعالى [بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّثَشَّرَةً ﴿٥٢﴾ كَلَّا بَلْ لَّا

تَخَافُونَ الآخِرَةَ] [المدثر: 52-53].

لـ (كلا) في هذه الآية ثلاثة معان :

(3) الوقف على كلا وبلى ص57.

(4) القطع والانتناف ص551.

(5) ينظر : الجامع لأحكام القرطبي ج19 ص72، الوقف على كلا وبلى ص57.

(6) المكتفى ص594.

(7) منار الهدى ص814.

(1) علل الوقوف ج3 ص1061.

(2) تقييد وقف القرآن ص298.

- أن تكون للردع والزجر. (1)
قال ابن عطية : " (كلا) رد على إرادتهم، أي : ليس الأمر كذلك
(2)، وقال الألويسي : " (كلا) ردع لهم عن إعراضهم ". (3)
وبناء عليه فإنه يوقف على (كلا) لأنها متعلقة بما قبلها، وتكون
جملة [بَلْ لَّا تَخَافُونَ الْآخِرَةَ] مستأنفة.

- أن تكون بمعنى : حقا، والتقدير : حقا بل لا يخافون الآخرة.
قال الطاهر بن عاشور : " ثمّ أضرب على كلامهم بإبطال آخر
بحرف الإضراب فقال [بَلْ لَّا تَخَافُونَ الْآخِرَةَ]، أي ليس ما قالوه إلا
تنصلا، فأعراض هؤلاء

المشركين ليس لامتناع إيتاء الصحف، بل لعدم خوفهم من الآخرة ". (4)
- أن تكون بمعنى : (ألا)، أي : ألا بل لا يخافون الآخرة.
وعلى كلا الوجهين يجوز الابتداء بـ (كلا). (5)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وهو قول الداني (6)، والأنصاري. (7)
الثاني : كاف، وهو قول الأشموني. (8)
الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي. (9)
فمن حكم عليه بالتمام والكفاية هو الصواب، ولكن الحكم بالكفاية
هو الأقرب، لأنّ جملة [بَلْ لَّا تَخَافُونَ الْآخِرَةَ] مستأنفة في اللفظ، ولكنها
غير منقطعة في المعنى كما يفهم من كلام الطاهر بن عاشور.
وأما حكم السجاوندي بالإطلاق فسببه جملة [بَلْ لَّا تَخَافُونَ الْآخِرَةَ]
[التي يصح الابتداء بها لكونها مستأنفة.

(3) ينظر : البدر المد يط ج10 ص340، الكشاف ج4 ص495، حاشية الشهاب
ج9 ص337، حاشية الجمل على الجلالين ج8 ص171، زاد المسير ج4 ص367.
(4) المحرر الوجيز ص1921.
(5) روح المعاني ج29 ص208.
(1) التحرير والتنوير ج29 ص308.
(2) الوقف على كلا وبلى ص58، منار الهدى ص815.
(3) المكتفى ص596.
(4) المقصد ص815.
(5) منار الهدى ص815.
(6) علل الوقوف ج3 ص1064.

9- قوله تعالى [إِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِ ءَايَاتُنَا قَالَ أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ

قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ] [المطففين: 13-14].

لـ (كلا) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أن تكون للردع والزجر. (1)

قال ابن عطية : " (كلا) زجر ورد لقولهم [أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ] " (2).

" (2)

وقال الطبري : " [كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ] يقول

تعالى ذكره مكذبا لهم في قبيلهم ذلك : (كلا) ما ذلك كذلك " (3).

وعلى هذا المعنى يوقف على (كلا) ويبتدأ بما بعدها، إذ إن ما

بعدها إضراب انتقالي لبيان سبب هذا الزعم والافتراء.

- أن تكون بمعنى : حقا.

وحكاة القرطبي فقال : " وقال الحسن : معناها حقا " (4).

وهو اختيار مكّي بن أبي طالب القيسي لتوكيد غلبة الذنوب

والمعاصي على قلوبهم. (5)

- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية، والتقدير : ألا بل ران على

قلوبهم ما كانوا يكسبون، وهو قول أبي حاتم. (6)

وعلى الوجهين الأخيرين يجوز الابتداء بـ (كلا) .

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني. (7)

الثاني : ممنوع، حكاة النحاس عن أبي حاتم. (8)

ومن حكم عليه بالتمام فبسبب حمله معنى (كلا) على الردع

والزجر، كما ذكره الطبري وابن عطية.

(7) ينظر : الكشف ف ج 4 ص 541، البحر المد يط ج 10 ص 429، حاشية الشهاب

ج 9 ص 443، حاشية الجمل على الجلالين ج 8 ص 269، روح المعاني ج 30 ص 392.

(1) المحرر الوجيز ص 1957.

(2) تفسير الطبري ج 30 ص 130.

(3) الجامع لأحكام القرآن ج 19 ص 248.

(4) الوقف على كلا وبلى ص 63.

(5) المصدر نفسه ص 63.

(6) المكتفى ص 613.

(7) القطع والانتشاف ص 566.

وأما من حكم عليه بالمنع فبسبب حمله معنى (كلا) على تقدير :
ألا الاستفتاحية، وهو قول أبي حاتم السابق، فهي شديدة التعلق بما بعدها.
10- قوله تعالى [وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا بَلْ

لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ] [الفجر: 16-17].

تحتمل (كلا) في هذه الآية المعاني التالية :

- أن تكون للردع والزجر والرد⁽¹⁾ للإنسان الذي ادعى أن تضيق
الله عليه في الرزق إهانة منه تعالى.

قال الألويسي : " (كلا) ردع للإنسان عن قوليه المحكيين،
وتكذيب له فيهما لا عن الأخير فقط، وقد نصّ الحسن على ما قلنا ".⁽²⁾

وقال القرطبي : " (كلا) رد، أي ليس الأمر كما يظن، فليس
الغنى لفضله، ولا الفقر لهوانه، وإنما الغنى من تقديري وقضائي ".⁽³⁾

وذكر الفراء بأنّ (كلا) في هذا الموضع بمعنى : لم يكن ينبغي
له أن يكون هكذا، ولكن يحمده على الأمرين، على الغنى والفقر.⁽⁴⁾

وبهذا المعنى يوقف على (كلا) ويبتدأ بما بعدها، إذ إنّ ما بعدها
إضراب انتقالي من قبيح إلى ما هو أقبح للترقي في ذمهم.

قال الطاهر بن عاشور : " وجملة [بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ] استئناف

كما يقتضيه الإضراب ".⁽⁵⁾

- أن تكون بمعنى : حقا، والتقدير : حقا بل لا تكرمون اليتيم.

- أن تكون بمعنى : ألا، أي : ألا بل لا تكرمون اليتيم.

و هذان المعنيان مذهب الأخفش وأحمد بن موسى نقل ذلك مكي
في كتابه.⁽⁶⁾

وعلى كلا المعنيين الأخيرين يبتدأ بـ (كلا).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال الداني⁽⁷⁾ والأشموني.⁽¹⁾

(1) ينظر : تفسير الطبري ج30 ص221، الكشاف ج4 ص564، حاشية الجمل على
الجلالين ج8 ص317، البحر المحيط ج10 ص474، المحرر الوجيز ص1971، فتح القدير
ج2 ص1231.

(2) روح المعاني ج30 ص54.

(3) الجامع لأحكام القرآن ج20 ص54.

(4) ينظر : معاني القرآن ج3 ص151.

(5) التحرير والتنوير ج30 ص294.

(6) ينظر : الوقف على كلا وبلى ص64.

(1) المكتفى ص619.

الثاني : حسن، وبه قال ابن الأنباري.(2)

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي.(3)

الرابع : وقفه الهبطي.(4)

فمن حكم عليه بالتمام فسببه المعنى الأول لـ (كلا) على الردع والزجر لما قبلها، فهي متعلقة بما قبلها منقطعة عما بعدها، وهو رأي القرطبي والألوسي، ويؤكدده أنّ جملة [بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ] مستأنفة كما ذكره الطاهر بن عاشور.

أمّا حكم السجاوندي بالجواز فسببه تساوي معاني (كلا) في هذا الموضوع، إذ لا أرجحية لمعنى على آخر. أمّا تحسين ابن الأنباري فلا وجه له، لأنّ على المعنى الأول يكون الوقف تاماً كما ذكر، وعلى المعنى الثاني والثالث يكون ممنوعاً لشدة التعلق فيه بين (كلا) وما بعدها في اللفظ والمعنى.

11- قول ه تعالى [تَحَسَّبُ أَنْ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ۗ كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ۗ] وَمَا

أَدْرَكَ مَا الْحُطَمَةُ [الهمزة: 3-4].

لـ (كلا) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أن تكون للردع والزجر.(5)

قال الطاهر بن عاشور : " و (كلا) إبطال لأن يكون المال مخلداً

لهم، وزجر

عن التلبس بالحالة الشنيعة التي جعلتهم في حال من يحسب أنّ المال يخذل صاحبه " (6).

وعليه يوقف على (كلا)، وقوله تعالى [لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ]

مستأنف.

(2) منار الهدى ص849.

(3) إيضاح الوقف والابتداء ج2 ص849.

(4) علل الوقوف ج3 ص1126.

(5) تقييد وقف القرآن ص304.

(6) ينظر : الكشاف ج4 ص602، البحر المحيط ج10 ص541، حاشية الجمل على الجلايين ج8 ص401، تفسير البغوي ص1432.

(1) التحرير والتنوير ج30 ص474.

قال الألويسي : " وقوله [لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطْمَةِ] جواب قسم مقدر،
والجملة اسد تتناف مبدئين لعلّة الردع، أي : والله ليطرحن بسبب أفعاله
المذكورة في الحطمة " (1)
- أن تكون بمعنى : حقا، أي : حقا لينبذن في الحطمة.
- أن تكون بمعنى : ألا الاسد تفتاحية، والمعنى : ألا لينبذن في
الحطمة.

وعلى كلا الوجهين الأخيرين يبتدأ بـ (كلا) لتعلقها بما بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال الداني (2)، ونقله النحاس (3) عن نافع وأبي
حاتم، وذهب إليه الأشموني (4).
الثاني : جائز، وهو قول السجاوندي (5).
الثالث : وقفه الهبطي (6).

فمن حكم عليه بالتمام فسببه المعنى الأول لـ (كلا) على الردع
والزجر لما قبلها، فهي متعلقة بما قبلها منقطعة عما بعدها، ويؤكد هذا أن
جملة [لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطْمَةِ] مستأنفة وهو ما ذكره الألويسي.

أمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز لتساوي معاني (كلا) في هذه
الآية، لأنها تصلح ردعا وزجرا، وتصلح أن تكون ابتداء توكيد لقسم
محذوف.

القسم الثاني : ما لا يحسن الوقف فيه على (كلا)، ويحسن

الابتداء بها في ثمانية عشر موضعا، وهي :

1- قوله تعالى [وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾ كَلَّا وَالْقَمَرِ] [المدثر: 31-32].

اختلف المفسرون في معنى (كلا) في هذه الآية على قولين :
- أنها ردع ورد وإنكار للكفار عن كفرهم، وهو قول أكثرهم (7).

(2) روح المعاني ج30 ص639.

(3) المكتفى ص628.

(4) القطع والانتناف ص578.

(5) منار الهدى ص862.

(6) علل الوقوف ج3 ص1157.

(7) تقييد وقف القرآن ص307.

(1) ينظر : تفسير الطبري ج29 ص193، المدثر الـ وجيز ص1919، الزمخشري
ج4 ص492، التسهيل لعلوم التنزيل ج4 ص302، روح المعاني ج29 ص201، التحرير
والتنوير ج29 ص298.

قال الطبري : " يعني تعالى ذكره بقوله : (كلا) : ليس القول كما يقول من زعم أنه يكفي أصحابه المشركين خزنة جهنم حتى يجهضهم عنها " (1).

وهذا هو الظاهر من معنى الآية (2).

وعليه فإنه يجوز الوقف عليها لأنها متعلقة بالكلام السابق.

قال الطاهر بن عاشور بعد ذكره لهذا المعنى : " ويكون قوله]

وَالْقَمَرِ [ابتداء كلام فيحسن الوقف على (كلا) " (3).

- أن تكون صلة للقسم، وهو قول الفراء نقله عنه القرطبي (4)،

ف قيل المعنى : ألا والقمر، أو حقا والقمر (5).

وعلى كلا المعنيين فإنه لا يحسن الوقف على (كلا) لأنها متعلقة

بالكلام اللاحق.

ولم يرتض ابن هشام المعنى الذي ذهب إليه الطبري فقال : "

وقول الطبري وجماعة إنه لما نزل في عدد خزنة جهنم [عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ]

[المدر: 30]، قال بعضهم : اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فذل (

كلا) زجرا له قول متعسف لأن الآية

لم تتضمن ذلك " (6).

فكون (كلا) للردع والزجر بعيد من وجهين :

أ- أن ذلك لا يسوغ في حق الله تعالى أن يخبر أنها ذكرى للبشر

ثم ينكر أن تكون لهم ذكرى.

ب- أن ما قالوه لم يتضمنه معنى الآية صراحة، إذ إن (كلا)

التي للردع والزجر لابد أن يتقدمها صراحة ما يردع (7).

وبالتالي فلا يحسن الوقف على (كلا) في هذه الآية، لأنه إذا

وقف عليها صارت ردا لما قبلها، وما قبلها لا يرد ولا ينكر ؛ ويجوز

الابتداء بها على معنى : حقا أو ألا.

(2) تفسير الطبري ج29 ص193.

(3) فتح القدير ج2 ص1121.

(4) التحرير والتنوير ج29 ص298.

(5) الجامع لأحكام القرآن ج19 ص81.

(6) ينظر : تفسير البغوي ص1363، زاد المسير ج4 ص365، حاشية الجمل على الجلالين

ج8 ص16.

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ج1 ص214.

(2) ينظر : البحر المحيط ج10 ص335، معالم الاهتداء ص152.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : منعه الأشموني⁽¹⁾ والأنصاري⁽²⁾.
الثاني : حسن، وبه قال ابن الأنباري⁽³⁾.
وأولى القولين هو القول الأول لأنّ (كلا) صلة للقسم تعلقت بما بعدها، وهي منقطعة عما قبلها.
قال الداني : " [لِلْبَشْرِ] تمام، ثمّ تبتدأ بـ [كَلًّا وَالْقَمَرِ] على معنى :
ألا والقمر ".⁽⁴⁾
وأما تحسين ابن الأنباري هنا فهو محلّ نظر، لأنّ (كلا) بمعنى :
ألا.

2- قوله تعالى [كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ] [المدثر :54].

ذكر المفسّرون أنّ لـ (كلا) ثلاثة معان :
- أن تكون للردع والزجر⁽⁵⁾ تأكيدا لـ (كلا) التي قبلها في قوله
تعالى [كَلَّا بَلْ لَّا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ] [المدثر :53].

قال مكي بن أبي طالب : " فإن جعلتها للنفي على أنّها تأكيد لـ (كلا) الأولى جاز الوقف عليها عند بعض العلماء، وهو مذهب أبي حاتم والكسائي ".⁽⁶⁾

ويصير المعنى : ردع وزجر وإنكار عدم خوفهم من الآخرة، وهو ما سلبهم الخوف منها، وبالتالي يجوز الوقف عليها لأنها متعلقة بما قبلها.
واعترض مكي بن أبي طالب الوقف عليها وعلله بقوله : " لأدّك كنت تنفي فيها ما حكى الله عنهم من أنّهم لا يخافون الآخرة ".⁽⁷⁾
وردّ على القائلين بأنّها تأكيد للأولى فقال : " وهذا بعيد لأنّ التأكيد لا يفرّق بينه وبين المؤكّد.. فلا يحسن الوقف عليها عندنا ".⁽⁸⁾

(3) منار الهدى ص814.

(4) المقصد ص814.

(5) إيضاح الوقف والابتداء ج2 ص955.

(6) المكتفى ص595، وهو ما ذكره النحاس في : القطع والانتناف ص551.

(1) ينظر : تفسير الطبري ج30 ص204، المدرر الوجيه ص1922، البحر المديط ج10 ص340، روح المعاني ج30 ص208، التحرير والتنوير ج29 ص307.

(2) الوقف على كلا وبلى ص58.

(3) المصدر نفسه ص58.

(4) المصدر نفسه ص58.

- أئها بمعنى : حقا إذنه تذكرة، وهو رأي البغوي⁽¹⁾، وابن الجوزي⁽²⁾، وابن كثير⁽³⁾.

ومنعه مكي بن أبي طالب أيضا لأنه يلزم فتح (إن)، ولا يجوز فتحها على معنى حقا إذ لم يقرأ به أحد⁽⁴⁾.

- أئها بمعنى : ألا التي للاستفتاح⁽⁵⁾.

قال السخاوي : " والابتداء بها على معنى : ألا جيد " ⁽⁶⁾.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء وقفا على (كلا) في هذا الموضوع لأن بالوقف عليها تنفي ما حكى الله عنهم من أنهم لا يخافون الآخرة، وهذا رأي أكثر القراء⁽⁷⁾.

3- قوله تعالى [يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُوجُ ﴿١٠﴾ كَلَّا لَا وَزَرَ] [القيامة: 10-11].

تحتمل (كلا) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أن تكون للردع والزجر والرد⁽⁸⁾.

قال القرطبي : " (كلا) أي : لا مفرّ، ف (كلا) رد وهو من قول

الله تعالى، ثم فسّر هذا الرد فقال [لَا وَزَرَ] أي : لا ملجأ من النار " ⁽⁹⁾.

فهي رد عن طلب الفرار وتمنيه فيوقف عليها، ثم يبتدأ بقوله [لَا

وَزَرَ]، وفي هذا تكرير المعنى للتأكيد.

ومنع مكي بن أبي طالب الوقف عليها فقال : " لأذك لو وقفت

عليها لنفيت ما حكى الله جلّ ذكره من قول الإنسان يوم القيامة : أين

المفرّ ؟ " ⁽¹⁾.

(5) تفسير البغوي ص1364.

(6) زاد المسير ج4 ص367.

(7) تفسير القرآن العظيم ج7 ص165.

(8) ينظر : الوقف على كلا وبلى ص59.

(9) ينظر : حاشية الجمل على تفسير الجلالين ج8 ص171.

(10) جمال القراء وكمال الإقراء ج2 ص463.

(1) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ج2 ص956، القطع والانتداف ص551، المكتفى

ص596، منار الهدى ص815، علل الوقوف ج3 ص1064، تقييد وقف القرآن

ص298.

(2) ينظر : الكشاف ج4 ص498، البحر المحيط ج10 ص346، حاشية الجمل ج8 ص174،

روح المعاني ج29 ص217، التحرير والتنوير ج29 ص320

(3) الجامع لأحكام القرآن ج19 ص96.

وحكى قول المفسرين ولكن معناه قد تضمنه قوله [لَا وَزَرَ]،

فيحسن الوقف عليها، وليس على (كلا).

- يرى بعض المفسرين أنها بمعنى : حقا، قاله الشوكاني.(2)

ونصر هذا القول مكي بن أبي طالب بقوله : " وكونها بمعنى : حقا أمكن وأبلغ في المعنى، لأنها تكون تأكيدا لعدم الملجأ من الله يوم القيامة " (3)

- أنها بمعنى : ألا، وهو رأي السخاوي، وقد ردّ على من قال بأنها بمعنى : حقا فقال : " وما أرى ذلك وما أحسب ذلك كما قال (يعني به : مكي بن أبي طالب)، لأنها لو كانت للتأكيد بمعنى : حقا، لجاز أن تقع بعد ما هي تؤكد له ويوقف عليها حينئذ، وكونها بمعنى : حقا هو عندي أضعف الوجوه " (4)

وعلى كلا الوجهين الأخيرين، فيوقف على [أَلْفَر] لأنه رأس آية،

ويبتدأ ب (كلا) على معنى : ألا، أو حقا.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء وقفا على (كلا) (5) سوى السجاوندي(6) والأنصاري(7)، وحكما عليه بأنه جائز.

أمّا من لم يذكر وقفا على (كلا) هذا، فهي عنده بمعنى : ألا أو حقا، وهي متعلقة بما بعدها.

أمّا من حكم عليه بالجواز، فسببه أنّ (كلا) احتملت أن تكون ردعا عن الفرار، وكذا معنى ألا أو حقا على حدّ سواء، فلا أرجحية لمعنى عن الآخر.

4- قوله تعالى [ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿٢٠﴾ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ] [القيامة: 19-20].

يرى المفسرون أنّ لـ (كلا) في هذه الآية معنيان :

- أنها للردع والنفي والإبطال.(1)

(4) الوقف على كلا وبلى ص59.

(5) فتح القدير ج2 ص1128.

(6) الوقف على كلا وبلى ص59.

(1) جمال القراء وكمال الإقراء ج2 ص463.

(2) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ج2 ص958، المكتفَى ص597، القطع والانتداف ص552، منار الهدى ص818، وتقييد وقف القرآن ص299.

(3) علل الوقوف ج3 ص1067.

(4) المقصد ص818.

قال الزمخشري : " (كلا) ردع لهم عن إنكارهم البعث " (2)
وقال الألويسي : " (كلا) إرشاد لرسوله p وأخذ به عن عادة
العجلة وترغيب له p في الأناة " (3)
وبهذا المعنى يحسن الوقف على (كلا) والابتداء بقوله تعالى [
بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ] .

ومنعه مكي بن أبي طالب وعلاه بقوله : " لأذك كذت تنفي ما
تضمن الله لنا من بيان كتابه " (4)
قال السخاوي : " ولا يوقف فيه على (كلا) " (5)
فالمعنى هو ما تضمنه قوله تعالى [ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ] أي : بيان
الكتاب العزيز، وهو غير جائز.

- أنها بمعنى : حقا، والتقدير : حقا بل تحبون العاجلة.
وهو قول الرازي والمعنى : أنهم يحبون الدنيا ويعملون لها
ويتركون الآخرة ويعرضون عنها (6)
قال مكي بن أبي طالب : " وكونها بمعنى : حقا أحسن لتوكيد ما
أخبر الله عن عباده من محبتهم للدنيا وزهدهم عن الآخرة، وذلك صحيح
في كل الخلق إلا من عصمه الله ووفقه " (7)
- أنه بمعنى : ألا الاسد تفتاحية، والمعنى : ألا بل تحبون
العاجلة (8)

فالوقف يكون على كلا الوجهين يكون في قوله تعالى [بَيَانَهُ] ،
والابتداء بـ (كلا) بمعنى : ألا أو حقا.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

منعه الأنصاري (1)، ولم يذكر باقي علماء الوقف وفقا على (كلا)
(2).

(5) ينظر : الكشف ج4ص498، البحر المحيط ج10ص350، فتح القدير ج2ص1129،
التحرير والتنوير ج30ص325.
(6) الكشف ج4ص498.
(1) روح المعاني ج29ص220.
(2) الوقف على كلا وبلى ص59.
(3) جمال القراء وكمال الإقراء ج2ص464.
(4) تفسير الرازي ج30ص227.
(5) الوقف على كلا وبلى ص59.
(6) حاشية الجمل على الجلالين ج8ص177.

وما ذهب إليه غالب علماء الوقف والابتداء من عدم ذكر وقف، ومنعه الأنصاري هو الصواب، لأن (كلا) في هذا الموضع بمعنى : ألا أو بمعنى : حقا كما ذكره مكّي بن أبي طالب والسخاوي، وليست للنفي والردع والإبطال.

5- قوله تعالى [وَوَجُوهُهُ يَوْمَئِذٍ بِآسِرَةٍ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ

الْتَرَاقِيَّ] [القيامة: 24-26].

ذكر المفسرون أنّ لـ (كلا) في هذه الآية معنيان :
- أنّها للردع والزجر والنفي.⁽³⁾

قال الطبري : " ليس الأمر كما يظن هؤلاء المشركون من أنّهم لا يعاقبون على شركهم ومعصيتهم ربّهم ".⁽⁴⁾

وقال الألوسي : " (كلا) ردع عن إيثار العاجلة على الآخرة، كأنه قيل : ارتدعوا عن ذلك وتنبّهوا لما بين أيديكم من الموت ".⁽⁵⁾

وعلى هذا المعنى يحسن الوقف على (كلا) والابتداء بقوله تعالى [إِذَا بَلَغَتِ الْتَرَاقِيَّ] .

قال الشوكاني : " ثمّ استأنف فقال [إِذَا بَلَغَتِ الْتَرَاقِيَّ] ".⁽⁶⁾

ولكن منع مكّي بن أبي طالب الوقف عليها معطلا ذلك بأنّه إذا وقفت عليها لنفيت ما حكى الله لنا عن الكفار يوم القيامة : وجوههم عابسة قد أيقنوا بوقوع العذاب عليهم، فقال : " وذلك حقّ لا يجوز نفيه ".⁽⁷⁾

وأما ما ذهب إليه الطبري من النفي فقد ردّه السخاوي بقوله : " وليس هذا النفي الذي قدره الطبري بوجود في الآية ".⁽⁸⁾

(1) المقصد ص 818.

(2) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ج 2 ص 959، المكتفّى ص 599، القطع والانتداف ص 552، منار الهدى ص 818، علل الوقوف ج 3 ص 1068، تقييد وقف القرآن ص 299.

(3) ينظر : المحرر الوجيز ص 1926، الكشاف ج 4 ص 498، البحر المحيط ج 10 ص 350، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج 5 ص 198، زاد المسير ج 4 ص 372، فتح القدير ج 2 ص 1131.

(4) تفسير الطبري ج 29 ص 231.

(5) روح المعاني ج 29 ص 226.

(6) فتح القدير ج 2 ص 1131.

(1) الوقف على كلا وبلى ص 60.

(2) جمال القراء وكمال الإقراء ج 2 ص 464.

قال السجاوندي : " (كلا) لا تصلح للردع " (1).
ولهذا لا يحسن الوقف على (كلا) لخلو ما قبلها عن هذا النفي.
- أنه بمعنى : حقا، وهو رأي النحاس (2) وحكاه الرازي عن بعض
بعض المفسرين (3).
قال القرطبي : " وقيل (كلا) معناه حقا " (4)، وعلى هذا المعنى
يحسن الابتداء بـ (كلا) بتقدير : حقا إذا بلغت التراقي.
أقوال علماء الوقف والابتداء :
منعه الأنصاري (5)، ولم يذكر باقي علماء الوقف والابتداء وقفا
على (كلا) في هذا الموضوع (6).
وما ذهب إليه السجاوندي من عدم صلاحية (كلا) للردع هو
الصواب، وأما حكم الأنصاري بالمنع فسببه المعنى الثاني لـ (كلا)
لأنها متعلقة بما بعدها، ولأن الوقف عليها تكون نافية ومعناها هذا مردود
كما ذكره مكي بن أبي طالب والسخاوي.

6- قوله تعالى [الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴿٦٠﴾ كَلَّا سَيَعْمُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ]

[النبا: 5-3].

لـ (كلا) الأولى في هذه الآية المعاني الآتية :
- أنها للردع والزجر والرد والنفي (7).
قال القرطبي : " أي سيعلمون عاقبة القرآن، أو سيعلمون البعث
أحق هو أم باطل، و (كلا) رد عليهم في إنكارهم البعث أو تكذيبهم
القرآن " (8).

(3) علل الوقوف ج3ص1068.

(4) معاني القرآن وإعرابه ج5ص60.

(5) تفسير الرازي ج30ص231.

(6) الجامع لأحكام القرآن ج19ص108.

(7) المقصد ص818.

(8) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ج2ص959، القطع والانتداف ص552، المكتف

ص599، منار الهدى ص818، تقييد وقف الهبطي ص299.

(1) ينظر : المدرر الوجيز ص1937، تفسير البغوي ص1375، الكشاف ج4ص515،

البد ر المد يط ج10ص383، حاشية الشهاب ج9ص379، حاشية الجم ل

ج8ص213، زاد المسير ج4ص388، التحريد والتذ وير ج30ص11، روح المعاني

ج30ص284.

(2) الجامع لأحكام القرآن ج19ص165.

فعلى هذا المعنى يوقف على (كلا) لأنها متعلقة بما قبلها، ويبتدأ بقوله تعالى [سَيَعْمُونَ] .

وقد منعه مكي بن أبي طالب لأنّ الواقف ينفى ما حكى الله لنا من اختلافهم في النبأ العظيم وهو القرآن، وذلك لا ينفى لأنه قد كان (1)، وبالتالي لا يوقف على (كلا) لأنّ الوقف عليها ينفى ما قبلها. - أنها بمعنى : حقا، أو معنى : ألا، وجوزّه القرطبي (2). وعلى هذين المعنيين يصح الابتداء بـ (كلا) .

وكونها بمعنى : حقا أحسن ليؤكد بها وقوع العلم منهم، ويحقق بها لفظ التهديد الذي تضمنه الخطاب.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

منعه الأنصاري (3)، ولم يذكر باقي علماء الوقف والابتداء وقفا عليها (4).

أمّا منع الأنصاري فسببه المعنى الأخير لـ (كلا) لأنها متعلقة بما بعدها، ولأنّه

بالوقف عليها تكون نافية، وهو مردود كما ذكره مكي بن أبي طالب.

7- قوله تعالى [فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى] كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ [عبس : 10-11] .

تحتل (كلا) في هذه الآية المعاني الآتية :

- أنها للردع والزجر والنفي.

قال القرطبي : " أي ما الأمر كما تفعل مع الفريقين، أي لا تفعل بعدها مثلها من إقبالك على الغني، وإعراضك عن المؤمن الفقير " (5).

وعلى هذا المعنى يجوز الوقف على (كلا) والابتداء بقوله [إِنَّهَا

تَذْكِرَةٌ] .

ويرى مكي بن أبي طالب أنّ الوقف عليها لا يحسن، لأنّ به ينفى

ما حكى الله تعالى من أمر النبي ﷺ مع ابن أم مكتوم (6).

- أنها بمعنى : ألا الاستفتاحية.

(3) الوقف على كلا وبلى ص60.

(4) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ج19 ص165.

(5) المقصد ص826.

(6) ينظر : الإيضاح ج2 ص963، المكتفى ص604، علل الوقوف ج3 ص1080.

(1) الجامع لأحكام القرآن ج19 ص205.

(2) الوقف على كلا وبلى ص61.

قال مكي بن أبي طالب : " والابتداء بـ (كلا) أحسن على معنى :
ألا إنها تذكرة " (1)

وجوز الطاهر بن عاشور أن يكون [كَلَّا إِنَّهَا تَذَكُّرٌ] استدئنافا بيانيا

موجها إلى من كان النبي p يدعوه قبيل نزول السورة (2)
وبالتالي يحسن الابتداء بها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال الداني (3)، وحكاها النحاس (4) عن زافع،
والأنصاري (5).

الثاني : وقفه الهبطي (6).

أما من حكم عليه بالتمام فقد حمل معنى (كلا) على الردع
والزجر، وبالتالي فهي متعلقة بما قبلها وهي من تمام الكلام.
ومن لم يذكر وقفا عليها فقد حمل معناها على ألا الاستفتاحية،
فهي متعلقة بما بعدها وهما ابتداء الكلام.

8- قوله تعالى [ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴿٢٢﴾ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ] [عبس: 22-23].

تحتمل (كلا) في هذه الآية عدة معان :

- أنها للردع والزجر والنفي.

قال الطبري : " وقوله [كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ] يقول تعالى ذكره :

كلا ليس الأمر كما يقول هذا الإنسان الكافر " (7).

وعلى هذا المعنى يحسن الوقف على (كلا) والابتداء بقوله [لَمَّا

يَقْضِ مَا أَمَرُهُ] .

وقد منعه مكي بن أبي طالب بقوله : " لأنك لو وقفت عليها لكذت

تنفي البعث " (1).

(3) المصدر نفسه ص61، وينظر : جمال القراء وكمال الإقراء ج2 ص466.

(4) التحرير والتنوير ج30 ص101.

(5) المكتفى ص806.

(6) القطع والانتناف ص562 .

(7) المقصد ص833.

(1) تقييد وقف القرآن ص301.

(2) تفسير الطبري ج30 ص71.

فبسبب النفي فلا يحسن الوقف عليها، بل توصل بما بعدها.
- أنها بمثابة : ألا الاستفتاحية، والمعنى : ألا لما يقض ما أمره.
- أنها بمعنى : حقا، وهو مروى عن الحسن ذكره ابن الجوزي⁽²⁾،
والمعنى : لم يعمل ما أمر به.

قال الألويسي : " والظاهر أن (كلا) بمعنى حقا " .⁽³⁾
وبناء على المعنيين السابقين لـ (كلا)، فإنه يحسن الوقف على [
أَنْشَرَهُ] لأنه رأس آية، والابتداء بـ (كلا) لأنها متعلقة بما بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء وقفاً على (كلا)⁽⁴⁾ في هذا
الموضع لأنهم يحملونها على معنى : ألا الاستفتاحية أو حقا.

9- قول هـ تع الى [فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ بِالَّذِينَ]

[الانفطار: 8-9].

تحتل (كلا) في هذه الآية المعاني التالية :

- أن تكون للزجر والردع.
قال الألويسي : " (كلا) ردع عن الاغترار بكرم الله تعالى وجعله
ذريعة إلى الكفر والمعاصي مع كونه موجبا للشكر والطاعة " .⁽⁵⁾
ولكونها بهذا المعنى فإنه يجوز الوقف على (كلا) والابتداء بقوله
تعالى [بَلْ تُكذِّبُونَ بِالَّذِينَ] .

ولم يجوزه مكي بن أبي طالب لأنّ به تنفي ما أخبرنا الله به من
أنّه يصور الإنسان في أي صورة، وذلك حق لا يجوز نفيه.⁽⁶⁾
فبسبب أنها تنفي ما قبلها فلا يحسن الوقف عليها، بل توصل بما
بعدها.

(3) الوقف على كلا وبلى ص62.

(4) زاد المسير ج4 ص402.

(5) روح المعاني ج30 ص347.

(1) ينظر : الإيضاح ج2 ص966، القطع والائتلاف ص562، مدار الهدي ص833،
المكتفى ص608، المقصد ص833، عدل الوقوف ج3 ص1094، تقييد وقف القرآن
ص301.

(2) روح المعاني ج30 ص279.

(3) الوقف على كلا وبلى ص62.

- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية، وبالتالي يصح الابتداء بها على معنى : ألا بل تكذبون.
- أن تكون بمعنى : حقا، وهو المختار (1) ليفيد تأكيد تكذيبهم بالدين، وهو
الجزء في الآخرة.
وعلى المعنيين الأخيرين يمتنع الوقف على (كلا) لأنها متعلقة بما بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

منعه أبو حاتم حكاه النحاس (2) عنه، ولم يذكر باقي علماء الوقف والابتداء وقفا على (كلا) في هذه الآية (3).
فمن حكم عليه بالمنع فقد حمل (كلا) على المعنى الثاني أو الثالث، فهي متعلقة بما بعدها منقطعة عما قبلها، ولأجل ذلك لم يذكر باقي العلماء وقفا عليها.

10- قوله تعالى [يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي سَجِينٍ] [المطففين: 6-8].

11- قوله تعالى [كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ] [المطففين: 15].

12- قوله تعالى [ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴿١٢﴾ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴿١٣﴾ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ] [المطففين: 17-18].

تحتمل (كلا) في هذه الآيات المعاني الآتية :

- أن تكون للردع والزجر، ومعناها في الآية الأولى : أي ليس الأمر على ما هم عليه من تطفيف الكيل والميزان أو تكذيب بالآخرة (4).
وفي الثانية هي ردع عن الكسب الرائن على قلوبهم (5).
ومعناها في الثالثة : ليس الأمر كما يقولون ولا كما ظنوا، بل كتابهم في سجين وكتاب المؤمنين في عليين (1).

(4) المصدر نفسه ص62، وجمال القراء وكما الإقراء ج2ص466.

(1) القطع والانتفاف ص565.

(2) ينظر : الإيضاح ج2ص968، المكتفى ص611، مزار الهدى ص836، تقييد وقف القرآن ص301.

(3) ينظر : تفسير الطبري ج30ص117، الجامع لأحكام القرآن ج19ص246.

(4) الكشف ج4ص341.

وعلى هذه المعاني فإنه يحسن الوقف على (كلا)، والابتداء بالجمل بعدها.

ومنعه مكي بن أبي طالب لأنّ في الأولى تنفي قيام الناس لرب العالمين وهو حق لا شكّ فيه، وفي الثانية تنفي غلبة الذنوب والمعاصي على قلوبهم، وقد أخبرنا بذلك عنهم فلا يحسن نفيه، وفي الثالثة تنفي ما حكى الله أنّه يقال للكافر يوم القيامة هذا الذي كنتم به تكذبون وهو كائن لا بد منه. (2)

وبناء على أنّها تنفي ما قبلها، فلا يحسن الوقف عليها.
- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية، والمعنى في الأولى : ألا إنّ كتاب الفجار.

قال السخاوي : " والابتداء بها جيّد على : ألا " (3)
والمعنى في الثانية : ألا إنّهم عن ربّهم يومئذ لمحجوبون، قال الأشموني : " ولا مقتضى يوجب الوقف على (كلا) " (4)
أما في الثالثة فالمعنى : ألا إنّ كتاب الأبرار لفي عليين، وبناء عليه فيبتدأ ب (كلا) لأنها متعلقة بما بعدها.
أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء (5) وقفا على (كلا) في هذه الآيات لأنّهم يحملونها على معنى : ألا الاستفتاحية.

13- قوله تعالى [وَتُجْبُونَ أَلْمَالَ حُبًّا جَمًّا] كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا

[الفجر : 20-21] .

تحتل (كلا) في هذه الآية المعاني الآتية :

- أن تكون للردع والزجر.

قال الزمخشري : " (كلا) ردع لهم عن ذلك وإنكار لفعالهم " (6).

(5) الجامع لأحكام القرآن ج19 ص250.

(1) الوقف على كلا وبلى ص62-63-64.

(2) جمال القراء وكمال الإقراء ج2 ص467.

(3) منار الهدى ص838.

(4) ينظر : الإيضاح ج2 ص970، القطع والانتشاف ص566، المكتفى ص613-614، منار

الهدى ص838، علل الوقوف ج3 ص1105-1106، تقييد وقف القرآن ص301.

(5) الكشاف ج4 ص565.

فهو رد لانكبابهم على الدنيا وجمعهم لها، وعلى هذا المعنى فلا يوقف على (كلا) لأئهما متعلقة بما قبلها، ويبتدأ بقوله تعالى [إذا

دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا] لأئها مستأنف.(1)

وخالف في إمكانية الوقف عليها مكي بن أبي طالب لأن فيه تنفي ما أخبر الله به من كثرة حب المال، وذلك لا يجوز نفيه.(2) وبناء على أنها تنفي ما قبلها، فلا يحسن الوقف عليها. - أن تكون بمعنى : ألا الاسد نفطاحية، والمعنى : ألا إذا دكت الأرض ، أو بمعنى : حقا، والمعنى : حقا إذا دكت الأرض. وعلى كلا المعنيين لا يوقف على (كلا)، ولكن يحسن الابتداء بها لأئها متعلقة بما بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تام، وبه قال الداني(3)، وحكاه النحاس(4)، ولم يذكر باقي العلماء وقفا على (كلا).

فمن حكم بالتمام فقد حمل معنى (كلا) على الردع والزجر، فهي متعلقة بما قبلها منقطعة عما بعدها، فهي من تمام الكلام. وأما عدم ذكر باقي العلماء وقفا عليها فبسبب أنهم يحملونها على معنى : ألا أو حقا، فهي متعلقة بما بعدها.

14- قوله تعالى [كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَن لِيَطْغَى] [العلق:6].

تأتي (كلا) في هذه الآية محتملة المعاني التالية :

- أن تكون للردع والزجر.

قال الشوكاني : " (كلا) ردع وزجر لمن كفر نعم الله عليه بسبب طغيانه وإن لم يتقدم له ذكر " .(5)

وبناء على هذا المعنى فإنه يجوز الوقف على (كلا) والابتداء

بقوله تعالى [إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَن لِيَطْغَى]، وخالف في ذلك مكي بن أبي طالب لأدك

تنفي ما قد حكى الله أنه علمنا ما لم نكن نعلم، ونفي ذلك كفر.(6)

(1) ينظر : التحرير والتنوير ج30 ص296.

(2) الوقف على كلا وبلى ص65.

(3) المكتفى ص619.

(4) القطع والانتاف ص577.

(1) فتح القدير ج2 ص1264.

(2) ينظر : الوقف على كلا وبلى ص65.

فبسبب نفيها لما قبلها، فلا يحسن الوقف عليها.
- أن تكون بمعنى : ألا الاسد تفتاحية، والمعنى : ألا إن الإنسان
ليطغى.

وهذا هو الظاهر من معناها، ويؤيده : انقطاع الوحي عند قوله
تعالى [عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ]، وهو تمام الخمس آيات التي نزلت على
النبي ﷺ أول ما نزل ونزول [كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَى] بعد ذلك بمدة⁽¹⁾.
وعليه فإن معنى (كلا) هنا هو : ألا، وليس الردع والزجر،
وليس حقا لأنه يلزم فتح (أن) بعدها.
أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال القتيبي والطبري حكاة النحاس عنهما⁽²⁾.
الثاني : ممنوع، وهو قول الأشموني⁽³⁾.
وأولى الأقوال قول من حكم عليه بالمنع بسبب أن (كلا) بمعنى :
ألا الاستفتاحية، ويؤيده أنها وما بعدها نزلت بمدة على ما قبلها كما ذكره
القرطبي في التفسير.
وأما من حكم عليه بالتمام فهو محل نظر لأن (كلا) لم يتقدم
عليها هنا ما يزجر عنه.

15- قوله تعالى [كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ] [العلق:15].

لـ (كلا) في هذه الآية المعاني التالية :
- أن تكون للردع والزجر.
قال الألوسي : " (كلا) ردع للناهي اللعين وزجر له، واللام في
قوله [لَّمْ يَنْتَه] موطنة للقسم "⁽⁴⁾.

أي : والله لئن لم ينته عما هو عليه ولم ينزجر [لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ]
أي لناخذن بناصيته ولنسجنه بها إلى نار جهنم.
وبناء على هذا المعنى فإنه يجوز الوقف على (كلا).
ولكن منعه مكي بن أبي طالب معللا بأنه يوهم نفي رؤية الله
لأعمال عباده، وهو متحقق بقوله [أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى] [العلق:14].⁽¹⁾

(3) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ج20 ص124.

(4) القطع والانتفاف ص576.

(5) منار الهدى ص855.

(1) روح المعاني ج30 ص568.

قال السخاوي : " وأجاز الطبري والقتبي الوقف على (كلا) ههنا، أي : لم يعلم أبو جهل بأن الله يرى، وفيه بعد " (2).
وعلى الإيهام بنفي رؤية الله لأعمال العباد فلا يحسن الوقف على (كلا) لأنها متعلقة بما بعدها.

- أن تكون بمعنى : ألا الاسد تفتاحية والمعنى : ألا لأن لم ينته لنسفا بالناصية، أو بمعنى : حقا، والمعنى : حقا لأن لم ينته لنسفا بالناصية.

قال السخاوي : " [أَلَمْ يَعْمَ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى] هو الوقف والابتداء بـ (كلا) على معنى : ألا، أو حقا " (3).
أقوال علماء الوقف والابتداء :

تام وهو قول النحاس (4)، ولم يذكر باقي العلماء وقفا على (كلا) هنا.

أمّا من حكم عليه بالتمام، فقد حمل معنى (كلا) على الردع والزجر كما أجازه الطبري والقتبي.
أمّا من لم يذكر وقفا على (كلا) فقد حمل معناها على : ألا الاستفتاحية أو حقا، وبالتالي فهي متعلقة بما بعدها.

16- قوله تعالى [كَلَّا لَا تَطِعُهُ وَأَسْجُدَ وَأَقْتَرَبَ] [العلق: 19].
يقال فيه مثل ما قيل في سابقه.

17- قوله تعالى [كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] [التكاثر: 3].

تحتمل (كلا) في هذه الآية مايلي :
- أن تكون للردع والزجر.
قال الألوسي : " (كلا) ردع عن الاشتغال بما لا يعنيه عمّا يعنيه " (5).

والمعنى : ليس الأمر الذي ينبغي أن يكونوا عليه من التكاثر.

(2) الوقف على كلا وبلى ص65.

(3) جمال القراء وكمال الإقراء ج2 ص469.

(4) المصدر نفسه ج2 ص469.

(5) القطع والانتناف ص576.

(1) روح المعاني ج30 ص628.

ومنع مكي بن أبي طالب الوقف على (كلا) معطلاً ذلك بأنّ
القارئ ينفي ما قبله، ونفيه لا يجوز.⁽¹⁾
وبناء على معنى النفي فلا يوقف على (كلا).
- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية والمعنى : ألا سوف يعلمون،
أو بمعنى : حقا والمعنى : حقا سوف تعلمون.
قال الأشموني : " لا يوقف على (كلا) لأنها صلة لما بعدها
بمعنى : حقا سوف تعلمون ما أنتم عليه من التكاثر بالأموال والأولاد
" ⁽²⁾

وكذلك لا يوقف عليها على معنى : ألا، ولكن يبدأ بها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال الداني⁽³⁾ والنحاس⁽⁴⁾ والأنصاري⁽⁵⁾.
الثاني : منعه الأشموني⁽⁶⁾.
فالمنع للأشد موني فسد ببه أدّه حمل معنى (كلا) على ألا
الاستفتاحية، فهي صلة لما بعدها.
أما من حكم عليه بالتمام فجعل معنى (كلا) الردع والزجر،
وبالتالي فهي من تمام الكلام السابق لأنها متعلقة به.

18 قوله تعالى [كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ] [التكاثر: 5].

ويقال فيه ما قد قيل في سابقه.

القسم الثالث : ما يحسن الوقف فيه على (كلا) ولا يجوز
الابتداء بها، وذلك في موضعين :

1- قوله تعالى [وَهُمْ عَلَىٰ ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ] قال كَلَّا فَادْهَبَا بِعَايْتِنَا إِنَّا

مَعَكُمْ مُّسْتَمِعُونَ [الشعراء: 14-15].

(2) ينظر : الوقف على كلا وبلى ص66.

(3) منار الهدى ص861.

(1) المكتفى ص627-628.

(2) القطع والانتناف ص578.

(3) المقصد ص861.

(4) منار الهدى ص861.

اتفق المفسرون أنّ (كلا) في هذه الآية جاءت بمعنى : الردع والزجر عن الخوف.⁽¹⁾

قال الطبري : " يقول تعالى ذكره (كلا) أي : لن يقتلك قوم فرعون " .⁽²⁾

وقال القرطبي : " (كلا) أي كلا لن يقتلوك، فهو ردع وزجر عن هذا الظن، وأمر بالثقة بالله تعالى أي : ثق بالله وانزجر عن خوفك منهم، فإنهم لا يقدرّون على قتلك ولا يقوون عليه " .⁽³⁾

وعلى هذا المعنى يجوز الوقف على (كلا)، وهو ما ذكره مكي بقوله : " الوقف على (كلا) حسن جيّد وهو قول نافع ونصير وغيرها..

وتبتدأ [فَأَذْهَبَا] على إضمار قول آخر ، لا تجعل [فَأَذْهَبَا] مقولا

محمولا على القول الأوّل " .⁽⁴⁾

ويقصد أنّ المعنى : أن يقتلون قال كلا قال فاذهبا بآياتنا.

وأما جملة [إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ] فهي تعليل للردع عن الخوف

ومزيد تسلية لموسى وهارون بضمان الحفظ والنصرة كقوله [إِنِّي

مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى] [طه : 46] .⁽⁵⁾

ولا يبتدأ بـ (كلا) في هذا الموضع لأنّها محكية في قول سابق

من الله، ولكن يجوز أن يوقف على [يَقْتُلُونَ]، ويبتدأ على أنّها بمعنى :

ألا، أو بمعنى : حقا.⁽⁶⁾

ومعناه إذا كانت (كلا) بمعنى : حقا، أو بمعنى : ألا، فلا يصح

الوقف عليها لأنّها وما بعدها من تنمة مقول القول، كما يمتنع الوقف على

[قَالَ] والابتداء بـ (كلا) لأنّها وما بعدها من مقول القول، ولا

يجوز الفصل بين القول ومقوله.⁽⁷⁾

أقوال علماء الوقف والابتداء :

(5) ينظر : الكشاف ج3ص231، البحر المحيط ج8ص144، حاشية الجمل ج5ص377،

المحرر الوجيز ص1396، زاد المسير ج3ص336.

(6) تفسير الطبري ج19ص77، وينظر : تفسير البغوي ص936.

(1) الجامع لأحكام القرآن ج13ص100.

(2) الوقف على كلا وبلى ص55.

(3) ينظر : روح المعاني ج10ص89، فتح القدير ج2ص325.

(4) ينظر : جمال القراء وكمال الإقراء ج2ص460-461.

(5) ينظر : الوقف على كلا وبلى ص55.

الأوّل : تام، وبه قال الداني⁽¹⁾ وحكاه النحاس⁽²⁾ عن نافع والقتيبي ، والأشموني⁽³⁾

عن أبي حاتم، وهو قول الأنصاري⁽⁴⁾.

الثاني : وقفه الهبطي⁽⁵⁾.

والحكم بالتمام سببه أنّ معنى (كلا) الردع والزجر، فهي من تمام الكلام السابق بدليل أنّها من جملة مقول القول، والأقرب أن يكون كافياً لأنّ موضوع قصة موسى لم يتم بعد.

2- قوله تعالى [فَلَمَّا تَرَاءَ الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴿٦١﴾] قَالَ كَلَّا

إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيّدِينَ [الشعراء: 61-62].

لا خلاف بين المفسرين أنّ معنى (كلا) في هذه الآية: الردع والزجر⁽⁶⁾، أي أنّ موسى زجرهم وذكّرهم وعد الله له بالنصر والغلبة رادا عليهم ظنهم أنّه سيدركهم فرعون وجنوده.

قال الطبري : " وقوله [كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيّدِينَ] قال موسى لقومه

: ليس الأمر كما ذكرتم، كلا لن تدركوا "⁽⁷⁾.

قال السخاوي : " ويجوز أن يبتدأ بـ [قَالَ كَلَّا] على معنى : ألا،

لا غير، ولا يوقف على [قَالَ] ويبتدأ بـ [كَلَّا] "⁽⁸⁾.

وعليه فلا يصح الوقف على (كلا) والابتداء بقوله [إِنَّ مَعِيَ رَبِّي

سَيّدِينَ] لأّنه من جملة مقول القول، كما لا يصح الوقف على (قال)

(6) المكتفى ص422.

(7) القطع والانتفاف ص373-374.

(8) منار الهدى ص556.

(1) المقصد ص556.

(2) تقييد وقف القرآن ص256.

(3) ينظر ر : البد ر المد يط ج8ص160، حاشية الجم ل ج5ص388، زاد المسد ير

ج3ص340، تفسير البغوي ص490، فتح القدير ج2ص330، روح المعاني

ج10ص114، التحرير والتنوير ج19ص147.

(4) تفسير الطبري ج19ص93.

(5) جمال القراء وكمال الإقراء ج2ص461.

والبدء بـ (كلا) لأتّهما من مقول القول، ولا يسوغ الفصل بين القول ومقوله⁽¹⁾.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني⁽²⁾ وحكاه النحاس⁽³⁾ عن نافع والقتيبي والقتيبي وأبي حاتم.

الثاني : وقفه الهبطي⁽⁴⁾.

والحكم بالتمام فسببه أنّ معنى (كلا) الردع والزجر، فهي من تمام الكلام السابق بدليل أنّها من جملة مقول القول، والأقرب أن يكون كافيا لأنّ سياق القصة لم يتم بعد.

القسم الرابع : مالا يحسن الوقف فيه على (كلا) ولا الابتداء بها، وذلك في موضعين :

1- قوله تعالى [ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ] [النبأ:5].

جاءت (كلا) في هذه الآية تابعة لما قبلها، واقتربت بحرف العطف (ثم)، وتحتل أن تكون : للردع والزجر والرد، أو بمعنى : حقا. وعلى المعنى الأوّل يمتنع الوقف عليها، لأنّ بالوقف تنفي ما مضى من التهديد والوعيد وتنفي وقوع العلم منهم.

قال مكي بن أبي طالب : " وذلك كفر " ⁽⁵⁾.

وعلى المعنى الثاني تكون (كلا) تأكيدا أو تكريرا لـ (كلا) قبلها

في قوله تعالى [كَلَّا سَيَعْمُونَ] [النبأ:4]، ولا يوقف عليها كذلك لأنّ [

سَيَعْمُونَ] تأكيد لـ (كلا)، ويمتنع التفريق بين بعض التأكيد وبعضه الآخر.

قال ابن الجوزي : " [ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ] وعيد على إثر وعيد " ⁽⁶⁾.

" (6)

(6) ينظر : المصدر نفسه ج2 ص461، والوقف على كلا وبلى ص55.

(1) المكتفى ص423.

(2) القطع والانتفاف ص375.

(3) تقييد وقف القرآن ص256.

(4) الوقف على كلا وبلى ص61.

(5) زاد المسير ج4 ص388.

وقال الزمخشري : " وتكرير الردع مع الوعيد تشديد في ذلك، ومعنى (كلا) الإشعار بأن الوعيد الثاني أبلغ من الأول وأشدّ " (1).

وقال القرطبي : " [ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ] أي : حقا ليعلمن صدق ما جاء به محمد ρ من القرآن، ومما ذكره لهم من البعث بعد الموت، وجعلت عطفًا، والعطف يقتضي التغاير " (2).

وقال الضحاك : المعنى [كَلَّا سَيَعْمُونَ] يعني الكفار على جهة الوعيد، [ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ] يعني المؤمنين على جهة الوعد. (3)

وعلى هذا التفسير يجوز الوقف على [كَلَّا سَيَعْمُونَ] الأول لأنه للكافرين والابتداء بـ [ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ] الثاني لأنه للمؤمنين.

وبناء على ما تقدّم فإنّه توصل (كلا) بما قبلها، وتجعل جملة [ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ] إمّا عطفًا كما قال الضحاك أو تكريرا وتوكيدا كما قال الزمخشري.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء وقفًا على (كلا) في هذا الموضوع (4) لأنه لا يحسن الوقف على (كلا) لأنّ فيه نفي التهديد والوعيد والوعيد ووقوع العلم، ولا يحسن الابتداء بها لأنها إمّا عطفًا أو تكريرا وتوكيدا.

2- قوله تعالى [ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] [التكاثر: 4].

ويقال فيه ما قيل في سابقه.

المبحث الثاني : الوقف على بلى وأثره في التفسير

(1) الكشاف ج4ص516، وينظر : البدر المد يط ج10ص384، إذ در المصون ج6ص462، روح المعاني ج30ص285.

(2) الجامع لأحكام القرآن ج19ص165.

(3) ينظر : تفسير الطبري ج30ص70، المحرر الوجيز ص1938.

(4) ينظر : الإيضاح ج2ص962، القطع والانتداف ص556، المكتفَى ص604، مدار الهدى والمقصد ص826، تقييد وقف القرآن ص300.

أولاً : معنى بلى في القرآن الكريم

(بلى) ⁽¹⁾ حرف جواب، يجاب بها كلام قبلها، وهي تختص بالنفي بمعنى : أنها لا تقع إلا بعد كلام منفي. وهي تفيد إبطال النفي قبلها ونقضه سواء كان مجرداً أم توبيخاً أم تقريراً.

فالمجرد نحو قوله تعالى [زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ] [التغابن:7] : فقد أفادت إبطال نفي البعث، وإذا بطل هذا النفي ثبت البعث، وحينئذ يكون قوله تعالى [وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ] تصريحاً بما أفادته (بلى) من إبطال النفي المتقدم.

والتوبيخ نحو قوله تعالى [أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ] [الزخرف:80].

والتقرير نحو قوله تعالى [أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ] [المك:8-9]، فقد دلت على إبطال نفي إتيان النذير، وإذا بطل هذا النفي ثبت إتيانه، وحينئذ يكون قوله تعالى حكاية عن الكفار [قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ] تصريحاً بما دلت عليه (بلى) من إبطال النفي السابق.

قال مكي بن أبي طالب ⁽²⁾: " اعلم أن (بلى) لها موضعان : الأول : أن تكون رداً لنفي يقع قبلها خبراً كان أو نهياً، فينفي بها ما قبلها من النفي وتحققه مثل قوله تعالى [مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ] [النحل:28]، أي : بل عملتم السوء، فـ (بلى) رد للنفي الذي قبلها. الثاني : أن تقع جواباً لاستفهام دخل عليه نفي تحققه فيصير معناها التصديق لما

قبلها مثل قوله تعالى [أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ] [الأعراف:172]، أي : بلى وربنا "

ثانياً : أمثلة تطبيقية للوقف على بلى وأثره في التفسير

(1) ينظر : مغني اللبيب ج1 ص131، الوقف على كلا وبلى ص71، لطائف الإشارات لفنون القراءات ج1 ص258، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء ص105.
(2) ينظر : الوقف على كلا وبلى ص73.

وردت (بلى) في القرآن في اثنتين وعشرين موضع في ست عشرة سورة، وهي على ثلاثة أقسام (1):
القسم الأول : ما يختار فيه كثير من القراء وأهل اللغة الوقف عليها، لأنها جواب لما قبلها غير متعلق بما بعدها، وذلك في عشرة مواضع :

1- قوله تعالى [وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ] [البقرة: 80-81].
أفادت (بلى) في هذه الآية : إبطال قول اليهود [لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً] وهو رأي جمهور المفسرين. (2)

قال الألوسي : " (بلى) جواب عن قولهم المحكي وإبطال له على وجه أعم شامل لهم ولسائر الكفرة، كأدبه قيل : بل تمسكم وغيركم دهرًا طويلاً وزماناً مديداً لا كما تزعمون ". (3)
وقال الطاهر بن عاشور : " وكلمات الجواب تدخل على الكلام السابق لا على ما بعد (بلى)، فمعنى (بلى) : بل أنتم تمسكم النار مدة طويلة ". (4)
فالمعنى : بل تمسكم أكثر من ذلك، وحذفت الجملة بعد (بلى) لدلالاتها عليه.

وأما جملة [مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً] فهي مستأنفة معنى لا لفظاً.

قال الطاهر بن عاشور : " وقوله [مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً] سد ند لما تضمنته (بلى) من إبطال قولهم ". (5)

(1) ينظر : البرهان في علوم القرآن ج1ص452 وما بعدها.
(2) ينظر : تفسير الطبري ج1ص442، المحرر الوجيز ص105، تفسير البغوي ص46، زاد المسد يرج ج1ص83، الكشاف ج1ص122، إعراب القرآن للنحاس ج1ص63، معاني القرآن وإعرابه ج1ص145، البحر المحيط ج1ص449، الدر المصون ج1ص273، الجامع لأحكام القرآن ج2ص16.
(3) روح المعاني ج1ص415.
(4) التحرير والتنوير ج1ص562.
(5) التحرير والتنوير ج1ص562.

ولأجل كون (بلى) جوابا لما قبلها غير متعلق بما بعدها، يصح الوقف عليها.

قال مكي بن أبي طالب : " وقد أجاز قوم الابتداء بـ (بلى) ههنا، والوقف عليها أقوى وأحسن لأنها جواب لما قبلها " (1)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : كاف، وبه قال الداني. (2)

الثاني : ممنوع، وبه قال الأنصاري. (3)

وأولى الأقوال من حكم عليه بالكفاية لأن ما بعد (بلى) غير متعلق بما قبلها من جهة اللفظ، لأن جملة [مَن كَسَبَ سَيِّئَةً] مستأنفة كما سبق، وبالتالي انعدم التعلق اللفظي.

أما من حيث المعنى فالجملة متعلقة معنى بما قبلها لأن سياق الحديث عن اليهود لم يتم بعد، وعليه فالوقف كاف. وأما حكم الأنصاري فهو محلّ نظر، لأن التعلق اللفظي منعدم، والتعلق المعنوي موجود، وعليه يصح الحكم بالكفاية كما قرره الداني.

2- قوله تعالى [تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ]

بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ [البقرة: 111-112].

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا للنفي في قول اليهود [لَنْ يَدْخُلَ

الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى]، والمعنى : بلى يدخلها غيرهم. (4)

وحذف هذا المعنى لدلالة (بلى) عليه، وجملة [مَن أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ

[مستأنفة معنى غير متعلقة بما قبلها لفظا.

(2) الوقف على كلا وبلى ص78.

(3) المكتفى ص167.

(4) المقصد ص101.

(1) ينظر : تفسير الطبري ج1 ص567، المحرر الوجيز ص125، تفسير البغوي ص57، حاشية الجملة ج1 ص143، البدور المد يط ج1 ص563، فتح القدير ج1 ص128، روح المعاني ج1 ص490.

قال الزمخشري : " (بلى) رد لقولهم، ثم يقع [مَنْ أَسْلَمَ] كلاماً مبتدأ، ويكون [مَنْ] متضمناً معنى الشرط، وجوابه [فَالَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ] [1] ."

وقال الطاهر بن عاشور : " وقوله [مَنْ أَسْلَمَ] جملة مستأنفة عن (بلى) [2] ."

وعلى هذا المعنى فإنه يصح الوقف على (بلى) .
أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : كاف، وبه قال الداني. (3)

الثاني: ممنوع، وبه قال الأنصاري. (4)

وأولى الأقوال قول الداني، لأن جملة [مَنْ أَسْلَمَ] مستأنفة معنى، وبالتالي وجد التعلق في المعنى، وهي غير متعلقة بما قبلها لفظاً وبالتالي انعدم التعلق اللفظي وهذا ضابط الكفاية في الوقف. وأما قول الأنصاري فهو محل نظر، لأن ما بعد (بلى) متعلق بها معنى لا لفظاً كما مرّ.

3- قوله تعالى [ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ

الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ] [آل

عمران : 75-76].

تأتي (بلى) في هذه الآية جواباً لقولهم [لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّنَ سَبِيلٌ]

[وإيجاب لما نفوه، والمعنى : بل عليهم في الأميين سبيل. (5)

(2) الكشاف ج1 ص137.

(3) التحرير والتنوير ج1 ص656.

(4) المكتفى ص171.

(5) المقصد ص101.

(1) ينظر : تفسير الطبري ج3 ص372، المحرر الوجيز ص319، تفسير البغوي ص218، زاد المسير ج1 ص296، الدر المصون ج2 ص144، البحر المحيط ج3 ص225، حاشية الجمل على الجلالين ج1 ص441.

قال الزجاج : " فردّ الله قولهم فقال (بلى) وهو عندي - والله أعلم - وقف التمام، ثم استأنف فقال [مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ] ".⁽¹⁾

ووافق الزمخشري فقال : " وقوله [مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ] جملة مستأنفة مقرّرة للجملة التي سدّت (بلى) مسدّها ".⁽²⁾
ويرى الرازي بعد ما ذكر رأي الزجاج أنّ هناك وجه آخر وهو الابتداء بـ (بلى) فقال : " إنّ (بلى) تذكر ابتداء لكلام آخر يذكر بعده، وذلك لأنّ قولهم ليس علينا فيما نفع، قائم مقام قولهم [حَنْ أَبْنَوْا اللَّهَ وَأَحْبَبُوهُ] [المائدة: 18] فذكر الله تعالى أنّ أهل الوفاء بالعهد والتقوى هم الذين يحبّهم الله تعالى لا غيرهم، وعلى هذا الوجه فإنّه لا يحسن الوقف على (بلى) ".⁽³⁾

ولكن ما ذكره الزجاج ووافق عليه الزمخشري هو الصواب، ولأجل ذلك فيصح الوقف على (بلى) لأنّها جواب لما قبلها.
أقوال علماء الوقف والابتداء :
الأوّل : تام : حكاة الداني عن الزجاج.⁽⁴⁾

الثاني : ممنوع، وبه قال الأنصاري.⁽⁵⁾
وما حكاة الداني هو الصواب، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ جملة [مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ] مسدّ تأنفة معنى منقطعة لفظا وهو ضابط الكفاية في الوقف.

أمّا قول الأنصاري فهو محمول على المعنى الثاني الذي ذكره الرازي، ولكن كون معنى (بلى) جوابا لما سبق هو الحق وهو اختيار الزجاج و الزمخشري.

(2) معاني القرآن وإعرابه ج1ص365.

(3) الكشف ج1ص286.

(4) تفسير الفخر الرازي ج8ص114.

(5) المكتفى ص204.

(1) المقصد ص176.

4- قوله تعالى [إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلاءِ الْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰ] إن تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمِدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلاءِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ] [آل عمران: 124-125].

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا لما بعد قوله [أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلاءِ الْفِ] وتحقيقا له، وتقديره : بلى يكفيكم الإمام داد بالملائكة (1).

قال الألوسي : " (بلى) إيجاب لما بعد [أَلَنْ] أي : بلى يكفيكم ذلك " (2).

وعلى هذا الإيجاب تكون جملة [إن تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ] مستأنفة معنى منقطعة لفظا. قال القرطبي : " (بلى) وتمّ الكلام " (3). ولأجل كون (بلى) جواب لما قبلها في المعنى، غير متعلقة بما بعدها في اللفظ أمكن الوقف عليها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

- الأول : تام، حكاه النحاس عن نافع (4).
الثاني : كاف، وبه قال الداني (5).
الثالث : ممنوع، وهو قول الأشموني (6) والسجاوندي (7).

(2) ينظر : المحرر الوجيز ص353، تفسير البغوي ص241، الدر المصون ج2 ص206، البحر المحيط ج3 ص331، حاشية الجمل ج1 ص476، الكشاف ج1 ص314، تفسير الرازي ج8 ص235.
(3) روح المعاني ج2 ص354.
(4) الجامع لأحكام القرآن ج4 ص206.
(1) القطع والانتفاف ص133.
(2) المكتفى ص207.
(3) منار الهدى ص186.
(4) علل الوقوف ج1 ص388.

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، والقول بالكفاية هو الأقرب لأن جملة [إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ] مستأنفة معنى منقطعة لفظاً وهو ضابط الكفاية في الوقف.
وما ذكره الأشموني والسجاوندي فهو محل نظر، لأن ما بعد (بلى) ليس من جملة الجواب، بل هو محذوف دلت عليه (بلى) كما ذكره غير واحد من المفسرين.

5- قول ه تع الى [وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ] [الأعراف: 172].

وقد سبق التعليق على هذه الآية في أمثلة وقف المعانقة.

6- قول ه تع الى [الَّذِينَ تَتَوَفَّيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا أَلَسْنَا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ] [النحل: 28].
تأتي (بلى) في هذه الآية جواباً للنفي قبلها⁽¹⁾، وهو قول المشركين [مَا كُنَّا

نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ]، والمعنى : بل عملتم سوءاً إذ أن قولهم انتهى عند كلمة [سُوءٍ]، فهي آخر كلام المشركين.⁽²⁾

ف (بلى) تحتمل أن تكون من كلام الله، أو من كلام أولي العلم، أم من كلام الملائكة.
قال الألوسي : " ويتعيّن الأخير على كون القول عند معاينة الموت ومعاناته "⁽³⁾.

(5) ينظر : الكشاف ج2 ص443، المدرر الوجيز ص1091، تفسير البغوي ص708، الجامع لأحكام القرآن ج10 ص105، حاشية الجمل ج4 ص220، فتح القدير ج1 ص1206

(1) ينظر : تفسير الرازي ج20 ص33، البحر المحيط ج6 ص522.

(2) روح المعاني ج14 ص497.

وقال الطاهر بن عاشور : " (بلى) جواب الملائكة لهم " (1).
وتكون جملة [إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ] مسد تأنفة تعطى يلا
لمضمون الجملة التي دلت (بلى) عليها وقامت مقامها، وعليه يكون
الوقف على [سُوءٌ]، لأنه تمام كلام المشركين.

ويصح كذلك الوقف على (بلى) لأنها سدّت مسدّ الجواب لكلام
المشركين والابتداء بقوله تعالى [إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ] لأنها جملة
مستأنفة.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، حكاة النحاس (2) عن نافع، وهو قول الداني (3).
الثاني : تام عند قوله تعالى [سُوءٌ] عند الأخفش كما
الأشموني (4).

الثالث : وقفه الهبطي (5).

وما حكاة الأشموني عن الأخفش صحيح لانقضاء كلام المشركين،
ولكنّ الصواب قول نافع وتابعه عليه الداني، وهو الوقف على (بلى)
لأنها متعلقة بما قبلها معنى
ومنقطعة لفظاً بدليل أنّ ما بعدها وهو (إنّ) المكسورة، وهي مما يكسر
في الابتداء.

7- قوله تعالى [أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ]
بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ [يس: 81].

تأتي (بلى) في هذه الآية جواباً للاستفهام الداخلة على النفي
قبلها، وهو قوله تعالى [أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ
مِثْلَهُمْ]، والمعنى : بلى يقدر على ذلك (1).

(3) التحرير والتنوير ج13 ص112.

(4) القطع والانتفاف ص293.

(5) المكتفى ص350.

(6) منار الهدى ص432.

(7) تقييد وقف القرآن ص238.

قال الطبري : " بلى هو قادر على أن يخلق مثلهم " (2).
ولكون (بلى) جوابا للاستفهام الداخلة على النفي قبلها يصح
الوقف عليها، ومما يدل على صحته أن جملة [وَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ] المكونة
من المبتدأ والخبر تحتل وجهان من الإعراب :
- أن تكون عطفًا على ما يفيد الإيجاب، والتقدير : بلى هو قادر
على ذلك وهو الخلاق العليم (3).
- أن تكون معترضة في آخر الكلام، والواو اعتراضية أي : هو
يخلق خلئق كثيرة وواسع العلم بأحوالها ودقائق ترتيبها (4).
إن الوجه الأول وهو كون جملة [وَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ] معطوفة
على الجملة التي سدت مسدها (بلى) يقتضي منع الوقف على (بلى)،
ولكنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وبالتالي يسوغ الوقف
عليها.
أمّا كونها معترضة فلا يمنع من الوقف على (بلى) إذ هي
مستأنفة.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، حكاه النحاس (5) عن نافع والقتيبي، ورجحه الأشموني
والأنصاري (6).
الثاني : كاف، وبه قال الداني (7).
والأقرب الحكم بالكفاية لأن جملة [وَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ] متعلقة بما
قبلها من جهة المعنى فقط، وبالتالي وجد التعلق في المعنى وهو ضابط
الكفاية في الوقف.

(1) ينظر : تفسير البغوي ص1087، الدر المنثور ج5 ص493، حاشية الجمل
ج6 ص313، الجامع لأحكام القرآن ج15 ص62، زاد المسير ج3 ص534، فتح القدير
ج2 ص606.

(2) تفسير الطبري ج23 ص40.

(3) ينظر : روح المعاني ج23 ص77.

(4) ينظر : التحرير والتنوير ج23 ص281.

(1) القطع والانتاف ص434.

(2) منار الهدى والمقصد ص644.

(3) المكتفى ص476.

8- قوله تعالى [قَالُوا أَوْلَمَ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ قَالُوا فَادْعُوا^ط وَمَا دُعَاؤُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ] [غافر :50].

أجابت (بلى) في هذه الآية عن الاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قول الخزانة للكفار [أَوْلَمَ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ] والمعنى : قالوا بلى أتتنا الرسل بالبيّنات فكذبناهم ولم نؤمن بهم ولا بما جاءوا من الحجج الواضحة⁽¹⁾.

وجملة [قَالُوا فَادْعُوا] هي من قول الخزانة للكفار، وهي مستأنفة.

قال الطبري : " وقوله [قَالُوا فَادْعُوا] يقول جلّ ثناؤه قالت الخزانة

لهم - أي : للكفار - : فادعوا إذن ربكم الذي أتكم الرسل بادعاء إلى الإيمان به " ⁽²⁾.

ومعناه : إذا كان الأمر كذلك، فادعوا أنتم فإدّا لا ندعوا لمن كفر بالله وكذب رسله بعد مجيئهم بالحجج الواضحة.

وعلى هذا فالجملة مستأنفة متعلقة بما قبلها في المعنى لأنّها من قول خزانة جهنم، ومنقطعة عنها لفظاً، وهو ما يقوي إمكانية الوقف على (بلى).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام حكاة النحاس عن القتيبي⁽³⁾.

الثاني : كاف، وبه قال الداني⁽⁴⁾ والأشموني⁽⁵⁾ والأنصاري⁽⁶⁾.

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي⁽⁷⁾.

وأولى الأقوال قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، وكونه كافياً هو

الأقرب لأنّ (بلى) جواب لما قبلها غير متعلق بما بعدها، وجملة [قَالُوا

(4) ينظر : تفسير الطبري ج24 ص86، المدبر الوجيه ص1640، تفسير البغوي ص1141، حاشية الجمل على الجلالين ج6 ص484، فتح القدير ج2 ص716.

(5) تفسير الطبري ج24 ص86.

(1) القطع والانتناف ص454.

(2) المكتفى ص495.

(3) منار الهدى ص678.

(4) المقصد ص678.

(5) علل الوقوف ج3 ص893.

فَادْعُوا [متعلقة بما قبلها معنى لا لفظاً لأنها من قول الخزنة ردا على الكفار، وهو ما يجعل الوقف كافياً. وأما حكم السجاوندي بالإطلاق فسببه صحة الابتداء بقوله تعالى] قَالُوا فَادْعُوا [لأنه مستأنف كما مرّ.

9- قوله تعالى [أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهُنَّ بِقَدْرِ عَلَى أَنْ تُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] [الأحقاف: 33].

تجيء (بلى) في هذه الآية جواباً عن الاستفهام الداخل على النفي قبلها وهو قوله تعالى [أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ]، والمعنى : بلى يقدر على ذلك.⁽¹⁾

قال الطاهر بن عاشور : " وحرف (بلى) لما كان جواباً كان قائماً مقام جملة تقديرها : هو قادر على أن يحيي الموتى ".⁽²⁾

وعليه يوقف على (بلى)، ويقوي إمكانيته كون جملة [إِنَّهُ عَلَى

كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] استئنافية.

وهو رأي ابن عطية حيث قال : " ثم استأنف لفظ الإخبار المؤكد بقوله [إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] ".⁽³⁾

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، حكاه النحاس⁽⁴⁾ عن نافع وكذا الأشموني.⁽⁵⁾

الثاني : كاف، وبه قال الداني.⁽⁶⁾

الثالث : وقفه الهبطي.⁽⁷⁾

(6) ينظر : تفسير الطبري ج26ص44، تفسير البغوي ص1193، حاشية الجمل على الجلالين ج7ص177، روح المعاني ج29ص265، فتح القدير ج2ص821.

(7) التحرير والتنوير ج26ص54.

(1) المحرر الوجيز ص1717.

(2) القطع والانتناف ص482.

(3) منار الهدى ص719.

(4) المكتفى ص522.

(5) تقييد وقف القرآن ص282.

والحكم بالتمام والكفاية هو الصواب، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ جملة [إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] مسد تأنفة معنى، ولكنها منقطعة لفظا عما قبلها، وهو ما ذكره ابن عطية، وبذلك وجد التعلّق في المعنى وهو ما يجعل الوقف كافيا.

10- قوله تعالى [إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ نَحُورَ ۖ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا] [الانشقاق

14-15].

تقع (بلى) في هذه الآية جوابا عن النفي الواقع قبلها في قوله تعالى [أَنْ لَنْ نَحُورَ] أي : أن لن يرجع بعد موته، والمعنى : بلى يحور أي : يرجع إلى الآخرة.(1)

قال الطبري : " بلى ليحورنّ وليرجهنّ إلى ربّه حيا، كما كان قبل مماته " (2).

وبناء عليه تصير جملة [إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا] استئنافية تعليلية.

قال الفراء : " ثمّ استأنف فقال [إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا] " (3).

وقال الألويسي : " وقوله تعالى [إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا] تحقيق

وتعليل للإيجاب، أي : بلى يحور إنّ ربّه الذي خلقه كان به وبأعماله الموجبة للجزاء بصيرا بحيث لا يتخفى عليه سبحانه خافية، فلا بدّ من رجعه وحسابه ومجازاته " (4).

وبالإضافة إلى هذا الاستئناف الواقع في الجملة بعد (بلى)، تصح إمكانية الوقف.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : حسد ن، وه و ق و ل اب ن الأنب اري(5) والأشدّ موني والأنصاري(6).

(6) ينظر : الكشاف ج4ص543، حاشية الجمل ج8ص280، المحرر الوجيز ص1962،

الجامع لأحكام القرآن ج19ص263، تفسير البغوي ص1393، زاد المسير ج4ص421.

(7) تفسير الطبري ج30ص146.

(1) معاني القرآن ج3ص139.

(2) روح المعاني ج30ص406.

(3) الإيضاح ج2ص973.

(4) منار الهدى والمقصد ص841.

الثاني : تام، حكاة النحاس عن نافع.(1)
الثالث : كاف، وهو قول الداني.(2)
الرابع : جائز، وهو قول السجاوندي.(3)
وأولى الأقوال هو القول الثاني والثالث، وكونه كافياً هو الأقرب لأنّ التعلّق في المعنى موجود وهو كون جملة [إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا] استئنافية تعليلية وهو ما ذهب إليه الفراء والألوسي، ولأنّ الضمير في قوله [إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ] يعود على الظان.

أمّا تحسين ابن الأنباري والأشموني والأنصاري فهو محل نظر لأنّ التعلّق في اللفظ غير موجود لأنّ الجملة مستأنفة كما ذكر. وأمّا حكم السجاوندي فهو محلّ نظر كذلك لأنّ (بلى) متعلّقة بما قبلها معنى، ومنقطعة عما بعدها لفظاً، فكان الأولى الحكم بالإطلاق كما هو الحال في الأمثلة السابقة.

القسم الثاني : ما لا يجوز الوقف فيه على (بلى) لتعلّق ما بعدها بها وبما قبلها، وذلك في سبع مواضع :

1- قوله تعالى [وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُفُّوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ] [الأنعام:30].

من المقرر أنّ (بلى) في هذه الآية جواب للاستفهام الداخلة على النفي في قوله تعالى [أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ]، وقوله [وَرَبِّنَا] قسم متصل بها.

قال القرطبي : " [قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا] يؤكدون اعترافهم بالقسم بقولهم [وَرَبِّنَا]، وقيل إنّ الملائكة تقول لهم بأمر الله أليس هذا البعث وهذا العذاب حق ؟ فيقولون : بلى وربنا حق ".(4)

وقال الشوكاني : " [قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا] اعترفوا بما أنكروا، وأكدوا اعترافهم بالقسم ".(1)

(5) القطع والانتناف ص567.

(6) المكتفى ص614.

(7) علل الوقوف ج3ص1111.

(1) الجامع لأحكام القرآن ج6ص385.

فلم يقتصر الجواب على قولهم (بلى) الدال على اعترافهم، بل أكدوا اعترافهم باليمين إظهار لكمال تيقنهم بحقيقته، وإيداناً بصدور ذلك عنهم.⁽²⁾

ويتضح مما ذكر أن مقول الكفار ينتهي عند قوله تعالى [بَلَىٰ وَرَبِّيَآ]، وحينئذ لا يجوز الوقف على (بلى) لعدم فصل بعض المقول عن بعض، ولوجوب وصل المقسم به بالمقسم عليه.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء⁽³⁾ وقفاً على (بلى)، وحكى النحاس⁽⁴⁾ عن زافع أنه تام عند قوله [بَلَىٰ وَرَبِّيَآ]، وكذا ذكره الأنصاري.⁽⁵⁾

وما حكاها النحاس عن زافع هو الصواب لأن مقول قول الكفار ينتهي عند قوله تعالى [بَلَىٰ وَرَبِّيَآ]، وعليه لا يوقف على (بلى) لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها.

2- قوله تعالى [وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ] [النحل: 38].

جاءت (بلى) في هذه الآية جواباً للنفي قبلها⁽⁶⁾ وهو قوله تعالى [لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ]، والمعنى : بلى يبعثهم، ثم حذف هذه الجملة لدلالة (بلى) عليها.

(2) فتح القدير ج1 ص639.

(3) روح المعاني ج7 ص169.

(1) ينظر : الإيضاح ج2 ص631، المكتفى ص249، منار الهدى ص268، علل الوقوف ج2 ص475، تقييد وقف القرآن ص217.

(2) القطع والانتاف ص191.

(3) المقصد ص268.

(4) ينظر ر : تفسير الطبري ج14 ص126، الكشاف ج2 ص445، حاشية الشهاب

ج5 ص584، المحرر الوجيز ص1094، تفسير الرازي ج20 ص33، الجامع

لأحكام القرآن ج10 ص111.

قال الألويسي : " (بلى) لإيجاب النفي، أي : بلى يبعثهم، و [وَعَدَا] مصدر مؤكّد لما دلّ عليه (بلى)، إذ لا معنى له سوى الوعد بالبعث والإخبار عنه، ويجوز أن يكون مصدرًا لمحدوف أي : وعد ذلك وعدا " (1).

وبذلك لا يوقف على (بلى) هذا لأنّ جملة [وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا] تؤكد لما دلت عليه، فتوصل بها لأدّته لا يحسن التفريق بين التأكيد والمؤكّد.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء (2) وقفا على (بلى) سوى ما حكاه النحاس

عن نافع وأبي حاتم بأنّه تام (3)، والداني عن القتيبي (4). وما حكاه النحاس والداني عن نافع وأبي حاتم والقتيبي هو حكم محتمل إذا جعلت جملة [وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا] مستأنفة.

ولكن ما ذكره الألويسي بأنّها تأكيد لما دلت عليه (بلى) هو الصواب، وعليه لا يوقف عليها حتى لا يفصل بين التأكيد والمؤكّد بدليل أنّ بعض علماء الوقف والابتداء لم يذكروا وقفا عليها.

3- قوله تعالى [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمِ الْغَيْبِ ..] [سبا: 3].

فقوله Y [قُلْ بَلَىٰ] هو رد لكلام الكفار منكري البعث، وتأكيد لما نفوه.

قال الزمخشري : " أوجب سبحانه النفي بـ (بلى) على معنى : أنّ الأمر ليس إلاّ إتيانها " (5).

(5) روح المعاني ج14 ص511، وهو ما ذكره الشوكاني في : فتح القدير ج1 ص1209.
(6) ينظر : الإيضاح ج2 ص749، علل الوقوف ج2 ص638، تقييد وقف القرآن ص238.
(1) القطع والانتفاف ص294.
(2) المكتفى ص351.
(3) الكشاف ج3 ص432.

وأكد ما اقتضاه (بلى) من إثبات إتيان السداعة بالقسم [وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ] على ذلك للدلالة على ثقة المتكلم بأنها آنية، وليس ذلك لإقناع المخاطبين، وهو تأكيد يروع السامعين المكذابين.(1)

فيمتنع الوقف على (بلى) في هذه الآية لأن قوله تعالى [وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ] تأكيد بالقسم على ما دللت عليه من النفي، ولا يفصل بين التأكيد والمؤكد ولا بين المقسم والمقسم عليه.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : ممنوع، وهو قول الأشموني.(2)

الثاني : تام، حكاه النحاس عن نافع.(3)

وأولى الأقوال قول الأشموني بالمنع بسبب الفصل بين التأكيد والمؤكد والمقسم به والمقسم عليه، وما حكاه النحاس عن نافع فقد ردّ عليه مكي بأن المحذوف بعد (بلى) قد ظهر وهو قوله تعالى [لَتَأْتِيَنَّكُمْ].(4)

4- قوله تعالى [أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ

الْمُحْسِنِينَ] بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكٰفِرِينَ [

[الزمر: 58-59].

تأتي (بلى) عموما جوابا للنفي لقصد إثبات ما نفي قبلها، وليس في هذه الآية قبلها نفي، ولذلك اختلف المفسرون في تحديد النفي قبلها على قولين :

- أنه مقدر، وهو رأي ابن عطية حيث قال : " (بلى) جواب لنفي مقدر في قول هذه النفس كأنها قالت : فعمري في الدنيا لم يتسع للنظر، أو قالت : فإني لم يتبين لي الأمر في الدنيا، أو نحو هذا ".(5)

(4) ينظر : روح المعاني ج22ص382، فتح القدير ج2ص537، التحرير والتنوير ج22ص11.

(5) منار الهدى ص623.

(1) القطع ص417.

(2) الوقف على كلا وبلى ص82.

(3) المحرر الوجيز ص1623.

- أنّها نفت قوله تعالى [لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي] [الزمر: 57]، وهو رأي الطبري⁽¹⁾ وأبا حيان⁽²⁾ والقرطبي⁽³⁾ والألوسي⁽⁴⁾ والطاهر بن عاشور⁽⁵⁾.
عاشور⁽⁵⁾.

قال الزجاج : " وقوله (بلى) جواب النفي، وليس في الكلام لفظ نفي، ومعنى [لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي] و [لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً] كأذنه قيل : ما هديت، فقيل

[بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكٰفِرِينَ] ".⁽⁶⁾

ف (بلى) نفت ما قبلها لأنّ فيه رائحة النفي، وجملة [قَدْ جَاءَتْكَ

آيَاتِي] مؤكدة ومقرّرة للجملة التي دلت عليها (بلى) وسدّت مسدّها.

قال الطاهر بن عاشور : " وجملة [قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي] تفصيل

للإبطال وبيان له، وهو مثل الجواب بالتسليم بعد المنع، أي : هداك الله
" ⁽⁷⁾.

وعليه لا يفصل بين التأكيد والمؤكد.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

منعه الأشموني⁽⁸⁾، ولم يذكر باقي علماء الوقف وقفا عليها.⁽⁹⁾

ورأي الأشموني هو الصواب لأنّ جملة [قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي] مؤكدة

ومقرّره للجملة التي دلت عليها (بلى)، فهي من صلتها، ولا يحسن الفصل بين التأكيد والمؤكد، ولأجل ذلك لم يذكر العلماء وقفا عليها.

(4) تفسير الطبري ج24ص27.

(5) البحر المحيط ج9ص214.

(6) الجامع لأحكام القرآن ج15ص261.

(7) روح المعاني ج24ص373.

(8) التحرير والتنوير ج24ص118.

(1) معاني القرآن وإعرابه ج4ص271.

(2) التحرير والتنوير ج24ص118.

(3) منار الهدى ص669.

(4) ينظر : الإيضاح ج2ص869، القطع والانتناف ص450، المكتفى ص490، علل

الوقوف ج3ص885.

5- قوله تعالى [وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ] [الأحقاف: 34].

إن مقول قول الكفار ينتهي عند قوله تعالى [بَلَىٰ وَرَبِّنَا]، وعليه لا يمكن الوقف على (بلى) تجنباً للفصل بين بعض القول عن بعضه الآخر، ولوجوب وصل المقسم به بالمقسم عليه كالوقف السابق في المثال الأول في سورة الأنعام الآية: 30.

6- قوله تعالى [زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبُّنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ] [التغابن: 7].

تقرر فيما سبق أن (بلى) لإيجاب للاستفهام الداخلة على النفي، وهي هنا تنقض النفي وهو قوله تعالى [أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا]، وتثبت المنفي وهو البعث، فيصير المعنى : قل بلى وربي لتبعثن. وهو مؤكد بالقسم، وحينئذ لا يوقف على (بلى) تجنباً للفصل بين بعض القول وبعضه الآخر وبين المقسم به والمقسم عليه. ويقال فيه ما قيل في المثال الأول.

7- قوله تعالى [بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ] [القيامة: 4].

فقوله (بلى) إثبات للنفي الواقع قبلها في قوله تعالى [أَلْحَسَبُ

الْإِنْسَانُ أَلَّنْ لَجَمْعِ عِظَامِهِ] [القيامة: 3]، والمعنى : بلى نجمعها. (1)

وفي قوله [قَدِيرِينَ] وجهان من الإعراب :

- أشدها : أنه منصوب على الحال من فاعل الفعل المقدر والمدلول عليه بحرف الجواب، أي : بلى نجمعها قادرين.
- الثاني : أنه منصوب على خبر كان مضمرة في الابتداء، أي : بلى كذا قادرين. (2)

(1) ينظر : المدبر الوجيه ص1923، تفسير الطبري ج29 ص91، حاشية الشهاب ج9 ص339، الكشاف ج4 ص497
(2) ينظر : الدر المصون ج6 ص426.

وزاد الفراء وجهًا ثالثًا فقال : " وقوله [قَدِيرِينَ] نصبت على الخروج مع [جَمَعَ] كأنك قلت في الكلام : أتحسب أن لن نقوى عليك بلى قادرين على أقوى منك، يريد : بلى نقوى قادرين " (1) وعليه فإنه لا يحسن الوقف على (بلى)، لأن [قَدِيرِينَ] على الوجه الأول والثاني من الإعراب متصل بـ (بلى)، فالكلام مرتبط ببعضه ببعض، وكله هو الجواب.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : حسن، وبه قال ابن الأنباري. (2)

الثاني : تام، وحكاه النحاس عن نافع وأبي حاتم. (3)

الثالث : كاف، وبه قال الداني. (4)

الرابع : وقفه الهبطي. (5)

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، وكونه كافيًا هو الأقرب، وهذا محمول على الوجه الثالث من تفسير الفراء لأن جملة [قَدِيرِينَ] مستأنفة معنى لا لفظًا.

أمّا تحسين ابن الأنباري فلا وجه له، وخاصة على وجهي الإعراب الأول والثاني، لوثيق الصلة بين جملة [قَدِيرِينَ]، والجملة المحذوفة التي سدّت (بلى) مسدّها.

القسم الثالث : ما اختلفوا في جواز الوقف عليها، والأحسن المنع – أي منع الوقف وأرجحية الوصل – لأن ما بعدها متصل بها وبما قبلها، وهي خمسة مواضع :

1- قوله تعالى [وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَئِكَ تُؤْمِنُونَ]

قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكَ [البقرة: 260].

(3) معاني القرآن ج1 ص101.

(1) الإيضاح ج2 ص957.

(2) القطع والانتفاف ص552.

(3) المكتفى ص597.

(4) تقييد وقف القرآن ص299.

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا عن الاستفهام الداخل على النفي في قوله تعالى [قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِن]، والمعنى : بلى قد علمت وآمنت بأذك قادر على ذلك.(1)

وبالتالي يمكن الوقف عليها ، والابتداء بقوله تعالى [بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِيُطْمِئِنَّ قُلُوبُكَ]،

أي : ولكن سألتك ليطمئن قلبي.

قال مكي بن أبي طالب : " وهو قول الدينوري ".(2)

ومن أجاز الوقف على (بلى) علل ذلك على تقدير إضمار قول آخر لقوله [وَلَٰكِنَّ لِيُطْمِئِنَّ قُلُوبُكَ]، ويكون المعنى : قال بلى قال ولكن ليطمئن قلبي.

ورد مكي هذا القول فقال : " وكلما قدرت على ترك الإضمار كان أحسن ".(3)

ولكن الظاهر من الآية أن جملة [وَلَٰكِنَّ لِيُطْمِئِنَّ قُلُوبُكَ] هي من جملة مقول قول إبراهيم .

قال البيضاوي (4) : " [قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِيُطْمِئِنَّ قُلُوبُكَ]، أي : بلى

آمنت، ولكن سألت ذلك لأزيد بصيرة وسكون قلب بمضامة العيان إلى الوحي والاستدلال ".(5)

وبالتالي لا يمكن الوقف على (بلى) لأنه لا يفصل بين بعض القول وبعضه الآخر، فيتعين الوصل وهو الراجح.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال النحاس.(6)

الثاني : كاف، وبه قال الداني.(7)

(5) ينظر : فتح القدير ج1ص275.

(1) الوقف على كلا وبلى ص78.

(2) المصدر نفسه ص79.

(3) أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي الشافعي،

فقيه، أصولي، مفسر، قاض، (ت 685هـ). طبقات المفسرين للأندروني ص254.

(4) حاشية الشهاب على البيضاوي ج2ص590، وذكره القرطبي في : الجامع لأحكام القرآن ج3ص300.

(5) القطع والانتاف ص106.

(6) المكتفى ص190.

الثالث : ممنوع، وبه قال الأشموني. (1)
وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالمنع، لأنّ جملة [وَلَيْكِن لَّيَطْمِئَنَّ قَلْبِي] من مقول قول إبراهيم، ولا يفرّق بين بعض القول وبعضه الآخر.
أمّا قول النحاس والداني، فسببه أنّ (بلى) هي الجواب وحددها، وأنّ جملة [وَلَيْكِن لَّيَطْمِئَنَّ قَلْبِي] مستأنفة، وهو غير ظاهر لأنّ هذه الجملة من تمام مقول إبراهيم كما مرّ.

2-قوله تعالى [وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِن حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ] [الزمر: 71].

تأتي (بلى) في هذه الآية جواباً للاستفهام الداخِل على النفي قبلها، وهو قول الخزنة [أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ]، والمعنى أنّ الكفار قالوا : بلى أتتنا الرسل.

قال القرطبي : " [قَالُوا بَلَىٰ] أي : قد جاءتنا، وهذا اعتراف منهم بقيام الحجة عليهم ". (2)
وهو قول نافع. (3)

وعليه فإنّ الوقف يكون على (بلى) نظراً إلى تمام الكلام في الجملة، فالسؤال قد استوفى جوابه، وأمّا قوله تعالى [وَلَيْكِن حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ] فهو من قول الخزنة. (4)

ولكنّ الظاهر من الآية أنّ قوله تعالى [وَلَيْكِن حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ] من تنمة مقول قول الكفار، وليس من قول الخزنة.

(7) منار الهدى ص 142-143.

(1) الجامع لأحكام القرآن ج15 ص272.

(2) الوقف على كلا وبلى ص84.

(3) ينظر : المصدر نفسه ص84.

قال الطبري : " [وَلَيْكِنَّ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ] يقو ل : قالوا - يعني الكفار - ولكن وجبت كلمة الله أن عذابه لأهل الكفر به علينا بكفرنا به " (1)

وقال الطاهر بن عاشور : " فالتقدير : ولكن تكبرنا وعاندنا فحقت كلمة العذاب على الكافرين، وهذا الجواب من قبيل جواب المتندم المكروب فإنه يوجب جوابه ويقول لسانه أو لأنمه : الأمر كما ترى " (2) وعليه فجملة [بَلَىٰ وَلَيْكِنَّ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ] كلها مقول قول الكافرين، ولأجل ذلك لا يوقف على (بلى) ويترجح الوصل بعدها لما في الوقف عليها من فصل بعض المقول وبعضه الآخر.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وحكاة النحاس عن نافع وهو قول القتيبي. (3)

الثاني : كاف، وهو قول الداني. (4)

والذي ذهب إليه الداني، وحكاة النحاس عن نافع والقتيبي هو الصواب إذا جعلت جملة [وَلَيْكِنَّ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ] من قول الخزنة.

أمّا وإيها من تنمة قول الكافرين فيمنع الوقف بسبب الفصل بين بعض القول وبعضه الآخر.

3- قوله تعالى [أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ^ع بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ

[الزخرف :80]-

جاءت (بلى) في هذه الآية جوابا لقوله تعالى [لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ

وَنَجْوَاهُمْ^ع]، ويصير المعنى : بلى نسمعها ونطلع عليها. (5)

قال القرطبي : " (بلى) نسمع ونعلم " (6)

(4) تفسير الطبري ج24ص41.

(1) التحرير والتنوير ج24ص136-137.

(2) القطع والانتاف ص450.

(3) المكتفى ص490.

(4) ينظر : تفسير البغوي ص1173، الكشاف ج4ص201، حاشية الجمل ج7ص110، حاشية الشهاب ج8ص410.

(5) الجامع لأحكام القرآن ج16ص116.

وبالتالي يمكن الوقف على (بلى) والابتداء بـ [وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ]، فـ [وَرُسُلْنَا] : مبتدأ، و [لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ] : الخبر، وحينئذ يكون الوقف على (بلى) قد أفاد الفائدة المطلوبة لأن جملة [وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ] مبتدئة مستأنفة.

وقد ذكر بعض المفسرين⁽¹⁾ أن جملة [وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ]

تحتل وجهين من الإعراب :

- أن تكون في محل نصب على الحال، والمعنى : نسمع سرهم ونجواهم حال كون رسلنا الذين وكدوا بحفظ أعمالهم يكتبون ما يصدر عنهم.

- أن تكون معطوفة على الجملة التي تدل عليها (بلى)، والمعنى : نحن نسمع سرهم ونجواهم والحفظ يحصون عليهم جميع ما يصدر عنهم.

وعلى كلا الوجهين يترجح الوصل لعدم إمكانية الفصل بين الحال وصاحبها، والمعطوف والمعطوف عليه.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : كاف، نقله الأشموني⁽²⁾ عن أبي حاتم، وهو قول الداني⁽³⁾.
الثاني : وقفه الهبتي⁽⁴⁾.

والذي نقله الأشموني عن أبي حاتم، وقال به الداني هو الصواب

إذا جعلت جملة [وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ] مبتدئة مستأنفة، لأن (بلى) تعلقت بما قبلها.

ولكن الذي أميل إليه أن يكون الوقف هنا ممنوعا لشدة التعلق بين

الحال وصاحبها، والمعطوف والمعطوف عليه، فالجواب هو الجملة [بَلَى وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ] كلها، وليس (بلى) وحدها.

(1) ينظر : فتح القدير ج2ص784، روح المعاني ج25ص143، التحرير والتنوير ج25ص295.

(2) منار الهدى ص886.

(3) المكتفى ص510.

(4) تقييد وقف القرآن ص279.

4- قول ه تع الى [يُنَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ^ط قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ

وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ] [الحديد: 14].

جاءت (بلى) في هذه الآية جوابا للاستفهام الداخلة على النفي قبلها، وهو قول المنافقين للمؤمنين [أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ]، فأجابهم المؤمنون [

قَالُوا بَلَىٰ] أي : بلى كنتم معنا، وحذف هذا الجواب لدلالة (بلى) عليه.

وبالتالي يصح الوقف على (بلى) والابتداء بقوله تعالى [وَلَكِنَّكُمْ

فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ ..] .

وهو قول نافع. (1)

ولكن الظاهر من الآية أن قوله ه تع الى [وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ

وَتَرَبَّصْتُمْ ..] من جملة مقول قول المؤمنين للمنافقين.

قال ابن عطية : " وقوله تعالى [يُنَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ^ط] معناه :

ينادي المنافقون المؤمنين : ألم نكن معكم في الدنيا ؟ فيرد المؤمنون عليهم : بل كنتم معنا ولكتكم عرضتم أنفسكم للفتنة وحب العاجل والقتال عليه " (2)

وعليه فالجواب هو (بلى) والجملة بعدها، وهي كلها من رد المؤمنين، ولأجل ذلك يمنع الوقف على (بلى) لأن فيه تقريبا لبعض القول عن بعضه الآخر.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال نافع حكاها النحاس (3) عنه والداني. (4)

الثاني : ممنوع، وهو قول الأشموني. (5)

وما ذهب إليه الأشموني هو الصواب تجنبا للفصل بين بعض

القول وبعضه الآخر.

(1) الوقف على كلا وبلى ص 86.

(2) المدرر الوجيز ص 1823-1824، وينظر : الجامع لأحكام القرآن ج 17 ص 237-238، والتحرير والتنوير ج 27 ص 347.

(3) القطع والانتاف ص 517.

(4) المكتفى ص 555.

(5) منار الهدى ص 766.

وأما الحكم بالتمام فهو محل نظر لأنّ الجواب عن الاستفهام لم يتم بعد كما ذكر.

5- قوله تعالى [كَلَّمَآ أَلْقَىٰ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ] [الملك: 8-9].
أتى جواب الاستفهام الداخلة على النفي في هذه الآية في قوله تعالى [أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ] ظاهرا وليس مضمرا، وهو قوله تعالى [بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ]، فالجملة كلها هي الجواب.

وقد جمعوا بين حرف الجواب ونفس الجملة المجاب بها مبالغة في الاعتراف بمجيء النذير، وتحسرا على ما فاتهم من السعادة.⁽¹⁾
وعليه يترجح الوصل لأنّ المحذوف بعد (بلى) قد ظهر، وهو الجواب لما قبله، وكذلك جملة [قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ] من تمام قول الكفار، فلا يفصل بين بعض القول وبعضه الآخر.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : كاف، وبه قال الداني.⁽²⁾

الثاني : ممنوع، وبه قال الأشموني.⁽³⁾

وأولى الأقوال هو قول الأشموني لأنّ جملة [بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ]

هي الجواب ولا يفصل بين بعضه وبعضه الآخر.
أما قول الداني فهو محل نظر لما سبق.

المبحث الثالث : الوقف على بعض أسماء الإشارة (ذاك، ك ذلك، هذا) وأثره في التفسير

أولا : معنى (ذلك)

يستعمل لفظ (ذلك) في اللغة العربية للانتقال من غرض إلى غرض، ومن شأن إلى شأن، ومن قصة إلى أخرى.

(1) ينظر : روح المعاني ج29 ص18، التحرير والتنوير ج29 ص24.

(2) المكتفى ص579.

(3) منار الهدى ص795.

قال الزمخشري : " كما يقدّم الكاتب جملة من كتابه في بعض المعاني، ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قال : هذا، وقد كان كذا " (1) وقال الطاهر بن عاشور: " (ذلك) : اسم الإشارة مستعمل للفصل بين كلامين، أو بين وجهين من كلام واحد. والقصد منه التنبيه على الاهتمام بما سيذكر بعده، فالإشارة مراد بها التنبيه، وذلك حيث يكون ما بعده غير صالح لوقوعه خبراً عن اسم الإشارة فيتعيّن تقدير خبر عنه في معنى : ذلك بيان أو ذكر، وهو من أساليب الاقتضاب في الانتقال " (2) وقد وقع هذا اللفظ في مواضع كثيرة في مائتين وثمانين مرة في القرآن الكريم، ولكنه لم يستعمل في المعنى السابق الذكر إلا في مواضع معينة، ولا يصح الوقف عليه إلا فيها. (3)

ثانياً : أمثلة تطبيقية للوقف على (ذلك) وأثره في التفسير

1- قوله تعالى [ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ] [الحج :30]. ذكر المفسرون (4) أنّ لفظ (ذلك) في هذه الآية يحتمل أوجهاً من الإعراب :

- أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وقدّره الزمخشري : الأمر والشأن ذلك (5)، وقدّره ابن عطية : فرضكم ذلك أو الواجب ذلك. (6)

- أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وقدّره الطاهر بن عاشور، أي : ذلك بيان ونحوه. (7)

- أن يكون في محل نصب بفعل محذوف، وقدّره القرطبي، أي : امتثلوا ذلك. (8)

قال الألويسي : " واختيار (ذلك) هنا لدلالته على تعظيم الأمر، وبعد منزلته " (1)

(1) الكشف ج3ص117.

(2) التحرير والتنوير ج27ص182.

(3) معالم الاهتداء ص172.

(4) ينظر : تفسير الطبري ج17ص180، المدرر الوجيز ص1310، تفسير البغوي ص866، الكشف ج3ص117، البدر المد يط ج7ص505، الدر المصون ج5ص145، الجامع لأحكام القرآن ج12ص58، فتح القدير ج2ص184، روح المعاني ج17ص192، التحرير والتنوير ج17ص182.

(1) الكشف ج3ص117.

(2) المحرر الوجيز ص1310.

(3) التحرير والتنوير ج17ص182.

(4) الجامع لأحكام القرآن ج12ص58.

وعلى هذه الأوجه الثلاثة تصح إمكانية الوقف على ذلك، لأنّ جملة [وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ] استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. (2)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : جاز، وبه قال السجاوندي. (3)

الثاني : تام، وبه قال الأشموني. (4)

الثالث : وقفه الهبطي. (5)

وما ذكره الأشموني هو الصواب، لأنّ في التقديرات الثلاثة للإعراب ينتفي التعلق اللفظي بين (ذلك)، وجملة [وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَتِ اللَّهِ] لأنها مستأنفة.

والأقرب أن يكون الوقف كافياً لأنّ سياق الكلام لم يتم بعد. وأمّا ما ذهب إليه السجاوندي من كونه جائزاً فهو صحيح، لكنّه جائز مع أولوية الوقف لأنّ الجملة بعد (ذلك) مستأنفة.

2- قوله تعالى [ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ] [الحج

:32].

يحتمل لفظ (ذلك) في هذه الآية نفس أوجه الإعراب في الآية السابقة، ويكون الوقف على (ذلك) كافياً مثل المثال السابق.

3- قوله تعالى [ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ

إِنَّ اللَّهَ لَعَفُؤٌ غَفُورٌ] [الحج:60].

إنّ لفظ (ذلك) يحتمل وجوه الإعراب السابقة وهي :

- أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والمعنى : الأمر ذلك الذي

قصصنا عليك. (6)

- أن يكون مبتدأ لخبر محذوف، والمعنى : ذلك النصر. (1)

(5) روح المعاني ج17 ص192.

(6) إعراب القرآن ومعانيه ج5 ص129.

(7) علل الوقوف ج2 ص719.

(8) منار الهدى ص515.

(9) تقييد وقف القرآن ص250.

(1) ينظر : المحرر الوجيز ص1319، والجامع لأحكام القرآن ج12 ص96.

- أن يكون مفعولا لفعل محذوف، والمعنى : اعلّموا ذلك.
قال الطبري : " يعذني تعالى ذكره بقوله (ذلك) لهؤلاء الذين هاجروا في سبيل الله، ثم قتلوا أو ماتوا، ولهم مع ذلك أيضا أن الله يعدهم النصر على المشركين الذين بغوا عليهم فأخرجوهم من ديارهم " (2).
وعلى هذه الأوجه الثلاثة تصح إمكانية الوقف على ذلك، لأنّ جملة [وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ] مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب. (3)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : جاز، وبه قال السجاوندي. (4)

الثاني : تام، وبه قال الأشموني. (5)

الثالث : وقفه الهبتي. (6)

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام، لأنّ التقديرات الثلاثة للإعراب ينتفي التعلق اللفظي بين (ذلك) وجملة [وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ] لأنها مستأنفة وهو ما ذكره السمين الحلبي والألوسي.

وأما ما ذهب إليه السجاوندي من كونه جائزا فهو صحيح، لكنّه جائز مع أولوية الوقف لأنّ الجملة بعد (ذلك) مستأنفة.

4- قوله تعالى [ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرْنَا مِنْهُمْ] [محمد:4].

للفظ (ذلك) نفس أوجه الإعراب المذكورة قبل :

- أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والمعنى : الأمر ذلك.

- أن يكون مبتدأ خبره محذوف، والمعنى : ذلك حكم الكفار. (7)

- أن يكون في محل نصب بفعل محذوف، والمعنى : افعّلوا أو

امتثلوا ذلك.

(2) ينظر : تفسير البغوي ص873.

(3) تفسير الطبري ج17 ص229.

(4) ينظر : الدر المصون ج5 ص162، روح المعاني ج17 ص245.

(5) علل الوقوف ج2 ص719.

(1) منار الهدى ص515.

(2) تقييد وقف القرآن ص250.

(3) فتح القدير للشوكاني ج2 ص826.

قال الطبري : " وقوله [ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ] يقول تعالى ذكره : هذا الذي أمرتكم به أيها المؤمنون من قتل المشركين إذا لقيتموهم في حرب وشدهم وثاقا بعد قهرهم وأسرهم والمنّ والفداء " (1)
وعلى هذه الأوجه الثلاثة تصح إمكانية الوقف على (ذلك)، لأنّ جملة [وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ] مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب. (2)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : مطلق، وبه قال السجاوندي. (3)
الثاني : تام، وبه قال الأشموني. (4)
وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام، لأنّ التقديرات الثلاثة للإعراب ينتفي فيها التعلّق اللفظي بين (ذلك) وجملة [وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ] لأنها مستأنفة .

وأما ما ذهب إليه السجاوندي من كونه مطلق فهو صحيح، لأنّ الجملة مستأنفة يصح الابتداء بها، وهو ضابط الإطلاق عنده.

ثالثا : أمثلة تطبيقية للوقف على (كذلك) وأثره في التفسير
ورد لفظ (كذلك) في أربع وثمانين مرة في القرآن الكريم، ولا يصح الوقف عليه إلا في هذه المواضع الآتية (5):

1- قوله تعالى [كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا] [الكهف: 91].

الكاف في لفظ (كذلك) للتشبيه بمعنى : مثل، والمشبه به شيء تضمّنه الكلام السابق بلفظه أو معناه، ولأجل ذلك تحتمل الأوجه التالية من الإعراب :

(4) تفسير الطبري ج26 ص52.

(5) ينظر : إعراب القرآن وبيانه ج7 ص191.

(1) علل الوقوف ج3 ص947.

(2) منار الهدى ص515.

(3) ينظر : معالم الاهتداء ص 167.

- أن تكون في موضع رفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، وقدّره الطاهر بن عاشور بقوله : " أمر ذي القرنين كذلك، أي : كما سمعت " (1).

قال الألويسي : " والمشار إليه ما وصف به قبل من بلوغ المغرب والمشرق وما فعله، وفائدة ذلك تعظيمه وتعظيم أمره، أو أمره فيهم كأمره في أهل المغرب من التخيير والاختيار " (2).

- أن تكون صفة لمصدر محذوف لـ [وَجَدَ] [الكهف :90]، والمعنى كما ذكره ابن الجوزي : " كما وجد أولئك عند مغرب الشمس وحكم فيهم، كذلك وجد هؤلاء عند مطلعها وحكم فيهم " (3).

- أن تكون في محلّ جرّ على أنها صفة لـ [قَوْمٌ] [الكهف :90]، وقدّره الشوكاني بقوله : " والمعنى : كذلك تطلع على قوم مثل ذلك القبيل الذي تغرب عليهم، ففضى في هؤلاء كما قضى في أولئك من تعذيب الظالمين والإحسان إلى المؤمنين " (4).
وأما جملة [وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا] فهي مستأنفة.

قال ابن الجوزي : " ثمّ استأنف فقال [وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا] أي : بما عنده ومعه من الجيوش والعدد " (5).

وعلى هذه الاحتمالات من الإعراب تصح إمكانية الوقف على لفظ (كذلك) لتعلقه بما سبق، ولأجل كون الجملة بعده استئنافية.
أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال ابن الأنباري (6)، وحكاها النحاس (7) عن أبي حاتم، وبه قال الداني (8).

الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي (9).

الثالث : وقفه الهبطي (10).

(4) التحرير والتنوير ج15 ص130.

(5) روح المعاني ج16 ص475.

(1) زاد المسير ج3 ص108.

(2) فتح القدير ج2 ص45.

(3) زاد المسير ج3 ص108.

(4) الإيضاح ج2 ص760.

(5) القطع والانتناف ص312.

(6) المكتفى ص372.

(7) علل الوقوف ج2 ص671.

(8) تقييد وقف القرآن ص244.

والأقوال كلها صحيحة، وهي تحمل على الإعراب المذكور آنفاً.

فمن قال بالتمام فسببه أنّ (كذلك) راجعة في المعنى واللفظ إلى ما تقدّم ذكره قبل من قصة ذي القرنين على اختلاف في التقادير، فهو من تمام الكلام.

أمّا من حكم عليه بالإطلاق فلأنّ جملة [وَقَدْ أَحْطَنَّا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا] مستأنفة يصح الابتداء بها.

2- قوله تعالى [كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ] [الشعراء: 59].

تحتل الكاف في لفظ (كذلك) الأوجه الإعراب التالية :
- أن تكون في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف، والمعنى : الأمر كذلك.

قال الألويسي : " والمراد تقرير الأمر وتحقيقه " (1).
- أن يكون صفة لمصدر محذوف، والمعنى : أخرجناهم مثل ذلك الإخراج الذي وصفنا (2).

- أن تكون في محل جر لـ [وَمَقَامَ] [الشعراء: 58]، والمعنى : مقام كريم مثل ذلك المقام الذي كان لهم.

وأمّا جملة [وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ] معطوفة على [فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ] [الشعراء: 57]. (3)

قال الألويسي : " والجملة ان أي [كَذَلِكَ] و [وَأَوْرَثْنَاهَا] معترضتان بين المعطوف عليه وهو [فَأَخْرَجْنَاهُمْ] والمعطوف [فَأَتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ] [الشعراء: 60]. " (4)

وعليه فالواو تحتل أن تكون عاطفة، وأن تكون مسدأنة لأنّ الجملتان معترضان.

(1) روح المعاني ج19 ص112.
(2) ينظر : فتح القدير ج2 ص330.
(3) ينظر : الدر المصون ج5 ص274.
(4) روح المعاني ج19 ص112.

وعلى هذه الاحتمالات من الإعراب تصح إمكانية الوقف على لفظ (كذلك) لتعلقه بما سبق لفظا ومعنى، ولأجل كون الجملة بعده معطوفة أو استئنافية.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وحكاية النداس (1) عن زافع، و الداني عنه وعن الدينوري (2).

الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي (3).

الثالث : وقفه الهبطي (4).

فمن قال بالتمام فسببه أنّ (كذلك) متعلق بما قبله لفظا ومعنى، وجملة [وَأَوْرَثْنَهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ] مستأنفة.

وكذلك حكم السجاوندي بالإطلاق لما سبق لأنّ هذه الجملة مستأنفة يصح الابتداء بها.

3- قوله تعالى [كَذَلِكَ إِنَّمَا سَخِّبْنِي اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ] [فاطر: 28].

إنّ الكاف في لفظ (كذلك) يحتمل وجهين من الإعراب :

- أن يكون متعلقا بما قبله، ويحتمل :

أ- أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف دلّ عليه المقام، وقدره الطاهر بن عاشور : " كذلك الاختلاف، أو كذلك الأمر " (5).

ب- أن تكون في محل نصب صفة لمصدر [مُخْتَلِفٌ]، قال

الألوسي : " والتقدير : مختلفا اختلافا كائنا كذلك، أي كاختلاف الثمرات والجبال " (6).

ومنع الطاهر بن عاشور هذا الوجه فقال : " وأمّا جعل (كذلك) من توابع

الكلام السابق فلا يناسب نظم القرآن لضعفه " (7).

(1) القطع والانتشاف ص375.

(2) المكتفى ص422.

(3) علل الوقوف ج2 ص756.

(4) تقييد وقف القرآن ص256.

(5) التحرير والتنوير ج22 ص158.

(6) روح المعاني ج22 ص497.

(7) التحرير والتنوير ج22 ص158.

و أمّا جملة [إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ] مستأنفة.

قال القرطبي : " (ك ذلك) هذا تمام الكلام، أي ك ذلك تختلف أحوال العباد في الخشية، ثم استأنف فقال [إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ] " (1)

- أن يكون متعلقا بما بعده.

قال الحلبي : " والمعنى مثل ذلك المظهر والاعتبار في مخلوقات الله تعالى واختلاف ألوانها يخشى الله العلماء " (2)

وقال ابن عطية : " وأن يكون من الكلام الثاني – أي متعلقا بما بعده – يخرج مخرج السبب، كأدبه قال : كما جاءت القدرة في هذا كله إنما يخشى الله من عباده العلماء، أي المحصلون لهذه العبر " (3)

وردّه السمين الحلبي وقال بأنه فاسد حيث أن ما بعد [إِنَّمَا] مانع

من العمل فيما قبلها. (4)

قال الشوكاني : " والراجح الوجه الأول " (5)

وبذلك تتحقق إمكانية الوقف على (كذلك).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال ابن الأنداري (6)، وبه قال النحاس (7) وحكاها

عن نافع

ويعقوب وأبي حاتم، وبه قال الداني. (8)

الثاني : جائز، وبه قال الأشموني. (9)

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي. (10)

الرابع : وقفه الهبطي. (11)

(2) الجامع لأحكام القرآن ج14 ص371.

(3) الدر المصون ج5 ص468.

(4) المحرر الوجيز ص1551.

(5) الدر المصون ج5 ص468.

(6) فتح القدير ج2 ص571.

(7) الإيضاح ج2 ص849.

(8) القطع والانتاف ص426.

(9) المكتفى ص470.

(1) منار الهدى ص633.

(2) علل الوقوف ج3 ص838.

(3) تقييد وقف القرآن ص269.

والحكم بالتمام فسببه أنّ (كذلك) تعلقت بما قبلها، وبالتالي فالمعنى قد تمّ عندها، وجملة [إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ] مستأنفة.

وأما الحكم بالجواز فسببه أنّ (كذلك) قد تكون متعلقة بما قبلها فيصح الوقف، وقد تكون متعلقة بما بعدها فيصح الوصل، إذ لا أرجحية لواحد منهما على الآخر.

وأما الحكم بالإطلاق فسببه أنّ (كذلك) تعلقت بما قبلها، وجملة [إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ] مستأنفة يصح الابتداء بها، وهو ضابط الإطلاق في الوقف عنده.

4- قوله تعالى [كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ] [الدخان: 28].

إنّ أوجه الإعراب السابقة في لفظ (كذلك) تتحقق هنا وهي :
- أن تكون مرفوعة المحل خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير : الأمر كذلك، وإليه ذهب الزجاج⁽¹⁾.

- أن تكون منصوبة المدل، قال اللد وكناني : " والإشارة إلى مصدر فعل يدل عليه [تَرَكُوا] [الدخان: 25]، أي : مثل ذلك السلب سلبناهم إياها " (2).

وقال الزمخشري : " الكاف منصوبة على معنى : مثل ذلك الإخراج أخرجناهم

منها وأورثناها " (3).

وعلى الوجه الأول من الإعراب يكون قوله تعالى [وَأَوْرَثْنَاهَا]

معطوفا على [تَرَكُوا]، وعلى الوجه الثاني يكون قوله [وَأَوْرَثْنَاهَا] معطوفا على الفعل المقدر⁽⁴⁾.

وهذا العطف هو من عطف الجمل وليس من عطف المفردات، وبالتالي تتحقق إمكانية الوقف على (كذلك).

(4) معاني القرآن وإعرابه ج4ص325.

(5) فتح القدير ج2ص497.

(1) الكشف ج4ص210.

(2) ينظر : روح المعاني ج25ص170، فتح القدير ج2ص497، التحرير والتنوير ج25ص328.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وحكاية النداس (1) عن أصحاب التمام، وبه قال الداني (2).

الثاني : وقفه الهبطي (3).

وما ذهب إليه أصحاب القول الأول هو الصواب لأن (كذلك) متعلقة بما قبلها، وبالتالي فالمعنى قد تم.

رابعا : أمثلة تطبيقية للوقف على (هذا) وأثره في التفسير

ورد لفظ (هذا) في مائة وتسعين مرة في القرآن الكريم، ولا يوقف عليه إلا في هذين الموضعين.

1- قوله تعالى [هَذَا وَإِنَّ لِلطَّغِينَ لَشَرَّ مَاءٍ] [ص: 55].

ويحتمل (هذا) في هذه الآية الأوجه الإعرابية التالية :

- أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والمعنى : الأمر هذا.

قال الطبري : " يعني تعالى ذكره بقوله (هذا) : الذي وصدفت

لهؤلاء المتقين،

ثم استأنف جلّ وعلا الخبر عن الكافرين به فقال [وَإِنَّ لِلطَّغِينَ لَشَرَّ مَاءٍ

[: (4)]

- أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وقدره الزمخشري بقوله : " أو

هذا كما ذكر " (5)

أي : هذا جزاء المؤمنين، ثم بيّن جزاء غير المؤمنين فقال تعالى [

وَإِنَّ لِلطَّغِينَ لَشَرَّ مَاءٍ] .

- أن يكون مفعولا لفعل محذوف، وقدره الألوسي بقوله : " أي :

خذ هذا " (6)

(3) القطع والانتفاف ص474.

(4) المكتفى ص514.

(5) تقييد وقف القرآن ص280.

(1) تفسير الطبري ج23 ص206.

(2) الكشف ج4 ص75.

(3) روح المعاني ج23 ص283.

وعلى هذه الاحتمالات الثلاث فإنّ الواو في قوله تعالى [وَإِنَّ]

لِلطَّيِّغِينَ لَشَرٌّ مَّآبٍ] لها وجهان من الإعراب :

أ- أن تكون مستأنفة وهو الظاهر، وهو قول العكبري.(1)

ب- أن تكون عاطفة على قوله تعالى [وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَّآبٍ]

(2)

[ص:49].

وبناء على ما سبق تتحقق إمكانية الوقف على (هذا).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : حسن، وهو وقول ابن الأنباري.(3)

الثاني : كاف، وبه قال النحاس.(4)

الثالث : تام، وبه قال الداني.(5)

الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي.(6)

وأولى الأقوال الحكم بالتمام والكفاية، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ

(هذا) متعلق بما قبله معنى ولفظا ؛ وجملة [وَإِنَّ لِلطَّيِّغِينَ لَشَرٌّ مَّآبٍ]

مستأنفة، وبالتالي وجد التعلق في المعنى دون اللفظ.

أمّا من حكم عليه بالحسن فسببه أنّ جملة [وَإِنَّ لِلطَّيِّغِينَ لَشَرٌّ مَّآبٍ]

[معطوفة على جملة [وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَّآبٍ] [ص:49]، والعطف رابط

إعرابي يجعل الوقف حسنا.

أمّا من حكم عليه بالإطلاق فسبب أنّ جملة [وَإِنَّ لِلطَّيِّغِينَ لَشَرٌّ]

مَّآبٍ] مستأنفة يصح الابتداء بها وهو ضابط الإطلاق في الوقف.

2- قوله تعالى [هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ] [ص:57].

ذكر بعض المفسرين(1) لـ (هذا) وجوها من الإعراب هي :

(4) التبيان في إعراب القرآن ج2ص359.

(5) إعراب القرآن الكريم وبيانه ج6ص476.

(6) الإيضاح ج2ص863.

(7) القطع والانتاف ص443.

(8) المكتفى ص484.

(1) علل الوقوف ج3ص871.

- أن يكون في موضع رفع بالابتداء، وخبره [حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ] على التقديم والتأخير، وقدره الفراء فقال : " هذا حميم وغساق فليذوقوه " (2).
- أن يكون في موضع رفع بالابتداء، وجملته [فَلَیذُوقُوهُ] في موضع الخبر، ودخلت الفاء للتنبية، وهو رأي الأخفش (3).
- أن يكون في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف، أي : الأمر هذا. قال السمين الحلبي بعد ذكره لهذا الوجه : " ثم استأنف فقال [فَلَیذُوقُوهُ] " (4)، ويرتفع [حَمِيمٌ] على تقدير : هذا حميم.
- أن يكون في محل نصب بفعل مضمّر يفسّره [فَلَیذُوقُوهُ].
- قال الألوسي : " أي ليدوقوا هذا فليذوقوه " (5).
- فيوقف على [فَلَیذُوقُوهُ] ويبتدأ القارئ [حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ] على تقدير : الأمر حميم وغساق.
- أقوال علماء الوقف والابتداء :**
- الأول : كاف، وبه قال النحاس (6)، والأنصاري (7).
- الثاني : تام، وبه قال الداني (8).
- الثالث : ممنوع، وبه قال السجاوندي (9).
- فمن حكم عليه بالتمام والكفاية فبسبب الإعراب الثالث، وهو كون (هذا) خبراً لمبتدأ محذوف أي : الأمر هذا، فهو متعلق بما قبله، وكونه كافياً هو الأقرب لأنّ السياق لم يتم بعد، فالحديث عن الطاغين وما يلاقونه مازال قائماً بدليل الضمير [فَلَیذُوقُوهُ] فهو عائد على من سبق.

(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ج15 ص211، الدر المصون ج5 ص54، روح المعاني ج23 ص284.

(3) معاني القرآن ج2 ص291.

(4) الدر المصون ج5 ص540.

(5) المصدر نفسه ج5 ص540.

(1) روح المعاني ج23 ص284.

(2) القطع والانتناف ص443.

(3) منار الهدى ص660.

(4) المكتفى ص484.

(5) علل الوقوف ج2 ص872.

أمّا من حكم عليه بأدّه ممنوع فسببه الإعراب الأوّل والثاني، لأنّ فيه فصلا بين المبتدأ والخبر، وهو غير سائغ.

الخاتمة

تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، مع جملة من المقترحات والتوصيات.

وأهم النتائج التي توصلت إليها :

إنّ علم الوقف والابتداء من العلوم المهمة التي يحتاج إلى معرفتها قارئ القرآن الكريم، لتعلّقه بتلاوته، وهو معين على تدبر وفهم الكتاب العزيز.

لم تكن الغاية من علم الوقف والابتداء استراحة القارئ فحسب، بل إنّه يعطي الملاءمة اللازمة بين القراءة و المعنى، ولذلك اهتم به العلماء، وصنّفوا فيه المصنفات في كلّ قرن، وقعدوا لأحكامه وأنواعه من حيث التمام والكفاية والحسن وغيرها ؛ وقد ظهر ذلك جلياً في كتب القراءات، ثمّ في كتب مفردة عن هذا الموضوع كالوقف والابتداء وغيرها.

يدل على أهمية هذا العلم ارتباطه الوثيق بمجموعة من العلوم : التجويد، والقراءات، والتفسير، والنحو.

بعد البحث في مصطلحات كتب الوقف والابتداء، يمكن تقسيم مدارس هذه المصطلحات إلى قسمين :

أ- مدرسة الداني ومن تبعه من علماء الوقف والابتداء ونصره ابن الجزري وغيره، حيث اعتبرت هذه المدرسة أنّ ضابط التقسيم : هو اللفظ والمعنى.

فقسمت المصطلحات إلى أربعة أقسام، فإذا كان الكلام الموقوف عليه ليس له تعلّق بما بعده فهو التام، وإن كان له تعلّق، فلا يخلو هذا التعلّق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط وهو الكافي، أو من جهة اللفظ والمعنى وهو الحسن، وإن لم يتمّ الكلام فهو الممنوع أو القبيح.

والمراد باللفظ هو التعلّق الإعرابي كما ذكره غير واحد من علماء الوقف والابتداء، والمراد بالمعنى شديان : الجملة القصيدة المكتفية بنفسها، والقصة الواحدة أو الآيات التي تتحدث في موضوع واحد.

ب- مدرسة السجاوندي حيث قسم الوقف إلى خمس مراتب ذكرها في كتابه، وهي : لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومخصّص ضرورة.

ولم يضع السجاوندي ضوابط لهذه الأنواع من المصطلحات، وإنّما وضع عللاً، يمكن من خلالها معرفة نوع الوقف، وهذا يظهر جلياً من عنوان كتابه : علل الوقوف.

استفاد المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم من الأوقاف التي وضعتها الساجوندي مع تغيير طفيف في بعضها، وإضافة مصطلحات أخرى، وهو ما سارت عليه اللجنة التي أشرفت على وضع علامات الوقف فيه، وهذا يصدق على المصحف المصري، ومصحف المجمع ملك فهد لطباعة المصحف الشريف المنبثق عنه، أمّا المصحف المغربي المطبوع برواية ورش عن نافع، فقد التزم فيه العلامة التي وضعها الهبطي في القرن العاشر وهي علامة (ص)، وهي لا تعني سوى قف هنا.

لم يكن غرض الهبطي في وضعه لهذه العلامة بيان مراتب الوقف كما هو الحال في المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم، وإنما هو تنظيم أصوات القارئ جماعة في الحزب الراتب المعهود بالمغرب من عهد الموحدين.

إنّ الأساس الذي تبعه علماء الوقف والابتداء في تعيين أماكن الوقف في القرآن الكريم شيان :

- 1- اعتماد كلمات رؤوس الآي لذلك، وهذا باعتبار أنّ الوقف على رؤوس الآي سنة، أو لكون رؤوس الآي في نفسها فواصل القرآن.
- 2- مراعاة كلمات يتم المعنى والإعراب عندها، أو المعنى دون الإعراب، أو الإعراب دون المعنى.

غرض الوقف المتعاقب وبيان علته :

الغرض الذي وضع له هذا النوع قسمان، فمنه ما هو متعلق بالمعنى، وغرضه تكثير المعاني ويقصد به أن يكون للكلام معنيان أو أكثر باختلاف الوقف كما هو الحال في المثال الثاني.

ومنه ما هو متعلق بالإعراب، وعلته كالاتي :

- أن يكون ما بعد الوقف معطوفا على ما قبله.
- أن يكون ما بعد الوقف مستأنفا أو معترضا.
- أن يكون ما بعد الوقف من مقول ما قبله.

غرض الوقف الجائز مستوي الطرفين وبيان علته :

الغرض من هذا النوع إعرابي محض وعلته كالاتي :

- التجاذب بين العطف والمدح.
- التجاذب بين العطف والاستئناف.
- التجاذب بين الاستئناف وتنمة كلام سبق.

- التجاذب بين عدول الخطاب واتحاد مقصود الكلام.
- التجاذب بين محذوف قبلي و الكلام قبل.
- التجاذب بين قراءتين.
- التجاذب بين الحال و الاستئناف.
- التجاذب بين الاستئناف وصلة الموصول.

غرض الوقف الجائز مع أولوية الوصل وبيان علله : الغرض منه كذلك تكثير المعنى كما هو الحال في المثال الأول ، وإعرابي وعلله كالتالي :

- العطف بالواو، وبـ ثمّ، وبـ فاء التعقيب.
- عدم الفصل بين العامل والمعمول (إذ، وقالوا).
- الجملة التفسيرية المبيّنة.
- الكلام الذي لم يتمّ بعد.

الغرض من الوقف الجائز مع أولوية الوقف وعلله : والغرض من هذا النوع هو دفع ما قد يحصل للقارئ والسماع من توهم غير المقصود من كلام الله، إذا لم يراع حسن الوقف، وعلله كالاتي :

- الفصل بين الجملة المعترضة والجملة المعطوفة.
- البدء بالاستفهام.
- علمه تعالى معلق على سبب.
- انتهاء كلام سابق.
- الفصل بين كلام سابق وكلام الله تعالى جديد.

لاقت بعض الحروف، وبعض أسماء الإشارة عناية لم يحظ بها غيرها من الحروف، وهذا لخصوصية معانيها، وشدّة اتصالها بما قبلها وبما بعدها، ولإمكان الوقف عليها لدلالاتها على معان في ذاتها أي أنّها تستقل بالمعنى فيمكن التلفظ بها وحدها.

ذكر العلماء أنّ لـ : كلاً أربعة معان : الردع والزجر والرد والإنكار أو النفي قبلها، ومعنى : حقا، ومعنى : ألا الاستفتاحية، ومعنى : إي ونعم.

وتستعمل في بعض المواضع محتملة لأكثر من معنى، والذي يحدده ويكشف المراد هو معنى الآية ومرماها كما يظهر جليا من تقسيمات العلماء لها.

أمّا ما يحسن الوقف فيه عليها ويحسن الابتداء بها معا فسببه أنّ بالوقف تحتل معنى الردع والزجر والرد والنفي وبالابتداء تحتل معنى ألا الاستفتاحية أو حقا.

وما لا يحسن الوقف فيه عليها ولكن يحسن الابتداء بها لأنّ بالوقف عليها تنفي معنى سابق متحقق.

أمّا ما يحسن الوقف فيه عليها ولا يجوز الابتداء بها فسببه أنّها محكية في قول سابق، فهي من جملة مقول قول.

وأما ما لا يحسن الوقف ولا الابتداء بها لأنّ بالوقف تنفي معنى متحققا.

تكون بلى إمّا ردا لنفي يقع قبلها، أو جوابا لاستفهام دخل على نفي تحققه، وهي بالوقف عليها ثلاثة أقسام :

1- الاختيار الوقف عليها لأنّها جواب لما قبلها غير متعلق بما بعدها.

2- لا يوقف عليها لتعلقها بما بعدها وبما قبلها لأنها ليست وحدها هي الجواب، وإمّا :

- هي من مقول قول سابق.

- هي توكيد لما دلت عليه.

3- ما وقع فيه خلاف في الوقف عليها ولكن الأرجح الوصل لأنّ ما بعدها متصل بما قبلها، فهي :

- وما بعدها من مقول قول سابق.

- وما بعدها عطفًا أو حالا من الجملة التي تدل عليها وتسدّ مسدّها.

- أن يكون المحذوف بعدها ظاهرا هو الجواب.

- ما يتعلق بالافتراضات :

يمكن استخراج أقوال نافع في الوقف والابتداء من مثل كتاب ابن الأنباري وأبي جعفر النحاس والداني ثمّ مقارنتها بما ذهب إليه الهبّطي، وإجراء مقارنة بين اختياراهما، مع ملاحظة أماكن الاتفاق والاختلاف، وهل لهذا أثر إن وجد.

لاحظت عند الدراسة التطبيقية ما يلي :

● أن نافعاً يخالف في بعض وقفاته كثيراً من القراء، وعليه يمكن اقتراح :

ما خالف فيه نافع باقي القراء في الوقف والابتداء⁽¹⁾،

واستخراج أثر

لذلك إن وجد له أثر.

● يتغيّر نوع الوقف باعتبار تغيّر القراءة في الآية القرآنية، فيمكن اقتراح : القراءات القرآنية وأثرها في الوقف، بحيث يستخرج هذه الآيات التي تتأثر باختلاف القراءات مع الوقف ودراستها دراسة مستقلة.

● ظهر حضور علم النحو في تعديلات علماء الوقف والابتداء، فيمكن اقتراح:

- التوجيه النحوي للوقف في القرآن الكريم.

- عقد مقارنة بين القراء والنحاة، خاصة فيما يخص الوقف على أواخر الكلم.

مصحف ورش وعلامات جديدة :

اقترح تشكيل لجنة من القراء المغاربة وهذا لإعادة طبع مصحف ورش مع وضع علامات جديدة غير العلامة التي وضعها الهبطي، واقترح أن تكون العلامات مسد تنبئة مما نصّ عليه زعيم المدرسة المغربية في القراءات : الإمام أبو عمرو الداني، وهذا حتى يعرف القارئ والتالي للقرآن في هذا المصحف مراتب الوقف كما هو الحال في المصحف المصري ومصحف المدينة المنبثق عنه.

(1) وقد اطلعت على رسالة صغيرة في هذا الموضوع، حيث كتب بعض القراء المغاربة منظومة مسماة : منظومة الوقف والابتداء فيما خالف فيه نافع باقي القراء للمنجرة، والتي تقع في 29 بيت، وقد حصلت على شرح صغير لها للفقهاء المقرئ المغربي عبد الرحمن آيت لعيم قد تكون أساساً لهذا الموضوع.

أ- فهرس الآيات القرآنية

| <u>رقم الصفحة</u> | <u>رقمها</u> | <u>الآية</u> |
|---------------------------|--------------|------------------------------------------------------------------------------------|
| | | <u>سورة الفاتحة</u> |
| 10، 38، 45، 47 | 02 | [اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ] |
| 36، 38، 42، 45، 47، 48 | 02 | [اَلْعَلَمِيْنَ] |
| 38، 42، 45 | 03 | [اَلرَّحِيْمِ] |
| 45، 48 | 04 | [يَوْمَ اَلدِّيْنِ] |
| | | <u>سورة البقرة</u> |
| 61، 62، 72، 74، 73 | 02 | [ذٰلِكَ اَلْكِتٰبُ لَا رَيْبَ فِيْهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِيْنَ] |
| 50 | 04 | [وَمَا اَنْزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ] |
| 36، 44 | 05 | [اُوَلْتِيْكَ عَلٰى هُدًى مِّنْ رَبِّيْهِمْ ^ط وَاُوَلْتِيْكَ هُمْ ..] |
| 45، 109 | 06 | [اِنَّ اَلَّذِيْنَ كَفَرُوْا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ] |
| 62، 105 | 07 | [خَتَمَ اللّٰهُ عَلٰى قُلُوْبِهِمْعَظِيْمٌ] |
| 48، 58 | 08 | [وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِيْنَ] |
| 48، 58 | 09 | [تَخٰذِلُوْنَ اللّٰهَ] |
| 52 | 10 | [فِيْ قُلُوْبِهِمْ مَّرَضٌ] |
| 14 | 11 | [وَاِذَا قِيْلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوْا فِيْ الْاَرْضِ] |
| 6، 14 | 12 | [اَلَا اِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُوْنَ] |
| 51، 55 | 22 | [اَلَّذِيْ جَعَلَ لَكُمْ الْاَرْضَ فِرَاشًا لَكُمْ] |
| 52 | 26 | [اِنَّ اللّٰهَ لَا يَسْتَحْيٰ اِلَّا الْفٰسِقِيْنَ] |

| | | |
|-------------|-------|--------------------------------------------------------------------------|
| 46 ،8 | 29 | [هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي شَى عَالِمٌ] |
| 110 ،50 ،46 | 30 | [وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ] |
| 60 | 36 | [فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطٰنُ عَنْهَا عَدُوٌّ] |
| 118 | 38 | [قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا وَلَا هُمْ تَحْزَنُونَ] |
| 121 | 61 | [وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ وَكَانُوا يَعْتَدُونَ] |
| 184 | 81-80 | [وَقَالُوا لَنْ هُمْ فِيهَا خٰلِدُونَ] |
| 51 | 86 | [أُولٰٓئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ] |
| 51 | 89 | [فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ] |
| 124 ،123 | 91 | [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا مُؤْمِنِينَ] |
| 59 | 96 | [يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ أَنْ يُعَمَّرَ] |
| 64 ،20 | 102 | [يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ] |
| 65 ،64 | 103 | [وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ يَعْلَمُونَ] |
| 185 ،125 | 111 | [وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ صٰدِقِينَ] |
| 19 ،18 | 125 | [وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ مُصَلًّى] |
| 50 | 134 | [وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ] |
| 49 | 142 | [سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ] |
| 22 | 148 | [فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ] |
| 127 | 170 | [وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ] |
| 60 ،59 | 186 | [يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ] |

[أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَزُلُّوا] 214 112، 50

[وَإِذْ قَالَ.....بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي] 260 202

[الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ مِنَ الْمَسْكِ] 275-274 20، 19

سورة آل عمران

[وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا] 07 129

[وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ] 09 75

[قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي الْأَرْضِ] 29 132

[ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ] 76-75 187

[أَفَعَيَّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْعُونَ يُرْجَعُونَ] 83 23، 22

[قُلْ صَدَقَ اللَّهُ] 95 22

[إِذْ مُنْزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا ..] 125-124 188

سورة النساء

[حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ] 23 56

[يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ] 43 52

[وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ إِلَّا قَلِيلًا] 83 23

[أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ] 88 49

[لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ عَظِيمًا] 162 91

سورة المائدة

[ذَالِكُمْ فَسْقٌ] 03 65

| | | |
|----------------------------|-----|--------------------------------------------------------------------------|
| 47 | 04 | [الْيَوْمَ أَحْلَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ] |
| 50 ، 49 | 12 | [وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ اثْنَيْ عَشَرَ نَفِيسًا] |
| 187 | 18 | [نَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُرُ] |
| 78 ، 77 | 26 | [قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ] |
| 58 | 27 | [وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ الْأَخْرِ] |
| 67 | 32 | [فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ النَّاسَ جَمِيعًا] |
| 82 ، 81 ، 80 | 41 | [يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا تَحْزَنكَ فَأَحْذَرُوا] |
| 22 | 48 | [فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ] |
| 22 | 116 | [سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي] |
| <u>سورة الأنعام</u> | | |
| 2 | 27 | [وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَا] |
| 146 | 28 | [وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُمْ عَنْهُ] |
| 196 ، 2 | 30 | [وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ] |
| 114 | 31 | [قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا عَلَى ظُهُورِهِمْ] |
| 62 | 36 | [إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ يُرْجَعُونَ] |
| 49 | 39 | [مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ] |
| 60 | 75 | [وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ الْمَوْقِينَ] |
| <u>سورة الأعراف</u> | | |
| 7 | 29 | [كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ] |
| 130 | 53 | [هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ] |
| 115 | 110 | [قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ] |

| | | |
|----------------------------|---------|----------------------------------------------------------------------|
| ،184 ،84 189 | 172 | [وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي غَافِلِينَ] |
| 93 | 187 | [يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ فِي السَّمَوَاتِ] |
| 25 ،24 | 190-189 | [هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ عَمَّا يُشْرِكُونَ] |
| <u>سورة الأنفال</u> | | |
| 137 ،134 | 48 | [وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ] |
| 134 | 49 | [إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ حَكِيمٌ] |
| 49 | 65 | [إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ] |
| <u>سورة التوبة</u> | | |
| 7 | 13 | [وَهُمْ بَدَأُكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ] |
| 133 | 14 | [فَتِلْوَهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ] |
| 133 | 15 | [وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ] |
| 52 | 30 | [وَقَالَتِ الْيَهُودُ] |
| 64 | 81 | [قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ] |
| <u>سورة يونس</u> | | |
| 130 | 39 | [بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ تَأْوِيلُهُ] |
| <u>سورة يوسف</u> | | |
| 7،8 | 76 | [فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ] |
| 130 | 100 | [هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ] |
| 22 | 108 | [قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ] |
| <u>سورة الرعد</u> | | |
| 22 | 17 | [كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ] |

| | | |
|-----------|----|----------------------------------------------------------------------|
| 51 | 25 | [وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ] |
| | | <u>سورة إبراهيم</u> |
| 88 ، 87 | 09 | [أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِينَ إِلَيْهِ مُرِيبٍ] |
| 137 | 22 | [وَقَالَ الشَّيْطَانُ لِمَا قُضِيَ فَأَخْلَفْتُكُمْ] |
| | | <u>سورة الحجر</u> |
| 37 | 92 | [فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ] |
| 37 | 93 | [عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ] |
| | | <u>سورة النحل</u> |
| 22 | 05 | [وَاللَّا تَعْمَرَ خَلْقَهَا] |
| 189 ، 183 | 28 | [مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ] |
| 62 | 32 | [الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ تَعْمَلُونَ] |
| 197 | 38 | [. بَلَىٰ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ ..] |
| 64 | 41 | [وَلَا جُرْأُولَ الْأَخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] |
| | | <u>سورة الكهف</u> |
| 47 | 04 | [وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا] |
| 47 | 05 | [مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ] |
| 6 | 18 | [عِوَجًا] |
| 62 | 13 | [لَحْنٌ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ هُدَىٰ] |
| 62 | 23 | [مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا ظَهْرًا] |
| | | [|
| 213 | 91 | [كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا] |
| | | <u>سورة مريم</u> |
| 100 | 34 | [ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ۗ قَوْلِكَ ... فِيهِ يَمْتَرُونَ] |

| | | |
|----------|--------|----------------------------------------------------------------------|
| 143 | 79-78 | [أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ آتَخَذَ عِنْدَ..... مَدًّا] |
| | | [|
| 144 | 82-81 | [وَآتَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً..... ضِدًّا] |
| | | <u>سورة طه</u> |
| 179 | 46 | [إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى] |
| | | <u>سورة الأنبياء</u> |
| 119 | 102 | [لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا..... خَلْدُونَ] |
| 8 | 104 | [كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ] |
| | | <u>سورة الحج</u> |
| 209 | 30 | [ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ...] |
| 211 | 32 | [ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعْبِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى] |
| 211 | 60 | [ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ] |
| | | <u>سورة المؤمنون</u> |
| 145 | 100-99 | [كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا] |
| | | <u>سورة النور</u> |
| 41 | 36 | [يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ] |
| 49 | 55 | [يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا] |
| 47 | 61 | [وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ] |
| | | <u>سورة الفرقان</u> |
| 138 | 28 | [يَلِيَّتَنِي آتَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ] |
| 136 ، 46 | 29 | [لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ إِذْ بَعَدَ جَاءَنِي] |
| 138 ، 46 | 30 | [وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا] |
| 20 | 32 | [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ تَرْتِيلًا] |
| | | [|

95 48 [وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ مَاءً طَهُورًا]

سورة الشعراء

178 15-14 [.... كَلَّا فَادْهَبَا بِغَايَتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ]

116 37-35 [قَالَ لِلْمَلَأِ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ]

215 59 [كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بنى إِسْرَائِيلَ]

180 62-61 [فَلَمَّا تَرَاءَءَا..... قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ]

سورة النمل

5 25-24 [فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لِلَّهِ]

57، 52 34 [وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِهَا أُذْلَةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ]

سورة القصص

98 35 [قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ الْغَلْبُونَ]

سورة العنكبوت

8 20 [قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ الأَخْلَقِ]

64 41 [وَإِنْ أَوْهَنَ الأَبْيُوتِ لَبِيتُ يَعْلَمُونَ]

64 64 [الأَخِرَةَ لَهَاىَ الأَحْيَوانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ]

سورة الروم

49 03 [وَعَدَّ اللهُ]

سورة السجدة

8 07 [وَبَدَأَ خَلْقَ الأِنْسَنِ مِن طِينٍ]

22 18 [أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا]

سورة الأحزاب

96 08 [لَيْسَ لَ الصَّادِقِينَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا]

سورة سبأ

198 3 [قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ ..]

148 ، 147 27 [كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ]

2 31 [وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ رَبَّهُمْ]

سورة فاطر

217 ، 216 28 [كَذَلِكَ إِنَّمَا تَخَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ]

سورة يس

6 52 [مَرَقَدِنَا]

191 81 [أُولَئِكَ الَّذِينَ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ]

سورة الصافات

2 24 [وَقَفُوهُمْ^ط إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ]

46 138-137 [وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ]

39 ، 37 151 [أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ]

37 152 [وَوَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ]

سورة ص

220 ، 219 55 [هَذَا وَإِنَّ لِلطَّغْيِينَ لَشَرَّ مَآبٍ]

221 57 [هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ]

سورة الزمر

64 26 [وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ]

204 71 [قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَيَّ]

199 89-58 [أَوْ تَقُولَ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي]

سورة غافر

| | | |
|-----------|-------|-------------------------------------------------------------------------------|
| 192 | 50 | [قَالُوا بَلَىٰ ۗ قَالُوا فَادْعُوا ۗ] |
| | | <u>سورة الشورى</u> |
| 74 | 07 | [وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ] |
| 67 | 11 | [فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ الْبَصِيرُ] |
| | | <u>سورة الزخرف</u> |
| 65 | 20 | [وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ] |
| 205 ، 183 | 80 | [أَمْ تَحْسَبُونَ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ۗ بَلَىٰ] |
| | | [|
| | | <u>سورة الدخان</u> |
| 218 | 28 | [كَذَلِكَ ۗ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا ءَاخِرِينَ] |
| | | <u>سورة الجاثية</u> |
| 106 | 23 | [أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ ۗ بَصْرَهُ ۗ غِشْوَةً] |
| | | <u>سورة الأحقاف</u> |
| 193 | 33 | [أَوْلَمَ ۗ الْمَوْتَىٰ ۗ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] |
| | | [|
| 200 | 34 | [وَيَوْمَ ۗ قَالُوا بَلَىٰ ۗ وَرَبَّنَا ۗ ...] |
| | | <u>سورة محمد</u> |
| 212 | 4 | [ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرْنَا مِنْهُمْ] |
| | | <u>سورة الذاريات</u> |
| 25 | 17 | [كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ] |
| | | <u>سورة القمر</u> |
| 57 ، 49 | 06-05 | [فَمَا تُغْنِ الْيُنُودُ ﴿٥٦﴾ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ] |
| | | <u>سورة الرحمن</u> |
| 12 | 04-01 | [الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْبَيَانَ] |
| 9 | 26 | [كُلُّ مَنٍ عَلَيْهَا فَانٍ] |

| | | |
|----------|-------|------------------------------------------------------------------------------|
| 9 | 27 | [وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ] |
| | | <u>سورة الحديد</u> |
| 207 | 14 | [يُنَادُوهُمْ وَعَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ] |
| 24، 23 | 19 | [وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ الْجَحِيمِ] |
| | | <u>سورة الممتحنة</u> |
| 9 | 01 | [وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ] |
| | | <u>سورة المنافقون</u> |
| 138 | 01 | [إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ لَكَذِبُونَ] |
| | | <u>سورة التغابن</u> |
| 200، 183 | 7 | [زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَ] |
| | | <u>سورة الطلاق</u> |
| 58 | 01 | [وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ أَمْرًا] |
| 49 | 07 | [سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا] |
| | | <u>سورة التحريم</u> |
| 59 | 01 | [يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ] |
| | | <u>سورة الملك</u> |
| 208، 183 | 9-8 | [أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ] |
| 103 | 19 | [أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الْطَّيْرِ فَوْقَهُمْ إِلَّا الرَّحْمَنُ] |
| | | <u>سورة القلم</u> |
| 64 | 33 | [وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] |
| | | <u>سورة المعارج</u> |
| 149 | 15-11 | [يَوْمَ الْمَجْرِمِ كَلَّا إِنَّهَا لَظَىٰ] |
| | | [|
| 151، 150 | 39-38 | [أَيَطْمَعُ كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ] |
| | | <u>سورة الجن</u> |

| | | |
|-----------------|-------|-------------------------------------------------------------------------|
| 50 | 02 | [فَمَّا نَا بِهِ] |
| | | <u>سورة المزمّل</u> |
| 16 ، 12 | 04 | [وَرَتّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً] |
| | | <u>سورة المدثر</u> |
| 152 | 16-15 | [ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا] |
| 160 | 30 | [عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ] |
| 160 | 32-31 | [وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ ﴿٣١﴾ كَلَّا وَالْقَمَرِ] |
| 162 ، 154 | 53-52 | [بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ... كَلَّا بَلْ لَا تَخَافُونَ الْآخِرَةَ] |
| 161 | 54 | [كَلَّا إِنَّهُ تَذَكُّرٌ] |
| | | <u>سورة القيامة</u> |
| 201 | 4 | [بَلَى قَنَدَرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِيَّ بَنَانَهُ] |
| 163 | 11-10 | [يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ كَلَّا لَا وَزَرَ] |
| 164 | 20-19 | [ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ] |
| 166 | 25-24 | [وَوُجُوهٌُ يَوْمَئِذٍ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ] |
| | | <u>سورة النبأ</u> |
| 168 ، 181 ، 182 | 5-3 | [الَّذِي كَلَّا سَيَعْمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ] |
| | | <u>سورة النازعات</u> |
| 22 | 23 | [فَحَشَرَ] |
| | | <u>سورة عبس</u> |
| 169 | 11-10 | [فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى كَلَّا إِنَّهَا تَذَكُّرٌ] |
| 170 | 23-22 | [ثُمَّ إِذَا شَاءَ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ] |
| | | [|
| | | <u>سورة الانفطار</u> |
| 171 | 9-8 | [فِي أَيِّ صُورَةٍ كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالَّذِينَ] |

سورة المطففين

| | | |
|-----------|-------|---------------------------------------------------------------------|
| 39 | 4 | [أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ] |
| 172 ، 141 | 7 | [كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سَجِينٍ] |
| 156 ، 155 | 14-13 | [... كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ] |
| 172 | 15 | [كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُوبُونَ] |
| 172 ، 141 | 18 | [كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ] |

سورة الإنشقاق

| | | |
|-----|-------|---------------------------------------------------------------------------|
| 194 | 15-14 | [إِنَّهُ زَنَّ أَنْ لَنْ . . . بَلَى إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا] |
|-----|-------|---------------------------------------------------------------------------|

سورة الغاشية

| | | |
|----|----|-------------------------------|
| 38 | 21 | [إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ] |
| 38 | 23 | [مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ] |

سورة الفجر

| | | |
|-----|-------|-------------------------------------------------------------------|
| 157 | 17-16 | [وَأَمَّا إِذَا مَا ... كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ] |
| 173 | 21-20 | [حُبًّا جَمًّا كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا] |

سورة العلق

| | | |
|-----------|----|------------------------------------------------------------|
| 175 ، 174 | 6 | [كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ] |
| 37 | 9 | [أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى] |
| 37 | 10 | [عَبْدًا إِذَا صَلَّى] |
| 176 | 14 | [أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى] |
| 176 | 15 | [كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ] |
| 177 | 19 | [كَلَّا لَا تُطَعُّهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ] |

سورة القدر

| | | |
|----|----|---------------------------------------------------|
| 22 | 03 | [لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ] |
|----|----|---------------------------------------------------|

سورة التكاثر

| | | |
|--------|-----|-----------------------------------------------------------------------|
| 177 | 3 | [كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] |
| 182 | 4 | [ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] |
| 178 | 5 | [كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ] |
| | | <u>سورة الهمزة</u> |
| 158 | 4-3 | [تَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ] |
| | | <u>سورة الماعون</u> |
| 39، 37 | 04 | [فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ] |

ب - فهرس الأحاديث و الآثار و الأقوال

| <u>الصفحة</u> | <u>قائله</u> | <u>طرف الحديث</u> |
|---------------|---------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 3 | النبى صلى الله عليه و سلم | ولا يمرّ بأية عذاب |
| 9 | الشعبي | إذا قرأت [كُلُّ مَنْ عَلَيَّهَا فَاِنْ] |
| 42-37-10 | النبى صلى الله عليه و سلم | أنّ النبى ﷺ كان إذا قرأ يقطع قراءته آية آية |
| 12 | ابن عباس | بيّنه تبيينا |
| 12 | الحسن | اقرأه قراءة بيّنة |
| 12 | مجاهد | بعضه على بعض على تؤدة |
| 12 | مجاهد | ترسل فيه ترسلا |
| 13 | ابن عمر | لَقَدْ عَشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَإِنْ أَحَدَنَا لِيُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْفُرْآنِ |
| 14 | النبى صلى الله عليه و سلم | من يطع الله ورسوله فقد رشد |
| 14 | ميمون بن مهران | إني لأقشعر من قراءة أقوام يرى أحدهم |
| 16 | علي | الترتيل : تجويد الحروف ومعرفة الوقوف |
| 16 | ابن مسعود | الوقف منازل القرآن |
| 19 | عمر | لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى |
| 23 | ابن عباس | [وَهَذَا أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ] قال : هذه مفصولة |
| 23 | ابن عباس | [وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ] فانقطع الكلام |
| 24 | ابن عباس | [وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصّٰدِقُونَ] قال : هذه مفصولة |
| 24 | الضحّاك | [وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصّٰدِقُونَ] |

- أَلصِّدِّيقُونَ [هذه مفصولة سماهم..
- هذا من الموصول والمفصول ؛ قوله]
- 25 السدي جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا [في شأن آدم
- وحواء
- 25 السدي فَتَعَلَىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ [هذه فصل بين آدم
- خاصة في آلهة العرب...
- 25 أبو مالك هذه مفصولة
- 25 الضحّاك المحسنون كانوا قليلا، هذه مفصولة
- 37 أم سلمة تنعت قراءته مفسرة حرفا حرفا
- 38 الزهري كانت قراءته آية آية

ابن مجاهد (أحمد بن موسى)

157-86-82-43-30:

ابن مسعود : 16

ابن المنذر : 23

أبو الحسن علي بن أحمد الغزال :

32

أبو الحسن محمد بن أحمد بن

كيسان : 30

أبو الخير أحمد بن عاصم الدين

طاش كبرى زاده : 35

أبو العلاء الحسن بن أحمد بن

الهمذاني : 31

أبو الفضل محمد بن جعفر

الخراعي الجرجاني (أبو الفضل

محمد بن جعفر) : 33

أبو الوليد هشام بن عمار السلمي

الدمشقي : 29

أبو أيوب سليمان بن يحيى

المقرئ : 29

أبو بكر محمد بن الحسن العطار

: 31

أبو بكر محمد بن عثمان الشيباني

: 29

أبو جعفر محمد بن سعدان

الضريير : 28

أبو حاتم السجستاني : 25-29-

79-82-86-88-127-133-

141-143-146-148-150-

155-159

162-172-180-181-198-202

206-214-217

أبو حيان : 99-111-112-113-

130-134-136-199

أبو الضحى : 24

ابن أبي حاتم : 23-25

ابن الأندلسي (أبو البركات) :

15-21-30-43-44-45-46-53-

54-60-75-76-79-80-82-88-

97-103-108-118-126-129-

131

133-144-147-158-161-195-

202-214-217-220

ابن الجزري (أبو الخير شمس

الدين) : 3-6-11-15-16-17-

20-26-30

32-34-36-37-53-54-56-57-

61-67-72

ابن الجوزي (أبو الفرج) : 78-

137-162-170-181-214

ابن عامر : 18

ابن القيم : 37-38

ابن جزري : 78-81-83-85-87-

106

ابن عباس : 12-23-24-79-85-

94-119-130

ابن عطية الأندلسي : 91-107-

110-130-136-147-149-

150-154

156-194-199-207-210-217

ابن عيينة : 24

ابن فارس : 1-7

ابن كثير (أبو الفداء) : 12-74-

75-99-110-162

221
الأشموني (أحمد بن عبد الكريم
:(4-5-35-39-41-52-57-59-
60-75-76-82-83-85-86-88-
89-91-92-95-96-97-100-
102-103-107-109-111-
113-114-115
117-118-120-123-124-125-
126-128-132-133-135-138-
139-144-145-147-148-150-
151-153-155-158-159-161-
173-175-177-178-179-189-
190-192-193-194-195-198-
199-200-203-206-207-208-
210-212-213-218
الأصهبهاني (أبو عبد الله محمد
بن عيسى): 29
الألوسدي : 87-88-94-95-109-
116-118-125-127-130-136-
154-157-158-159-165-166-
170-171-176-177-184-188-
190-195-197-198-199-210-
212-213-215-216-220-222
أم سلمة : 37-39-40-41-42
امرؤ القيس : 2
الأنصاري (أبو يحيى زكريا)
:(4-5-29-34-41-57-58-59-
75-79-80-83-86-88-89-92-
95-96-97-100-102-104-
107-109-110-112-113-
114-117-118
120-124-126-128-132-138-
135-139-144-147-148-150-
151-155-161-164-165-167-
168-169-178-180-185-186-
188-192-193-195-197-222

أبو عبد الرحمن إبراهيم القرش :
36
أبو عبد الله أحمد بن محمد : 30
أبو عبد الله محمد بن عباد المكي
: 30
أبو عبد الله محمد بن علي بن
همام : 34
أبو عبد الله محمد بن عيسى
البريلي : 31
أبو عبيدة : 28
أبو عمرو الداني : 10-13-14-
32-36-37-43-45-46-48-53-
54-56-57-58-59-76-79-
80-82-83-86-88-95-97-
102-104-107-109-117-
118-122
124-127-132-133-135-137-
143-144-146-148-150-
151-153-155-156-158-159-
161-169-174-178-179-181-
185-186-187-188-189-190-
192-193-194-195-198-202-
203-204-205-206-207-208-
214-216-217-219-220-222
أبو عمرو بن العلاء : 84
أبو مالك : 25
أبو محمد الحسن بن علي العماني
: 32
أبو محمد عمر بن عبد العزيز
الحنفي : 33
أبو محمد معين الدين النكزاوي :
34
أبو معاذ : 25
الأخفش الأوسط : 28-79-82-
100-107-111-150-157-190

- برهان الدين إبراهيم الكركي : 34
- البناء (أحمد د بن عبد الغذي
الدمياطي): 36
- البغوي : 110-132-151-152-162
- البيهقي : 37-38
- التربشدي (أبو عبد الله شهاب
الدين) : 42
- ثعلب (أبو العباس) : 29-140
- الجعبري (أبو محمد إبراهيم
الربيعي) : 34
- الحسن : 12-156-157-170
- حسين الجوهري : 35
- الحسين : 25
- حفص (أبو عمرو بن عمر
الدوري): 6-62
- حمزة الكوفي : 27
- خلف العاشر (أبو محمد خلف بن
هشام البزار) : 28
- الدينوري (أبو حنيفة أحمد بن
داود): 29
- الدينوري (أبو الحسين أحمد بن
جعفر) : 148-203-216
- الرؤاسي (محمد بن أبي سارة): 27
- الرازي (أبو الفضل): 67-72
- الرازي (أبو المنذر نصير بن
يوسف): 28
- الرازي (أبو عبد الله فخر الدين
): 74-115-129-136-165-
- 167-187-188
- روح (أبو الحسن بن عبد المؤمن
): 28
- رويس : 5
- الزجاج (أبو إسحاق) : 30-75-
- 78-116-129-140-187-188-199
- 218
- الزركشي: 36-142
- الزمخشري : 73-91-99-100-
- 110-111-112-130-136-138-
- 164-173-182-186-187-188-
- 198-209-210-218-220
- السد جاوندي (أبو عبد الله
الغزني) : 33-41-48-53-
- 57-58-59-60-61-66-67-41-
- 76-80-81-83-86-88-89-90-
- 95-96-97-98-100-102-
- 103-104-105-108
- 109-110-112-113-114-115-
- 117-118-119-120-121-123-
- 124-125-126-127-128-131-
- 133-134-135-136-138-139-
- 144-145-146-147-148-150-
- 151-152-154-155-158-159-
- 164-167-189-193-195-196-
- 210-211-212-213-214-216-
- 218-221-222
- السد خاوي : 19-33-36-38-39-
- 56-148-149-162-164-165-
- 16-167-173-176-180
- السدي : 25-84-94
- السدمين الحلبي (أبو العباس
شهاب الدين) : 81-83-91-106-
- 110-111-112-113-118-
- 136-153
- 212-217-221
- السديرافي (أبو سعيد الحسن بن
المرزبان) : 31

- عبد الفتاح المرصفي : 36
عبد الله بن مسعود المصدي
المغربي أصلاً : 35
العكبري : 220-113-111-103
عمر بن الخطاب : 18
عكرمة : 220-113-111-103
علي بن أبي طالب : 16
الفراء : 106-94-78-60-27
160-157-150-141-133-129
221-202-201-195
القاري (أبو الحسن ملا) : 13
قالون : 28
القتيبي (أبو محمد عبد الله بن
مسلم بن قتيبة) : 175-148-86
-192-181-179-177-176
198-193
القرطبي : 107-86-21-20-18
153-152-144-143-137-134
163-160-158-157-156-154
182-179-175-169-168-167
210-205-204-199-196-188
217
القسطلاني (أبو العباس شهاب
الدين) : 42-36-19-4-3
الكسائي : 162-141-27-5
مالك : 129
محمد بن علي بن خلف الحسني
65-64-63-62:
محمد صادق الهندي : 35
محمود خليل الحصري : 35
مجاهد : 94-84-43-30-12
147-130
مكي بن أبي طالب القيسي
الأندلسي : 101-77-32-31
- السيوطي (جلال الدين) : 23-9-
36-25
الشعبي : 9
الشذوكاني : 94-92-83-82-41-
-136-130-124-112-96-95
214-196-175-166-163-138
218-217
شيبه بن نصاح : 26
صدقة : 26
الصفارسي (أبو الحسن) :
36-16-1413
الضحاك : 182-84-82-25-24
ضرار بن سرد : 26
الظاهر بن عاشور : 82-75-74-
-125-124-122-106-99-88
-139-137-135-133-128
151-150
160-158-157-155-154-152
193-190-186-185-184-169
213-210-209-205-200-199
216
الطبري (ابن جرير) : 24-23-
-99-94-92-87-85-78-25
-116-112-110-106-100
129-119
151-149-147-146-144-143
175-170-167-166-160-156
192-191-180-178-177-176
219-212-211-204-199-194
الطحان (أبو الفتح عبد العزيز
بن سلمة) : 33
الطرماح : 02
عاصم بن أبي النجود : 62-15-
106-73
عبد السلام بن علي الزواوي :
33

206-202-194-190-181-180
219-218-216-214-212-210
وكيع (أبو بكر أحمد بن كامل
31 :
اليزيدي (أبو عبد الرحمن عبد
الله بن المبارك) : 40-28
اليزيدي (يحيى بن المبارك) :
27
يعقوب البصري : 15-27-79-
217-107-102

-145-144-142-141-111
156-153-152
-16-165-164-163-162-157
173-172-170-169-168-167
181-179-177-176-175-174
203-199-185-183
موفق الدين عيسى الاسكندري :
33
ميمون بن مهران : 14-15
ذافع المديني : 15-18-27-73-
-104-103-94-86-82-79-76
-169-159-151-146-139
181-179
197-195-194-192-190-189
207-205-204-202-199-198
217-216
النداس (أبو جعفر) : 12-13-
-83-82-79-76-60-55-30-14
-97-94-93-92-89-88-86
-111-107-103-102-100
117-112
129-127-125-124-123-118
150-148-146-139-133-130
172-169-167-159-156-153
181-179-178-176-175-174
195-194-193-192-190-189
204-203-202-199-198-197
219-217-216-214-207-205
222-220-
الهبطي (محمد بن أبي جمعة) :
-89-86-83-79-76-70-69-68
-104-102-97-96-95-93
-119-117-112-110-108
124-123
135-134-132-128-127-126
148-147-145-144-139-138
170-159-158-154-151-150

د- فهرس الأبيات الشعرية

| <u>الصفحة</u> | <u>القافية</u> | <u>صدر البيت</u> |
|---------------|------------------------|------------------|
| 2 | <u>الضاد</u> المراض | قلّ في |
| 2 | راضي | جامحا في |
| 2 | <u>اللام</u> فحومل | قفا نباك |

هـ - فهرس المصادر والمراجع (1)

- **مص حف الأزهر الشريف** : برواية حفص عن عاصم، 1411هـ-1991م، ملتزم الطبع والنشر مصطفى محمد شحاتة، القاهرة مصر العربية.
- **مصحف دار الفجر الإسلامي** : برواية قالون عن نافع، الطبعة الأولى 1426هـ/2005م، دمشق سوريا.
- **مصحف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف** : برواية حفص عن عاصم، 1405هـ، المدينة النبوية السعودية.
- **مصحف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف** : برواية ورش عن نافع، 1410هـ، المدينة النبوية السعودية.
- **مص حف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية** : برواية ورش عن نافع، 1415هـ - /1995م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر العاصمة الجزائر.

أ

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** : لأحمد الدمياطي الشهير بالبذاء (ت 1117 هـ -)، وضع حواشيه أنس مهرة، دار الكتب العلمية، 1422هـ/2001م، بيروت لبنان.
- **الإتقان في علوم القرآن** : لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ-)، المكتبة الثقافية، 1973م، بيروت لبنان.
- **أحاسن الأخيار في محاسن السبعة الأخيار** : لعبد الوهاب بن وهبان المزني الحنفي (ت 768 هـ-)، تحقيق أحمد بن فارس السدّوم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1425هـ/2004م، بيروت لبنان.
- **أساس البلاغة** : لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 528 هـ)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر.
- **الإضاءة في بيان أصول القراءة** : لعلي محمد الضباع، عني به محمد خلف الحسني، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، القاهرة مصر.

(1) سرت في ترتيب المصادر والمراجع على الطريقة التالي :

- 1- لم أعتبر في الترتيب (ال) التعريف.
- 2- الفهرس مرتب على حروف المعجم : (أ، ب، ت... إلخ)، وبدأت بالقرآن الكريم، كلام الله، وهو أجل الكتب.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : لمحمد الأمين بم مختار الجكني الشنقيطي، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ/1996م، بيروت لبنان.
- أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء : لأبي رواش محمد بن عبد الحميد، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1426هـ-/2005م، الإسكندرية مصر.
- إعراب القراءات السبع : لأبي جعفر محمد بن خالويه الأصبهاني (ت 603 هـ-)، علق عليه أبو محمد الأسديوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، بيروت لبنان.
- إعراب القرآن الكريم الميسر بهامش المصحف الشريف : لمحمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى 1414هـ-/2003م، بيروت لبنان.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه : لمحي الدين الأدرويش، دار ابن كثير، الطبعة السادسة 1419هـ/1999م، دمشق سوريا.
- إعراب القرآن : لأبي جعفر النداس (ت 338 هـ-)، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، بيروت لبنان.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لأبي عبد الله بن خالويه (ت 370 هـ-)، تحقيق فتح الله أحمد سليمان، دار الحرم للتراث، الطبعة الأولى 1423هـ/2003م، القاهرة مصر العربية.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة 1989م، بيروت لبنان.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : لأبي الحسن جمال الدين القفطي (ت 624هـ-)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424هـ/2004م، بيروت لبنان.
- الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء : لأبي الحسن علم الدين السخاوي (ت 643 هـ-)، حققه وعلق عليه عبد الكريم الزبيدي، دار البلاغة، الطبعة الأولى 1413هـ/1993م، بيروت لبنان.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ : لأبي بكر بن الأنباري (ت 328 هـ-)، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية 1391هـ/1971م، دمشق سوريا.

- **البحر المحيط في التفسير** : لأبي حيان الأندلسي (ت 754 هـ-)، طبعة بعناية زهير جعيد، دار الفكر 1412هـ/1992م، بيروت لبنان.
- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة** : لعبد الفتاح القاضي (ت 1403 هـ-)، تحقيق أحمد عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1425هـ/2004م، بيروت لبنان.
- **البرهان في علوم القرآن** : لبدر الدين الزركشي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، الطبعة الأولى 1408هـ/1988م، بيروت لبنان.
- **البيان في إعراب غريب القرآن** : لأبي البركات ابن الأنباري (ت 577 هـ-)، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت لبنان.

ت

- **تاج العروس من جواهر القاموس** : لمرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.
- **التبيان في إعراب القرآن** : لأبي البقاء العكبري (ت 616 هـ-)، دار الفكر، 1421هـ/2001م، بيروت لبنان.
- **التبيان في علوم القرآن** : لمحمد علي الصابوني، مكتبة رحاب، الطبعة الثالثة 1407هـ/1988م، قسنطينة الجزائر.
- **التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين** : لعبد اللطيف فايز دريان، تقديم مفتي لبنان محمد رشيد راغب قبّاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان.
- **التحرير والتنوير** : لمحمد الطاهر بن عاشور (ت 1393 هـ-)، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى 1420هـ/2000م، بيروت لبنان.
- **التسهيل لعلوم التنزيل** : لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبلي الأندلسي (ت 741 هـ-)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1423هـ-/2003م، بيروت لبنان.
- **تفسير البيضاوي** : لأبي سعيد ناصر بن محمد البيضاوي (ت 691 هـ-)، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م، بيروت لبنان.
- **تفسير القرآن العظيم** : لأبي الفداء بن كثير، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة 1406هـ/1986م، بيروت لبنان.
- **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب** : لفخر الدين الرازي (ت 604 هـ-)، تقديم خليل محي الدين الميس، دار الفكر، 1414هـ/1993م، بيروت لبنان.
- **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج** : لوهدبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الأولى 1411هـ/1991م، بيروت لبنان.

- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت728 هـ)، تحقيق عبد العزيز بن محمد الخليفة، دار الصميعي، الطبعة الثانية 1425هـ/2004م، الرياض السعودية.
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان : لنظام الدين النيسابوري (ت728 هـ-)، ضبطه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ/1996م، بيروت لبنان.
- تقريب التهذيب : لابن حجر العسقلاني (ت852 هـ-)، تحقيق الشيخ خليل مأمون شديحا، دار المعرفة، الطبعة الثانية 1417هـ-/1997م، بيروت لبنان.
- التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية : لعبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، 1405هـ، المدينة النبوية السعودية.
- تقييد وقف القرآن الكريم : لمحمد بن أبي جمعة الهبطي (ت930 هـ-)، دراسة وتحقيق: الحسن بن أحمد وكاك، الطبعة الأولى 1411هـ-/1991م، الدار البيضاء المغرب.
- التمهيد في علم التجويد : لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري (ت833 هـ-)، تحقيق غانم قذوري حمد، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، بيروت لبنان.
- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين : لأبي الحسن الصفاقي (ت1118هـ-)، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى 1407هـ/1987م، بيروت لبنان.
- التيسير في القراءات السبع : لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444 هـ-)، عني بتحقيقه: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ/1996م، بيروت لبنان.

ج

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : لأبي جعفر بن جرير الطبري، ضبط وتعليق محمد ودشماكر، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، بيروت لبنان.
- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي : لأبي عيسى الترمذي، تحقيق كمال يوسف الحوث، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي (ت671 هـ-)، راجعه محمد ابراهيم الحفناوي ومحمود حامد عثمان، دار الحديث، الطبعة الثانية 1416هـ/1996م، القاهرة مصر.

ح

- **حجة القراءات** : لأبي زرعة بن زنجلة، (ت)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة 1418هـ/1997م، بيروت لبنان.

د

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** : لشهاب الدين أبو العباس بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756 هـ)، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ-/1994م، بيروت لبنان.

- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** : لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1414هـ/ 2004م، بيروت لبنان.

ر

- **رجال تفسير الطبري جردا وتعديلا من تحقيق** : جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأحمد شاكرو محمد ود شاكرو، جمع وترتيب محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان.

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** : لأبي الفضل الألويسي البغدادي (ت 1270هـ-)، تحقيق محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان.

ز

- **زاد المسير في علم التفسير** : لأبي الفرج ابن الجوزي (ت 597 هـ-)، تحقيق عبد الله رزاق المهدي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1422هـ/2001م، بيروت لبنان.

س

- **السبعة في القراءات** : لابن مجاهد (ت 324 هـ-)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة مصر.

- **سنة أبي داود** : لأبي داود سليمان الأزدي، دار الجيل 1412هـ/1992م، بيروت لبنان.

- **السنن الكبرى** : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458 هـ-)، مطبعة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى 1348هـ-، بلدة حيدر آباد الدكن، الهند.

ش

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** : لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت 1089 هـ-)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الافاق الجديدة، بيروت لبنان.

- **شرح ابن عقيل على الألفية** : لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ-)، تحقيق محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، 1418 هـ-/1997م، بيروت لبنان.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى** : لأبي عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ-)، تحقيق عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان.

ص

- **الصفوة من القواعد الإعرابية** : لعبد الكريم بكار، دار القلم، الطبعة الأولى 1408 هـ/1987م، دمشق سوريا.

ض

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** : شمس الدين السخاوي (ت 643 هـ-)، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424 هـ/2003م، بيروت لبنان.

ط

- **طبقات الشافعية الكبرى** : لتاج الدين السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الطو، بدون رقم الطبعة ولا مكان وسنة الطبع.

- **طبقات المفسرين** : لأحمد بن محمد الأندروي من علماء القرن الحادي عشر، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى 1417 هـ/1997م، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

- **طبقات المفسرين** : لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ-)، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

ع

- **عجائب علوم القرآن** : لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق عبد الفتاح عاشور، دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى 1407 هـ-/1986م، القاهرة مصر.

- **علل الوقوف** : لأبي عبد الله بن طيفور السجاوندي (ت 560 هـ-)، دراسة وتحقيق محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1415هـ/1994م، الرياض السعودية.

- **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي** : لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت 1069 هـ-)، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417 هـ-/1997م، بيروت لبنان.

غ

- **غاية النهاية في طبقات القراء** : لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري (ت 833 هـ-)، عني بنشره: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1402 هـ/1982م، بيروت لبنان.

ف

- **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** : لأحمد عبد الرحمن البناء، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير** : لمحمد بن علي الشوكاني (ت 1250 هـ-)، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1421 هـ/2000م، بيروت لبنان.

- **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية** : لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمال (ت 1204 هـ-)، ضبطه وصدحه وخرج آياته إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416 هـ/1996م، بيروت لبنان.

- **الفهرست** : لابن النديم، اعتنى بها وعلق عليها إبراهيم رمضان، دار المعرفة، الطبعة الثانية 1417 هـ/1997م، بيروت لبنان .

ق

- **القاموس المحيط** : للفيروزآبادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415 هـ/1995م، بيروت لبنان.

- **القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب** : لعبد الفتاح القاضي (ت 1403 هـ-)، تحقيق أحمد عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1425 هـ/2004م، بيروت لبنان.

- **القطع والائتناف أو الوقف والابتداء** : لأبي جعفر بن اسماعيل النحاس (ت 338 هـ-)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423 هـ/2002م، بيروت لبنان.

ك

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 528 هـ-)، تحقيق أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، بيروت لبنان.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لمصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي، المعروف بحاجي خليفة (ت 1067 هـ-)، دار الفكر 1419هـ/1999م، بيروت لبنان.
- الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية : لمحمد سالم محيسن، دار الجيل، الطبعة الأولى 1412هـ/1992م، بيروت لبنان.

ل

- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، الطبعة الأولى 1997م، بيروت لبنان.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات : لشهاب الدين القسطلاني (ت 923 هـ-)، تحقيق وتعليق عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى 1392 هـ - / 1972م، القاهرة مصر.

م

- مباحث في علوم القرآن : لصبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة السابع عشر 1408هـ/1988م، بيروت لبنان.
- مباحث في علوم القرآن : لمناع القطان، مكتبة المعارف، الطبعة الثالثة 1421هـ/2000م، الرياض السعودية.
- مجمع البيان في تفسير القرآن : لأبي علي الفضل الطبرسي (ت 548 هـ-)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418هـ/1997م، بيروت لبنان.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت 541 هـ-)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.

- مختار الصحاح : لمحمد بن أبو بكر الرازي، عني بترتيبه محمود خاطر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، بيروت لبنان.
- المسد ترك على الصحيحين : للداكم النيسابوري، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا
- مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق ياسين محمد السّوّاس، الطبعة الثالثة 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.
- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء : لمحمود خليل الحصري، مكتبة السنّة، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، القاهرة مصر.
- معالم التنزيل : لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 516 هـ-)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.
- معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج (ت 311 هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث 1424هـ-/2004م، بيروت لبنان.
- معاني القرآن : لأبي الحسن البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215 هـ-)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.
- معاني القرآن : لأبي زكريا الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : لمحمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.
- معجم الوسيط : لمجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة 1405هـ/1985م.
- معجم متن اللغة : لأحمد درضا، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان 1380هـ/1960م.
- معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، (ت 395 هـ-) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : لشمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق طيار التي قولاج، منشورات مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، الطبعة الأولى 1416هـ-/1995م، استانبول تركيا.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعراب** : لأبي عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ-)، تحقيق محمد دمي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1416هـ/1995م، بيروت لبنان.
- **مفردات ألفاظ القرآن** : للراغب الأصبهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الطبعة الثانية 1418هـ/1997م، دمشق سوريا.
- **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء** : لذكرى الأنصاري (ت 926 هـ)، علق عليه شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان.
- **المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل** : لأبي عمرو الداني (ت 444 هـ-)، دراسة وتحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ/1987م، بيروت لبنان.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء** : لأحمد الأشموني من علماء القرن الحادي عشر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ-/2002م، بيروت لبنان.
- **مناهل العرفان في علوم القرآن** : لمحمد عبد العظيم الزرقاني، حققه فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة 1423هـ-/2002م، بيروت لبنان.
- **المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية** : لملا القاري (ت 1014 هـ)، تحقيق أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، دمشق سوريا.
- **موجز في علوم القرآن وأصول التفسير** : لعبد الله محمد سلقيني، دار المكتبي، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، دمشق سوريا.

ن

- **النبع الريان في تجويد كلام الرحمن** : لأبي الهيثم محمد محمد بحور آل مطر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1425هـ/2004م، الرياض السعودية.
- **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع** : لإبراهيم المارغيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ-/1995م، بيروت لبنان.
- **النشر في القراءات العشر** : لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري (ت 833 هـ)، قدّم له علي محمد الضباع، خرّج آياته زكريّا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.

- نظام الأداء في الوقف والابتداء : لأبي الأصبغ الأندلسي المعروف بابن الطحّان، تحقيق علي حسد بين البواب، مكتبة المعارف، 1406هـ/1985م، الرياض السعودية.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار : لمحمد بن علي الشوكاني، خرّج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1419هـ/1998م، بيروت لبنان.

هـ

- هداية القاري لكلام الباري : لعبد الفتاح المرصد في، دار الفجر الإسلامية، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، المدينة المنورة السعودية.

و

- الوافي في شرح الشاطبية : لعبد الفتاح القاضي (ت 1403 هـ-)، مكتبة السوادي ، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، جدة السعودية.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت 468 هـ-)، تحقيق صفوت عدنان داوودي، دار القلم، الطبعة الأولى 1415هـ/1995م، دمشق سوريا.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لأبي العباس شمس الدين بن خلكان (ت 681هـ)، حققه إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان.
- الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية : للدكتور عزت شحاتة كرار، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى 1424هـ/2003م، القاهرة مصر.
- الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية : لمحمود زين العابدين محمد، مكتبة دار الفجر، 1419هـ/1998م، المدينة النبوية السعودية.
- الوقف على كلاً وبلى في القرآن : لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ-)، تحقيق : حسين نصّار، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 1423هـ/2003م، القاهرة مصر.
- الوقف في القراءات القرآنية وأثره في الإعراب والمعنى : للدكتور مجدي محمد حسين، راجعه الدكتور عبده الراجحي، والدكتور طاهر حمودة، دار ابن خلدون، الإسكندرية مصر.
- الوقف اللازمة في القرآن الكريم وعلاقتها بالمعنى والإعراب : لحمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، جامعة الأزهر الشريف، الطبعة الأولى 1416هـ/1996م، القاهرة مصر.

المجلات والدوريات:

- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، رقم 159، قسم اللغة العربية،
الحوالية الحادية والعشرون سنة 1422هـ/2001م، القاهرة مصر.
- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، تصدر عن مجلس النشر العلمي
في جامعة الكويت، العدد الأربعون، 1420هـ/2000م.

و- فهرس محتويات البحث

| <u>الصفحة</u> | <u>الموضوع</u> |
|---------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| أ- و | <u>المقدمة</u> |
| ج | أسد الموضوع..... |
| د | خطة البحث..... |
| 70 -1 | <u>الفصل الأول</u> : علم الوقف والابتداء |
| | <u>المبحث الأول</u> : تعريف الوقف والابتداء وأهميته وعلاقته بالتجويد والترتيل والقراءات والتفسير |
| 1 | <u>أولاً</u> : تعريف ف الوق ف ف ي اللغ ة و الاصطلاح..... |
| 1 | 1- تعريف ه ف ي اللغ ة |
| 3 | 2- تعريف ه ف ي الاصد طلاح |
| 3 | - تعريف ف اب ن |
| 3 | - تعريف فا |
| 4 | - تعريف فا |
| 4 | - تعريف فا |
| 4 | - تعريف فا |
| 4 | - تعريف فا |
| 6 | - تعريف فا |
| 6 | - تعريف فا |
| 7 | 3- تعريف ف ابء ف ي اللغ ة |
| 9 | 4- الف رق ب ين الوق ف والسد كت |

| | |
|----|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| | والقطع..... |
| 11 | ثاني <u>أ</u> : أهمية علم الوقف والابتداء |
| | |
| 16 | ثالث <u>أ</u> : علاقة ه بالتجويد د والترتيل والقراءات والتفسير..... |
| 16 | 1- علاقة ه بالتجويد د والترتيل ل والقراءات..... |
| 19 | 2- علاقة ه بالتفسد ير |
| | |
| | المبحث الثاني : نشأة علم الوقف والابتداء والمؤلفات فيه و حكم الوقف على رؤوس الآي |
| 21 | أولاً : نشأته علم الوقف والابتداء |
| | |
| 26 | ثاني <u>أ</u> : المؤلفات فيه..... |
| 36 | ثالث <u>أ</u> : حكم الوقف على رؤوس الآي |
| | |
| | المبحث الثالث : مصطلحات الوقف وأقسامه في كتب الوقف والابتداء |
| 43 | أولاً : مصطلحات ابن الأندلس في كتابه : إيضاح الوقف والابتداء..... |
| 45 | ثاني <u>أ</u> : مصطلحات الداني في كتابه : المكتفى في الوقف والابتداء..... |
| 48 | ثالث <u>أ</u> : مصطلحات السدجواني في كتابه : علم الوقوف..... |
| 52 | رابع <u>أ</u> : مصطلحات الأثر موني في كتابه : مدار الهدي |
| | |
| 53 | خامس <u>أ</u> : توضيحاتها هذه المصطلحات والموازنة بينها..... |
| | المبحث الرابع : مصطلحات الوقف وأقسامه في المصاحف المطبوعة |
| 61 | أولاً : المصنف |
| | المصري..... |

| | |
|------------|--------------------------------------------------------------------|
| 63 | ثانيًا: مصد حف المجدّ مع الملأ كفه دلطباءة المصد حف الشريف..... |
| 66 | ثالثًا: مقارنّة بين هذه الرمز ومصد طلحات السجاوندي..... |
| 68 | رابعًا: <u>المصد حف المغربي</u> |
| -75 173 | <u>الفصل الثاني</u> : أثر الوقف على علامات المصحف في التفسير |
| | <u>المبحث الأول</u> : وقف المعانقة وأثره في التفسير |
| 71 | أولًا: تعريف المعانقة |
| 71 | 1- تعريف اللغة |
| 72 | 2- تعريف الاصطلاح |
| 72 | ثانيًا: أمثلة تطبيقية لوقف المعانقة من خلال المصد حف الشريف..... |
| 72 | 1- قوله تعالى [ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ..... |
| 77 | 2- قوله تعالى [قَالَ فَإِنَّهَا مُخَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ..... |
| 80 | 3- قول ه تع الى [يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا تَحْزُنُكَ..... |
| 84 | 4- قول ه تع الى [وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ..... |
| 87 | 5- قول ه تع الى [أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤًا..... |
| | <u>المبحث الثالث</u> : الوقف الممنوع وأثره في التفسير |
| | <u>المبحث الثاني</u> : الوقف الجائز مستوي الطرفين وأثره في التفسير |
| 90 | أولًا: تعريف ف الوقف |

- الجائز.....
- 90 1- تعريف ه ف ي اللغة
- 90 2- تعريف ه ف ي الاصطلاح
- 90 **ثانياً :** أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف.....
- 91 1- قوله تعالى [لَنْ كِنَ الرَّسْخُونَ فِي الْعِلْمِ.....
- 93 2- قولاً ه تع الى [يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ.....
- 95 3- قولاً ه تع الى [وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ.....
- 96 4- قولاً ه تع الى [لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ.....
- 98 5- قوله تعالى [قَالَ سَتَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ.....
- 100 6- قوله تعالى [ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ.....
- 103 7- قوله تعالى [أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ.....
- المبحث الثالث :** الوقف الجائز مع أولوية الوصل وأثره في التفسير
- 104 **أولاً :** تعريف ف الوقف الجائز مع أولوية الوصل.....
- 105 **ثانياً :** أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف.....
- 105 1- قولاً ه تع الى [خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ.....
- 110 2- قولاً ه تع الى [وَ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ

- إِنِّي.....
- 112 3- قولاً ه تع الى [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا
الْجَنَّةَ.....
- 114 4- قولاً ه تع الى [قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ
اللَّهِ.....
- 115 5- قولاً ه تع الى [قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ
فِرْعَوْنَ.....
- 118 6- قولاً ه تع الى [قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا
جَمِيعًا.....
- 119 7- قولاً ه تع الى [لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا
.....
- المبحث الرابع : الوقف الجائز مع أولوية الوقف وأثره في**
التفسير
- 120 **أولاً :** تعريف الوقف الجائز مع أولوية
الوقف.....
- 121 **ثانياً :** أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف
الشريف.....
- 121 1- قولاً ه تع الى [وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ
طَعَامِ.....
- 123 2- قوله تعالى [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ.....
- 125 3- قوله تعالى [وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ.....
- 127 4- قوله تعالى [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا.....
- 129 5- قولاً ه تع الى [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ.....

-
- 132 6- قوله تعالى [قُلْ إِنْ تُخَفُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ.....]
- 134 7- قوله تعالى [إِذْ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ.....]
- 136 8- قوله تعالى [لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي.....]
- 138 9- قول ه تع الى [إِذَا جَاءَكَ
الْمُنْفِقُونَ.....]
- 140- **الفصل الثالث** : أثر الوقف على ك لا وبلى وبعض أسماء
222 الإشارة في التفسير
المبحث الأول : الوقف على ك لا وأثره في التفسير
أولاً : معن ك لا في القرآن أن الك ريم
- 140
-
- 142 **ثاني** : أمثلة تطبيقية للوقف على ك لا وأثره في
التفسير
- 143 **القسم الأول** : ما يحسن الوقف فيه عليها على معنى، ويحسن
الابتداء به على معنى آخر
- 143 1- قوله تعالى [أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ أَخَذَ.....]
- 144 2- قول ه تع الى [وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ
اللَّهِ.....]
- 145 3- قوله تعالى [حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ.....]
- 147 4- قول ه تع الى [قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ.....]
-
- 149 5- قول ه تع الى [يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِنِيهِ.....]
-
- 150 6- قول ه تع الى [أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ.....]
-

- 152 7- قولاً هـ تع الى [ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ
-
- 154 8- قولاً هـ تع الى [بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنشَرَةً
-
- 155 9- قولاً هـ تع الى [إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ
-
- 157 10- قولاً هـ تع الى [وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ
-
- 158 11- قولاً هـ تع الى [تَحَسَّبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ
-
- 160 **القسم الثاني:** ما لا يحسدن الوقف فيه على كلاً، ويحسدن
الابتداء بها.....
- 160 1- قولاً هـ تع الى [وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ
-
- 161 2- قولاً هـ تع الى [كَلَّا إِنَّهُ تَذَكُّرٌ
-
- 163 3- قوله تعالى [يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْفُرُ
-
- 164 4- قوله تعالى [ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ
-
- 166 5- قولاً هـ تع الى [وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ بِآسِرَةٍ
-
- 168 6- قولاً هـ تع الى [الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ
-
- 169 7- قوله تعالى [فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى
-
- 170 8- قولاً هـ تع الى [ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ
-

- 171 9- قولاً ه تع الى [فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ
-
- 172 10- قولاً ه تع الى [يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
-
- 172 11- قولاً ه تع الى [كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ
-
- 172 12- قولاً ه تع الى [ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ
-
- 173 13- قولاً ه تع الى [وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا
-
- 174 14- قولاً ه تع الى [كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ
-
- 176 15- قولاً ه تع الى [كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ
-
- 177 16- قولاً ه تع الى [كَلَّا لَا تُطِيعُهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ
-
- 177 17- قولاً ه تع الى [كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ
-
- 178 18 قولاً ه تع الى [كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ
-
- 178 **القسم الثالث :** ما يحسن الوقف فيه على كلاً، ولا يجوز
الابتداء بها.....
- 178 1- قولاً ه تع الى [وَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ
-
- 180 2- قولاً ه تع الى [فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى
-

- 181 القسم الرابع : ما لا يحسن الوقف فيه على كلاً ولا الابتداء بها
.....
- 181 1- قول ه تع الى [ثُمَّ كَلَّا سَيَعْمُونَ
.....
- 182 2- قوله تعالى [ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ
المبحث الثاني : الوقف على بلى وأثره في التفسير
183 أولاً : معن ي بلى ي فى ي الق ر أن الك ريم
.....
- 184 ثانياً : أمثلة تطبيقية للوقف على بلى وأثره في التفسير
.....
- 184 القسم الأول : ما يختار فيه الوقف عليها لأنها جواب لما قبلها
غيد ر متع ق بم ابع دها
.....
- 184 1- قول ه تع الى [وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا
.....
- 185 2- قول ه تع الى [وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا
.....
- 187 3- قول ه تع الى [ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ
.....
- 188 4- قول ه تع الى [إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ
.....
- 189 5- قول ه تع الى [وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ
.....
- 189 6- قول ه تع الى [الَّذِينَ تَتَوَفَّيْنَهُمْ أَلَمْ تَكُنْ ظَالِمِي
.....
- 191 7- قول ه تع الى [أُولَئِكَ الَّذِينَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
.....

192 8- قول ه تع الى [قَالُوا أَوْلَمَ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ

193 9- قوله تعالى [أَوْلَمَ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ

194 10- قول ه تع الى [إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ

196 القسم الثاني : ما لا يجوز فيه الوقف فيه على بلى لتعلق ما
بع دها به ا وبم ا
قبلها

196 1- قول ه تع الى [وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ

197 2- قوله تعالى [وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ

198 3- قول ه تع الى [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ

199 4- قول ه تع الى [أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ

200 5- قول ه تع الى [وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ

200 6- قوله تعالى [زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا

201 7- قول ه تع الى [بَلَىٰ قَدَرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ

202 القسم الثالث : ما اختلفوا في جواز الوقف عليها، والأحسن
الوصد ل لأن م ابع دها متصد ل به ا وبم ا
قبلها

202 1- قول ه تع الى [وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ

204 2- قول ه تع الى [وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ

.....
205 3- قول ه تع الى [أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ

.....
207 4- قول ه تع الى [يُنَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ

.....
208 5- قول ه تع الى [كُلَّمَا أَلْقَىٰ فِيهَا فَوْجٌ

.....
المبحث الثالث : الوقف على بعض أسماء الإشارة وأثره في التفسير

أولاً : معذ
209 ك ي ذل

.....
209 **ثاني ا :** أمثلة تطبيقية للوقف على ذك وأثره في التفسير

.....
209 1- قول ه تع الى [ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ

.....
211 2- قول ه تع الى [ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعْبِيرَ اللَّهِ

.....
211 3- قول ه تع الى [ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ

.....
212 4- قول ه تع الى [ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ

.....
213 **ثالثا :** أمثلة تطبيقية للوقف على كذلك وأثره في التفسير

.....
213 1- قول ه تع الى [كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا

.....
215 2- قول ه تع الى [كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ

216 3- قول ه تع الى [كَذَلِكَ إِنَّمَا تَحْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ]

218 4- قول ه تع الى [كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ]

219 رابعاً: أمثلة تطبيقية للوقف على ه ذا وأثره في التفسير

219 1- قول ه تع الى [هَذَا وَإِنَّ لِلطَّغِينَ لَشَرَّ مَنَابٍ]

221 2- قول ه تع الى [هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ]

223 الخاتمة

229 الفه

229 العلمية

229 أ- فه رس الأي ات القرآنية

243 ب- فه رس الأحادي ث والآر والأقوال

245 ج- فه رس الأعلام

251 د- فه رس الأبي ات الشعرية

252 ه- فه رس المصد ادر والمراج ع

266 و- فه رس محتوي ات البحث